الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي

420

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	31
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	47
حقوق الانسان في العالم	124

• حقوق الإنسان": لن نطالب بمخالفة الأنظمة

المصدر: جريدة الحياة السبت 3 صفر 1435 هـ -7 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/579561

جدة - عبدالله الجريدان
أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة أن الجمعية ستنفذ جولة ميدانية للوقوف على أزمة الكهرباء التي يعيشها سكان حي الحرازات، مشيرةً إلى أنها لن تطالب الجهات المسؤولة بتوصيل خدمات الكهرباء لمن خالفوا الأنظمة والقوانين التي وضعتها الجهات المعنية بخصوص هذا الشأن.
وأوضح المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن الجمعية تعمل حالياً على تنسيق اجتماع للأعضاء، وستنفذ زيارة ميدانية للوقوف على الوضع الإنساني لحي الحرازات.
وقال الدكتور الشريف إن الجمعية ستعمل على رصد المخالفات المرتكبة بحق السكان التي تتعارض مع أنظمة الدولة، مشيراً إلى أن التنظيم الذي وضعته الجهات المعنية في شأن إيصال الكهرباء واضح وصريح، وهو يكمن في أن المباني الموجودة والمسجلة خلال تنفيذ التصوير الجغرافي الجوي عام 1424 تستحق الكهرباء.
وأشار إلى أن المباني التي أنشئت بعد صدور القرار سيكون دخول الكهرباء إليها مخالفاً للأنظمة وهي بحاجة إلى توجيه من جهات عليا للسماح بخدمة الكهرباء بالوصول إليها، مؤكداً أن الزيارة الميدانية ستكشف عن الكثير من الأمور في هذا الشأن بحكم اختلاف القضايا بين السكان وعدم تشابهها.
ونوه بأن جل هذه المشكلات جاءت نتيجة لأزمة السكن في السعودية، وهي من دور وزارة الإسكان، إذ يجب عليها الاستعجال في حل مشكلة الإسكان بشكل فوري ومنظم، إذ إنها المسؤولة عن توفير المساكن للمواطنين.

في ندوة تنظمها في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية

• نزاهة" تبحث جهود المؤسسات التعليمية والمدنية في مكافحة الفساد

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/09/article890956.html

الرياض - أسمهان الغامدي
تنظم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) اليوم (الأثنين)، ندوة "دور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد"، بالتزامن مع الاحتفاء باليوم الدولي لمكافحة الفساد، يصادف التاسع من ديسمبر.
وتستمر الندوة من التاسعة صباحاً وحتى الساعة الثانية ظهراً في قاعة المؤتمرات بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالرياض، وسيشارك فيها خبراء من مختلف الجهات في المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني والجهات

الحكومية وغيرها من الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، لمناقشة محاور عدة تتعلق بدور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز قيم النزاهة والأمانة وجهود مكافحة الفساد، والبرامج التوعوية الخاصة بمكافحة الفساد ودور مراكز البحوث والأساليب الحديثة المستخدمة في ذلك، وإبراز دور الأندية الطلابية بالجامعات في تعزيز قيم النزاهة.

وسيتحدث بالندوة رئيس الهيئة محمد بن عبدالله الشريف، ومدير جامعة الإمام الدكتور سليمان بن عبدالله آبالخيل، ونائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالرياض فراس غرايبه، إضافة لعضو مجلس إدارة مؤسسة سعفة القدوة الحسنة الدكتور صالح بن حمد الشنيفي.

وتحمل الندوة في طياتها جلستين تحويان مواداً علمية تركز على دور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، إذ تأتي الجلسة الأولى بعنوان "دور المؤسسات التعليمية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد" يديرها الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر، نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لحماية النزاهة، ويتحدث فيها كل من الدكتور فهد بن عبدالعزيز العسكر، وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للدراسات والبحث العلمي والدكتورة شريفة بنت علي الحوشاني المديرة العامة لإدارة المتابعة بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، والدكتور عبدالغفار بن عبدالصادق الدويك المشرف على إدارة التخطيط وتطوير المناهج بجامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية.

وتحمل الجلسة الثانية عنوان "دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد"، ويديرها الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ويتحدث فيها كل من الدكتور جميل بن حبيب اللويحق العضو المؤسس لجمعية مراكز الأحياء بمحافظة الطائف، وإبراهيم بن ناصر المعطش رئيس نادي المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود بالرياض.

وأفاد هذا رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أن هذه الندوات والفعاليات تأتي تنفيذاً للاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، وما نص عليه تنظيم الهيئة من اختصاصات تنظيم الندوات والمؤتمرات حول النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، بهدف ترسيخ مبادئ النزاهة والأمانة ومكافحة الفساد، ومد جسور التعاون مع القطاعات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وفي سياق مشاركة العالم جهوده في مجال مكافحة الفساد، والتذكير بالقوانين والاتفاقات التي تشارك فيها المملكة دول العالم التزامات محددة حول مكافحة الفساد التي ترتبها تلك القوانين والاتفاقات.

• حقوق الإنسان": • لبس" بين الإيذاء والتحرش في • الشورى"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/580252

الرياض - حياة الغامدي

أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن لدى أعضاء مجلس الشورى لبساً في شمول «نظام الحماية من الإيذاء» لأنواع التحرشات كافة، بما فيها التحرش في الأماكن العامة ومواقع العمل، في حين أن النظام الذي اعتمدته «هيئة الخبراء» وتعكف جهات عدة لإعداد اللائحة التنفيذية له يتضمن الإيذاء الجنسي في العلاقات الأسرية.

وكشف رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ«الحياة»، أن لدى أعضاء مجلس الشورى لبساً في كفاية «نظام الحماية من الإيذاء» لتغطية التحرشات في جميع المواقع، ولفت إلى الشكوك في تغطية نظام الحماية من الإيذاء للتحرش في نطاق العمل، لاسيما أنه أشار إلى الإيذاء الجسدي وربطه بوجود رابط إعالة أو وصاية أو كفالة أو علاقة أسرية.

وأوضح القحطاني أن هناك أنظمة تحت الدرس لا تزال في «أخذ ورَد» بين الجهات المعنية، من أبرزها نظام حماية الطفل من الإيذاء ونظام حفظ حقوق الطفل وقانون الحماية من التحرش، لافتاً إلى أنه «لا بد من أن تكون هناك دراسة

معمقة لهذه الأنظمة، حتى لا تتداخل مع بعضها البعض، وفي حال تشابهها تصبح فصولاً في نظام واحد، حتى يسهل على جهات التنفيذ تطبيقها والإلمام بالقوانين.«
وأكد عضو في مجلس الشورى (فضل عدم ذكر اسمه)، أن المجلس لم يتطرق بعد إلى إصدار قانون ضد التحرش في الأماكن العامة، معتبراً أن «طرحه ضرورة حتمية.«
وأشار إلى أن ما طرح داخل المجلس في ما يخص نظام الحماية من الإيذاء الذي وافق عليه مجلس الوزراء أخيراً لا يندرج تحته التحرش في الأماكن العامة، بينما يختص بالإيذاء الجنسي في محيط الأسرة والأقارب.
وأضاف عضو مجلس الشورى أنه لا يوجد حتى الآن قانون ظاهر ومكتوب ضد التحرش داخل المجلس الذي كثيراً ما أحدث صداماً بين هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمجتمع في هذا الملف، لافتاً إلى أنه من المحتمل أن يطرح خلال الفترة المقبلة.

نزاهة تلاحق الثراء غير المشروع بإقرار جديد لـذمة المسؤول

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

غازي القحطاني محمد البخيت - الرياض
" نزاهة" تلاحق الثراء غير المشروع بإقرار جديد لـ"ذمة المسؤول"كشف الدكتور عبدالله العبدالقادر نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لحماية النزاهة عن رفع لائحة خاصة بـ»إقرار الذمة المالية» إلى مقام خادم الحرمين الشريفين، وعند إقرارها سيكون بعض المسؤولين بالدولة وكذلك بعض فئات المجتمع مطالبين بإعداد «إقرار الذمة» عند بدء الخدمة يشتمل على ممتلكاته الخاصة وقدرته على توليد الدخل على أن يجدد الإقرار كل ثلاث سنوات وحتى خروجه من الخدمة، مشيرًا إلى أن تلك اللائحة أقرتها الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
وأشار إلى أن اقرار الذمة المالية سوف يكون أحد الأساليب الحديثة لتأكيد النزاهة، وعندما تستدعي الضرورة سيكون الإقرار قرينة من قرائن الإثراء غير المشروع.
وعلق العبدالقادر على عدم أخذه إحدى الهدايا التي قدمها له جناح وزارة الشؤون الإسلامية في معرض بجامعة اليمامة أمس، أن القائمين على الجناح قدموا له «كيسًا» بداخله قلم من «أبورياليين»، لان مبدأ التهادى غير مقبول بالنسبة للمسؤول كبُر أم صغُر، ولكن هناك بعض الهدايا تحمل رسالة معينة، أو أسلوبًا في التعريف بجهود تلك الجهات.
وقال إن منظمي جناح وزارة الشؤون الإسلامية في فعاليات اليوم العالمي لمكافحة الفساد حرصوا على ترجمة هدفهم الديني في توزيع مطوياتهم بوضعها في أسلوب شيق: «لذلك كانت هناك مداعبة مني ومنهم.. ونحن في الهيئة لدينا قواعد محددة لكيفية قبول الهدايا بحيث ألا تكون من أساليب التدليس وكذلك ما نصت عليه مدونة الأسلوب الوظيفي في الدولة بأن المسؤول العام لا يقبل هدية من صاحب مصلحة، نقول بأن التهادى للمصلحة غير مقبول.«
وفى سياق متصل تنظم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» اليوم ندوة بعنوان (دور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد) تزامنًا مع الاحتفاء باليوم العالمى لمكافحة الفساد، الذي يصادف 9 ديسمبر من كل عام.
ويشارك في الندوة خبراء من مختلف الجهات في المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية وغيرها من الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، لمناقشة عدة محاور تتعلق بدور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز قيم النزاهة والأمانة وجهود مكافحة الفساد، والبرامج التوعوية الخاصة بمكافحة الفساد ودور مراكز البحوث والأساليب الحديثة المستخدمة في ذلك، وإبراز دور الأندية الطلابية بالجامعات في تعزيز قيم النزاهة.

كما يتحدث في الندوة رئيس الهيئة محمد بن عبدالله الشريف، ومدير جامعة الإمام الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل، ونائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالرياض فراس غرايبة، بالإضافة لعضو مجلس إدارة مؤسسة سعفة القدوة الحسنة الدكتور صالح بن حمد الشنيفي.

وتحتوى الندوة على جلستين تتناول العديد من المواد العلمية التي تركز على دور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، وتحمل الجلسة الأولى عنوان «دور المؤسسات التعليمية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد» يديرها الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر، نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لحماية النزاهة، ويتحدث فيها كل من الدكتور فهد بن عبدالعزيز العسكر، وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للدراسات والبحث العلمي، والدكتورة شريفة بنت علي الحوشاني، المديرة العامة لإدارة المتابعة بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، والدكتور عبدالغفار بن عبدالصادق الدويك، المشرف على إدارة التخطيط وتطوير المناهج بجامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية.

وتحمل الجلسة الثانية عنوان «دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد» ويديرها الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ويتحدث بها كل من الدكتور جميل بن حبيب اللويحق، العضو المؤسس لجمعية مراكز الأحياء بمحافظة الطائف، وإبراهيم بن ناصر المعطش، رئيس نادي المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود بالرياض.

وصرح رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد محمد بن عبدالله الشريف بأن هذه الندوات والفعاليات تأتي تنفيذًا للإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ولما نص عليه تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من اختصاصاتها بإقامة الندوات والمؤتمرات حول النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد كما تأتي في سياق مشاركة العالم جهوده في مجال مكافحة الفساد.

مطالب برفع مستوى الوعي القانوني حول العنف الأسري

هيئة حقوق الإنسان: 576 حالة عنف أسري في 2013

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م
http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=753244&issueno=12795#.UqVYI9JdX3U

جدة: أسماء الغابري

كشفت إحصاءات رسمية سعودية عن ارتفاع مستوى الإبلاغ عن حالات العنف الأسري في السعودية بعد حزمة القرارات التي اتخذتها الحكومة تجاه الحد من تزايد هذه الحالات، حيث سجلت البلاغات مستويات مرتفعة خلال عام 2013 مقارنة بالسنوات الماضية، وتركزت بين الأطفال والنساء.

وسجلت هيئة حقوق الإنسان (جهة حكومية) 576 حالة عنف لدى فروعها في السعودية للعام الجاري، مقارنة بـ 292 حالة سجلتها في عام 2012.. ما يعني زيادة بنحو 77 في المائة، كما عاينت لجان حماية الأسرة في الشؤون الاجتماعية 409 حالات عنف أسري العام الحالي، منها 106 حالات ضد النساء، و106 حالات أخرى ضد فتيات تقل أعمارهن عن 26 سنة، و196 حالة ضد الأطفال، أما الرجال فكان نصيبهم ثماني حالات عنف فقط، أي أن أكثر من 50 في المائة من تلك الحالات ضحاياها من النساء.

وقالت نورة آل الشيخ وهي مستشارة اجتماعية سعودية: «إن الخلافات والمشكلات الأسرية والضغوط الاقتصادية تأتي في مقدمة الأسباب المؤدية لحالات العنف»، مؤكدة ضرورة مكافحته؛ كون المرأة جزءا لا يتجزأ من المجتمع، وسط متابعة العالم بوضع قوانين لتجريم العنف واستراتيجيات طويلة المدى تهدف إلى توعية المجتمع وتثقيفه بهذه القضية التي تنخر في تركيبة المجتمع والنطاق الأسري.

وشددت آل الشيخ على ضرورة تكثيف الأنشطة والدورات القانونية الموجهة لتسليط الضوء على العنف ضد المرأة، عبر مؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني والمنظمات الأهلية، بما يسهم في حماية المرأة من الانتهاكات والعنف الذي قد تتعرض له.

وربطت آل الشيخ بين البطالة وانتشار العنف الأسري بصورة كبيرة، حيث إن وجود أب أو ابن عاطل عن العمل يكون سببا في ممارسة العنف ضد بعض أفراد الأسرة، مرجعة ممارسة سلوكيات عنيفة داخل المنزل وخارجه إلى معاناة العاطل النفسية والمادية.
وطالبت المستشارة الاجتماعية المختصين بالتركيز على طرق الوقاية قبل وقوع العنف، ومنها التوعية الإعلامية، مقترحة إقامة حملة إعلامية مكثفة تسلط الضوء على العنف الأسري، وإيضاح مفهومه، وأسبابه، ونتائجه على الفرد والمجتمع، ويشترك في الحملة الجهات الحكومية المعنية، وأئمة المساجد والجوامع في التوعية الإعلامية، نظرا إلى أن الجمهور يستجيب لهم، ويتقبل دور العلماء والشيوخ بدرجة تفوق غيرهم.

من جهة أخرى، أشارت سعاد السعيدي، الاختصاصية الاجتماعية، إلى دور وزارة التربية والتعليم في التوعية المدرسية، وتشجيع الطلاب المعنفين على اللجوء إلى المرشد الاجتماعي لطلب العون، وما يستلزمه من تفعيل دور الإشراف الاجتماعي المدرسي، وتنشيط التعاون بين البيت والمدرسة، إلا أن حجم المدارس وأعداد الطلاب المتزايدة، وقلة عدد المشرفين، كل ذلك يحد من دورهم في تقديم العون اللازم إلى الطلاب من ضحايا العنف الأسري.
ودعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى طباعة أرقام الخطوط الساخنة المخصصة لحماية النساء والأطفال، على كتب المناهج الدراسية، مقرة بـ«ضعف» التجاوب مع تلك الخطوط، فيما تترقب الجمعية الإعلان عن «اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء»، متوقعة صدورها خلال الأسابيع القليلة المقبلة، مبدية تفاؤلها بالإسهام في «الحد من حالات العنف».
وبالعودة إلى نورة آل الشيخ، التي عدت المرأة ركيزة أساسية في تنمية المجتمع وتكاثره؛ «فهي المربية للأجيال والدرع التي يستند عليها الرجل أحيانا كثيرة عند الشدائد».
وفي هذا السياق لفتت المستشارة الاجتماعية إلى وجود شريحة تعرف قيمة المرأة في الحياة وأهمية وجودها، «وأنها الخيمة الأساسية بالمنزل التي تضم وتحوي الصغار والكبار وكل ما حولها ومنبع للحنان والإخلاص والطيبة».
وقالت: «إن المقصود بمصطلح العنف ضد المرأة أي عمل عنيف يرتكب بسبب النوع الاجتماعي، وينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى جنسي أو جسدي أو معاناة تصيب المرأة، بما في ذلك التهديد بارتكاب مثل ذلك الفعل أو أي شكل من أشكال الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في المجال العام أو في الحياة الخاصة».
وأضافت آل الشيخ «إن أشكال العنف ضد المرأة هي العنف في محيط الأسرة، ويشمل ضرب الزوج أو الأب أو الأخ أو الابن أحيانا، والعنف المتصل بالمهر وعضل المرأة ومنعها من ممارسة حقها في الزواج لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، والعنف في إطار المجتمع مثل الاغتصاب والتحرش الجنسي، ويكتب الرجل تعهدا بعدم التعرض للمرأة مرة أخرى، ورغم ذلك تجبر على العودة إلى أبيها أو ولي أمرها مرة أخرى».
وشرحت المستشارة بعض اللوائح والعراقيل التي تمنع المرأة ممارسة حياتها بشكل طبيعي دون وجود رجل في حياتها، سواء كان هذا الرجل الأب أو الزوج أو الأخ أو الابن أو حتى السائق، مما يجعل المرأة في حالة عجز دائم، طالما أن ما تبحث عنه أو ما تسعى إليه في إطار الشرع، لافتة إلى عوامل العنف ضد المرأة، كإدمان الكحول والمخدرات والأمراض.
وتضطر المرأة إلى تحمل العنف لأسباب، منها حرصها على أسرتها، وعدم وجود بديل آخر أمام المرأة، واعتقادها أنها تستطيع أن تغير الرجل، وكثرة تعرض المرأة للعنف يؤثر على ثقتها بنفسها، وعدم وجود استقلالية مادية للمرأة، وعدم وجود قوانين مكتوبة ومعروفة تحميها.
وأضافت آل الشيخ أنه كثيرا ما تتحمل المرأة العنف الأسري نتيجة للخوف من الزوج أو من الأب أو كلام الناس، والخوف على الأولاد أو الخوف من فقدان مركزها الاجتماعي إذا ما طلقت، والعادات والتقاليد السائدة التي تشجع المرأة على تحمل العنف الأسري، لأنها بنت أصول ويجب أن تتحمل إيذاء زوجها أو أبي أولادها، فلا تفضحه خوفا على سمعة أسرتها وأولادها، مشيرة إلى أن المرأة تتعرض لأنواع أخرى من العنف من خلال مؤشرات، كحرمانها التعليم والميراث وتفضيل الذكور على الإناث بالأسرة، والنظرة الدونية للمرأة وحرمانها مزاولة الأنشطة الثقافية والاجتماعية المختلفة ومعاناتها من الزواج غير المتكافئ.

"نزاهة" تنظم ندوة بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة اليوم الاحد 4 صفر 1435هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/107916.html

واس _ الرياض
تنظم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" غداً ندوة بعنوان (دور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد) بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي لمكافحة الفساد، الذي يصادف 9 ديسمبر 2013م الموافق يوم غدٍ الأثنين 1435/2/6هـ، وذلك في قاعة المؤتمرات بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالرياض.
وأكّد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الأستاذ محمد بن عبدالله الشريف في تصريح بهذه المناسبة أن هذه الندوات والفعاليات تأتي تنفيذاً للاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ولما نصّ عليه تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من اختصاصاتها بإقامة الندوات والمؤتمرات حول النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.
وبيّن أنها تهدف إلى ترسيخ مبادئ النزاهة والأمانة ومكافحة الفساد، ومد جسور التعاون مع القطاعات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتأتي في سياق مشاركة العالم جهوده في مجال مكافحة الفساد، والتذكير بالقوانين والاتفاقيات التي تشارك فيها المملكة دول العالم التزامات محددة حول مكافحة الفساد التي ترتبها تلك القوانين والاتفاقيات.
ويشارك في الندوة خبراء من مختلف الجهات في المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية وغيرها من الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، يناقشون خلالها عدة محاور تتعلق بدور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز قيم النزاهة والأمانة وجهود مكافحة الفساد ، والبرامج التوعوية الخاصة بمكافحة الفساد ودور مراكز البحوث والأساليب الحديثة المستخدمة في ذلك، وإبراز دور الأندية الطلابية بالجامعات في تعزيز قيم النزاهة.
ويتحدث بالندوة رئيس الهيئة الأستاذ محمد بن عبدالله الشريف، ومدير جامعة الإمام الدكتور سليمان بن عبدالله أبالخيل، ونائب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالرياض فراس غرايبه، بالإضافة لعضو مجلس إدارة مؤسسة سعفة القدوة الحسنة الدكتور صالح بن حمد الشنيفي.
وتحمل الندوة في طياتها جلستين تحتوي على العديد من المواد العلمية التي تركز على دور المؤسسات التعليمة ومؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، حيث تأتي الجلسة الأولى بعنوان "دور المؤسسات التعليمية في حماية النزاهة ومكافحة الفساد" يديرها نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لحماية النزاهة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر، ويتحدث بها كلاً من وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للدراسات والبحث العلمي الدكتور فهد بن عبدالعزيز العسكر ، والمديرة العامة لإدارة المتابعة بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن ، الدكتورة شريفة بنت علي الحوشاني ، والمشرف على إدارة التخطيط وتطوير المناهج بجامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور عبدالغفار بن عبدالصادق الدويك.
وتأتي الجلسة الثانية بعنوان "دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد" ويديرها رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني ، ويتحدث بها كلاً من العضو المؤسس لجمعية مراكز الأحياء بمحافظة الطائف الدكتور جميل بن حبيب اللويحق، ورئيس نادي المسؤولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود بالرياض إبراهيم بن ناصر المعطش، .

• حقوق الإنسان" لمطالبي التشهير بالمفسدين: الستر أولى

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/108243.html

عبدالعزيز الزغيبي- الرياض

أكد رئيس جمعية حقوق الانسان الدكتور مفلح القحطاني أنه لا ينبغي التشهير بالمفسدين كون ضرره يشمل أسرته التي لا ذنب لها ويصل إلى من حوله، حتى ولو ثبتت عليه الإدانة فالستر أولى.

وأشار القحطاني خلال الندوة التي نظمتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد يوم أمس بمدينة الرياض، تحت عنوان "دور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد"، إلى أن مطالبات الجمهور في التشهير بالمفسدين ومن ثبتت عليهم تهمة الفساد المالي والاداري منطقية، ولها إيجابياتها كونها ستكون رادعة لغيرهم، ولكن يغلب على الظن تضرر من تربطه علاقة قريبة.

واتفق المشاركون وعلى رأسهم محمد الشريف رئيس "نزاهة" في الندوة على ان حقيقة مكافحة الفساد هي قضية كل فرد في المجتمع ولا يمكن بحال أن تستقل بها هيئة أو سلطة، وأن مقاومة الفساد وفق المنظور الشرعي ستحمي المجتمع من العقوبة الربانية الدنيوية التي قد تتجلى في صورة مباشرة مهلكة، أو في صور غير مباشرة من ضيق العيش وكدره وقلة البركة، فيما ستكون مقاومة الفساد ضمانة وحيدة لانضباط الحياة العامة والخاصة واستقرارها.

«مكافحة الفساد ستقضي على الطبقية بين الافراد، وهي عنوان المستقبل الواعد المشرق الذي تبدأ وتظهر ملامحه من اللحظة الراهنة، وهي أيضاً من مسئولية الجهات التشريعية والحكومية عبر وضوح وانضباط الانظمة واللوائح الحاكمة لعمل الجهات الرسمية المختلفة وشمولها»

وأضافوا إن مكافحة الفساد ستقضي على الطبقية بين الافراد، وهي عنوان المستقبل الواعد المشرق الذي تبدأ وتظهر ملامحه من اللحظة الراهنة، وهي أيضاً من مسئولية الجهات التشريعية والحكومية عبر وضوح وانضباط الانظمة واللوائح الحاكمة لعمل الجهات الرسمية المختلفة وشمولها، وخصوصاً فيما يتعلق بتصرفاتها المالية وبصلاحيات إداريها وقياداتها وغير ذلك مما هو مظنة الفساد، مع توافر الآليات الرقابية الداخلية التي تسمح بتدارك الأخطاء وسد الثغرات عند أول وقوعها في العقود وفي استلام المشاريع وفي آليات الاختيار والتوظيف وغيرها، فضلاً عن الجهات الرقابية المستقلة التي تمارس هذا الدور والتي ربما احتاجت الى مزيد من الصلاحيات والكوادر والتطوير على الدوام لتواكب الجديد في منظومة الفساد التي لا تتوقف عن ابتكار الاساليب وتجاوز العقبات والبحث عن المداخل الخفية، ثم بعد ذلك كله تأتي الجهة القضائية لتكون فاعلة وحاضرة وحاسمة في مواجهة قضايا الفساد حين تؤول القضايا إلى ساحة القضاء في كثير من الصور.

باحث في حقوق الإنسان لـ"وزارات": تعاملوا مع المنظمات الدولية دون "حساسية"

العناد: ما ينشر من تقارير حقوقية مثير للاهتمام لابد من التواصل مع الجهات "الموثوقة" للتأكد من المعلومات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=170593&CategoryID=5

الرياض: فارس النواف

أوصت دراسة لعضو بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الجهات الحقوقية بالمملكة والمؤسسات الإعلامية والتعليمية والاجتماعية، بضرورة الاهتمام بكل ما تنشره منظمة مراقبة حقوق الإنسان عن المملكة، دون حساسية مفرطة، والاستفادة منها في نشر الوعي العام بالحقوق في المملكة سواء على مستوى الأفراد أو الفئات الاجتماعية، أو على مستوى القيمين والمنفذين للأنظمة من موظفي القطاعات الحكومية ذات العلاقة.

وتركزت الدراسة التي أعدها عضو الهيئة العلمية لكرسي الشيخ عبدالرحمن الجريسي لدراسات حقوق الإنسان بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور عبدالرحمن بن حمود العناد، على تقارير منظمة مراقبة حقوق الإنسان عن المملكة خلال الفترة من عام 2007 إلى 2013.

معالجة الأخطاء

ونصح الدكتور العناد في توصيته كافة الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وخاصة المدنية والسياسية، مثل وزارتي الداخلية والعدل وقطاع القضاء بمتابعة كل ما تنشره منظمة مراقبة حقوق الإنسان، وغيرها من المنظمات والهيئات المحلية والدولية، في تقاريرها وبياناتها، والتحقق مما تشير إليه من مخالفات أو انتهاكات، وإصلاح ومعالجة الأخطاء – إن وجدت - والتأكد من تطبيق الأنظمة واللوائح والالتزام التام بها، والرد على ما يتطلب الرد والتوضيح أولا بأول، والاستفادة منه مهما بدا متحاملا أو مبالغا أو غير صحيح، وذلك من أجل تحسين وتعزيز واقع حقوق الإنسان بالمملكة، وهو الهدف السامي الأساس لكل الخطوات الإصلاحية التي عاشتها المملكة في السنوات السابقة.

وأكد العناد أنه من الحكمة التعامل مع المنظمة بحسن نية والاستفادة من كل ما تقوله أو تنشره في تقاريرها وبياناتها، لتحسين واقع حقوق الإنسان بالمملكة، مشيراً إلى أن المنظمة اكتسبت شهرة واسعة، وتتمتع بموثوقية ومصداقية عالية، وتابع "بغض النظر عن أية أجندات خفية يمكن أن تحرك هذه المنظمة أو توجه أعمالها.. فإنها تثير الانتباه لقضايا وأحداث تمثل انتهاكات ومخالفات مهمة في مجالات حقوق الإنسان في مختلف دول العالم".

قضايا حقوق الإنسان

وبين أن المنظمة تعتمد في عملها، على عدد كبير من الباحثين المتطوعين، وتستقي معلوماتها من مصادر متنوعة، فتخطئ أحيانا، وتبالغ في أحيان أخرى، لكن ذلك ينبغي ألا يجعل المملكة تقف دوما موقف المنكر أو الرافض لكل ما يصدر عنها، بل يجب التجاوز عن أخطاء المنظمة والتواصل معها لتوضيح الحقائق التي تخفى عليها أو تصحيح المعلومات والبيانات التي تنشرها، والتجاوز كذلك عن كثير من الأخطاء والمبالغات، التي يمكن أن تحدث، مشيراً إلى أن الدراسة لم تهدف إلى تفنيد كل شيء، أو إنكار أي شيء والرد عليه، بل إنها عرضت في أغلب الحالات وحللت محتوى التقارير، والرد والتفنيد فقط في المواقع والحالات التي تضمنت مبالغات غير اعتيادية أو معلومات وتفاصيل غير دقيقة. وصنف العناد القضايا التي تركز عليها تقارير منظمة مراقبة حقوق الإنسان في المملكة في ستة محاور رئيسة شملت قضايا المرأة وحقوقها: "ولاية الأمر"، "زواج القاصرات"، "الفصل بين الجنسين"، "العنف الأسري"، "المشاركة بالانتخابات البلدية"، "قيادة السيارة"،

"الرياضة"، و"اللباس"، حقوق العمال الوافدين، وتشمل "الإساءة والاستغلال" بشكل عام، "نظام الكفيل"، "أوضاع العمالة المنزلية"، "العدالة والقضايا الجنائية للوافدين"، "العفو الملكي عن المخالفين لنظام الإقامة"، "إضرابات العمالة الوافدة"، و"ترحيل العمالة المخالفة"، إلى جانب الاحتجاز التعسفي والمحاكمات غير العادلة، وتتضمن "احتجاز الأطفال ومحاكمتهم"، "قوة أو شدة الأحكام القضائية"، "الإجراءات الجزائية والقضائية"، "الاحتجاز التعسفي والتوقيف"، "الاحتجاز والتوقيف المتعلق بالإرهاب"، و"أوضاع السجون والتعذيب."

وتضمنت القضايا أيضاً، حرية التعبير والمعتقد وتضم "حريات وسائل الإعلام"، "حالات الاحتجاز والتوقيف وحظر السفر لممارسي التعبير عن الرأي"، "التجمع والتظاهر"، "الحريات الدينية والتمييز ضد الأقليات"، "الأحداث والمصادمات والأحكام ذات العلاقة بحرية التعبير والمعتقد والتجمع"، و"بعض الأحداث المتفرقة حول الطوائف الدينية". فيما تضمنت البيانات والرسائل الصادرة من المنظمة خلال العام 2007 عقب زيارة وفدها للمملكة، قضايا الحريات الدينية للطوائف، وقسوة الأحكام القضائية، وأوضاع السجون، والاحتجاز والإيقاف والمنع من السفر.

زيارة السجون

وكانت المملكة سمحت في ديسمبر عام 2006 باستقبال بعثة من "هيومان رايتس ووتش" لأول مرة لتقصي الحقائق واستغرقت الزيارة أربعة أسابيع، وأتيح لها لقاءات موسعة مع العديد من المسؤولين وزيارة بعض السجون، بعد أن كانت المنظمة تكتفي، حتى العام 2008، بالبيانات الحقوقية التي تصدر متزامنة مع الأحداث، ثم أخذت تصدر التقرير العالمي أو الدولي بدءا من العام 2009، فيما أفردت المنظمة فصلا خاصا بالمملكة العربية السعودية تضمن أهم ملاحظاتها وانتقاداتها حول مواقف ووقائع وأحداث جرت في المملكة خلال العام السابق.

وأكد عضو جمعية حقوق الإنسان أنه ما يتفق مع بعض الملاحظات التي ساقتها المنظمة في تقارير سابقة حول الممارسات والانتهاكات – غير الممنهجة – لحقوق الإنسان بالمملكة، وهي تحدث بين الحين والآخر، وتكون في الغالب أحداثا فردية تتناولها بشكل متواصل ومستمر وسائل الإعلام المحلية، وتجد فيها مادة مثيرة تجلب مزيدا من القراء والمستمعين والمشاهدين، كما يتناولها كتاب الصحف في مقالاتهم والمشاركون في شبكات التواصل الاجتماعية، وينتقدون من خلال التركيز عليها أداء بعض الأجهزة التنفيذية الحكومية أو نقص التشريعات والتنظيمات أو انخفاض مستوى الوعي العام لدى أفراد المجتمع في مجال حقوق الإنسان والتعامل مع الآخرين بما يحفظ كرامتهم وحقوقهم.

وأشار إلى أنه من الملائم أن تسبق المؤسسات الحقوقية السعودية الحديث عن مشكلات المجتمع، وأن ذلك يقلل من أهمية وقوة ما تنشره المؤسسات والهيئات الحقوقية الدولية، داعياً كل مؤسسات الدولة ذات العلاقة بالثقافة والإعلام والتربية والتعليم العالي والخدمات الاجتماعية ورعاية الشباب، وغيرها، إلى تحمل مسؤولية نشر ثقافة حقوق الإنسان لحماية الضحايا والحد من عدد المخالفات والانتهاكات التي يمكن أن تقع في المجتمع.

وتوقع العناد أن تبدي منظمة مراقبة حقوق الإنسان مزيدا من الاهتمام بدقة المعلومات والبيانات التي تضمنها بياناتها، واللغة التي تجازف أحيانا باستخدامها، وأن تبتعد عن التعميمات، والمبالغات، والأحكام والتصورات المسبقة حول مختلف القضايا الحقوقية بالمملكة، والاستناد إلى مصادر معلومات موثوقة، بعيداً عن المصادر الإعلامية غير الدقيقة سواء تلك الموجودة خارج المملكة، أو وسائل الإعلام السعودية، أو الجمعيات والهيئات الحقوقية "غير المرخصة" أو النشطاء والمهتمين من ذوي الأهداف المشبوهة.

التواصل مع الجهات الحكومية

وتابع: أقل ما يمكن أن تفعله منظمة مرموقة كمنظمة مراقبة حقوق الإنسان هو التواصل مع الجهات الحكومية والأهلية الموثوقة للتأكد من بعض المعلومات التي تحصل عليها من أطراف مشكوك في موضوعيتها ومصداقيتها، إضافة إلى عدم الخلط، بل الحذر من الخلط، بين انتقاد الممارسات الخاطئة وانتقاد التشريعات والحدود الإسلامية.

وأكد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنه ينشد بدراسته تطوير وتعزيز واقع حقوق الإنسان بالمملكة، والقبول والاعتراف بأن بعض ما تثيره المنظمة من قضايا يدعو للاهتمام، مشيراً إلى أن القراءة الواعية والمنتظمة لمضامين تقارير منظمة مراقبة حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات والهيئات الحقوقية المحلية والإقليمية والدولية مفيدة لأصحاب القرار في المملكة وللباحثين في مجال حقوق الإنسان وللجمعيات والهيئات والأفراد المهتمين بحقوق الإنسان.

واختتم بأنه هدف أيضاً إلى حصر القضايا والموضوعات التي تثير اهتمام المنظمة، وتحليلها والتأمل فيها، والاستفادة مما يثار حول واقع حقوق الإنسان بالمملكة بهدف تسليط الضوء عليها لحث الجهات المعنية على العمل على تطويرها وتعزيزها، وتابع: اكتسبت المنظمة خلال السنوات الماضية مصداقية عالية، سواء أعجبنا ذلك أم لا، على الرغم من أن

الباحث لا يبرئها من وجود أجندات خفية لعملها ولملاحظاتها، لكن من المهم، ونحن ننشد تطوير واقع حقوق الإنسان بالمملكة أن نعترف أن بعض ما تثيره المنظمة من قضايا يدعو للاهتمام، وليس للإنكار لمجرد الإنكار.

عاش "مواطنا" ومات "مجهولا" وأسرته تدفع الثمن

"أحوال جازان": ما حدث "كارثة" ويحق للأبناء التقدم لطلب الجنسية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=170571&CategoryID=3

جازان: عصام عريشي

عاش حسين محمد القحطاني مواطنا ومات على غير ذلك، والسبب أن الهوية الوطنية سُحبت منه رغم عمله العسكري وإصدار حفيظة نفوس له ورخصة القيادة، إضافة إلى أن زوجته مواطنة، ليقع أبناؤه بعد وفاته في حيرة من أمرهم؛ حيث يواجهون مصيرا مجهولا وحرمانا من حقوق كثيرة.

أبناء وبنات حسين ليس بمقدورهم الخروج من المنزل، وحرموا الوظيفة والزواج وحتى الدراسة، ولم يتمكنوا منها إلا بشق الأنفس، بينما والدتهم المواطنة كاملة الجابري التي تعيش في قرية المجنة بجازان تزوجت والدهم الذي كان يعمل آنذاك في السلك العسكري في القوات المسلحة برتبة رقيب أول وأنجبت منه 6 أبناء و4 بنات، ولكن بشكل غامض تم سحب الهوية منه، وتوفي بعدها في حادث مروري قبل نحو 9 أعوام.

وقالت: أنا سعودية أقيم في قرية المجنة التابعة لمركز الطوال بجازان وبدأت معاناتي بتاريخ 5/3/ 1395، بعد زواجي من الرجل الذي كان يحمل حينئذ حفيظة نفوس صادرة من سجل الطائف برقم / 1783 وتاريخ 7/ 8/ 1380 أي قبل عقد قرانه علي بـ 15 عاما، وكان في ذلك الوقت يعمل عسكريا في القوات البرية التي التحق بها في تاريخ 16/ 5/ 1381.

وتابعت الجابري: "بعد مرور 14 عاما أنجبت خلالها خمسة أبناء وبالتحديد في عام 1408 وقع ما لم يكن في الحسبان، حيث قبض على زوجي بعد أن وردتهم معلومات تفيد بأنه حصل على الهوية السعودية التي صدرت في عام 1380 بطريقة غير نظامية، وأقرت الجهات المختصة بعد ذلك إبعاده من الخدمة العسكرية وألغيت هويته، دون أن تلقي بالا لتبعات ذلك القرار".

من جانبه، قال "محمد" الابن الأكبر والبالغ 32 عاما، إن أصعب المواقف التي عايشوها وأشدها وقعا في النفس هو ما تعرضت له شقيقته -رحمها الله- حيث كانت تعاني من المرض، وكانوا يأخذونها إلى المستشفى الذي كان يرفض علاجها إلا عن طريق الطوارئ وتوفيت بعد معاناة صعبة.

أما يحيى شقيق محمد فيقول "لقد تعرضت لموقفٍ صعب قبل مدة عندما كنت في طريقي لمراجعة إمارة جازان وذلك للحصول على تصريح عمرة ففوجئت بالقبض علي من قبل الشرطة التي لم تقتنع بتلك الورقة التي تؤكد وجود معاملة لنا في إدارة الأحوال المدنية؛ فأصروا على التعامل معي على أنني مجهول الهوية".

من جهته، قال رئيس فرع جمعية حقوق الإنسان بجازان أحمد البهكلي لـ"الوطن"، إن أولاد المرأة السعودية طالما كان عقد النكاح رسميا فهم يتبعون لها ويعاملون معاملة السعوديين سواء في الدراسة وفي العمل وفي العلاج وفي كل شيء، والنظام يكفل لهم ذلك بموجب قرار ملكي ولذلك لا خوف عليهم طالما أن أمهم سعودية.

وطالب البهكلي أسرة المواطنة كاملة الجابري بأن يتقدموا إلى فرع الجمعية بالمنطقة بالأوراق ووثائق والدتهم ووالدهم وشهادات ميلادهم، وبدورهم سيخاطبون رئاسة الجمعية على أساس أن يخاطبوا وزارة الداخلية.

إلى ذلك، وصف مدير الأحوال المدنية بمنطقة جازان علي المدخلي في تصريح إلى "الوطن"، ما حصل لحسين بـ"الكارثة"، خاصة أنه لم يبلغ بما حدث معه في السنوات الأولى من وقوع المشكلة.
وأكد أنه يعلم عن قضية هذه العائلة منذ عام 1413 حيث إن المدعو حسين محمد القحطاني كان يعمل في الجيش وهويته ألغيت من أحوال جازان، مضيفا أنه عندما حان وقت تجديد الحفيظة كبطاقة لم يستطع إثبات جنسيته عن طريق الشهود، وخاطبنا المسؤولين في أبها وبيشة إلا أنهم لم يتعرفوا عليه وتوفي قبل أن يستجد جديد في قضيته.
وبين المدخلي، أن معاملته حولت من سعودي إلى متجنس بحكم المادة الثامنة وأنه عمل في الجيش ولكن ما ظهر لنا أنه غير سعودي لأنه لم يثبت جنسيته.
وعن موضوع زوجته أوضح المدخلي، أنها سعودية ليس لديها مشكلة وأبناؤها يخضعون للمادة الثامنة وإذا أكملوا 18 عاما بإمكانهم أن يتقدموا لطلب الجنسية ولا يستطيع أحد منعهم.
وتساءل المدخلي: "أين الجهات المسؤولة عن القحطاني طيلة 27 عاما الماضية؟ وكان من المعقول أن يكتشف وضعه من الجهة المدنية أو العسكرية في السنوات الخمس أو في العشر الأولى، أما بعد تلك الخدمة فأصفها فعلا بـ"الكارثة"، مضيفا أنهم خاطبوا المسؤولين في الجيش عن الكيفية التي تم بها توظيفه على أنه سعودي وظهر في آخر الأمر أنه غير سعودي، وأشاروا في ردهم إلى أن إثباته ليس من مسؤوليتهم، ولكن حينما طالبوا إثبات الجنسية وعجز اضطروا لإحالته للتقاعد".

«ضمن فعاليات اليوم الدولي وبالتعاون مع ·نزاهة

·جامعة اليمامة» تناقش التشريعات الممكّنة لممارسات إعلامية تكشف الفساد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/10/article891190.html

الرياض - أسمهان الغامدي عدسة - فهد العامري
دشن نائب رئيس الهيئة الوطنية لحماية النزاهة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز العبدالقادر فعاليات اليوم الدولي لمكافحة الفساد بجامعة اليمامة، بمشاركة جهات حكومية عدة ومجموعة من أساتذة الإعلام بالجامعات السعودية وكتاب رأي وصحافيين.
وناقشت ورشة العمل محاور عدة، هي: إضاءات على الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وتنظيم الهيئة، ودور البيئات التشريعية الممكنة لوسائل الإعلام في ممارسة أدوارها في محاربة الفساد، ودور المؤسسات الإعلامية في تعزيز قيم النزاهة والكشف عن مواطن الفساد، وأهم قيم النزاهة التي يمكن للإعلام المساهمة في تعزيزها داخل المجتمع، إضافة إلى مناقشة وسائل تقييم ممارسات الفساد من وجهة نظر الإعلام.
وأوضح مدير جامعة اليمامة الدكتور حسين الفريحي أن الجامعة تستضيف هذه النشاطات إسهاماً منها وتفعيلاً لدورها المحوري في نشر الوعي المجتمعي بأهمية مكافحة الفساد وتعزيز هذا السلوك، ابتداءً في حواضن العلم والتعليم من الجامعات والمدارس، مشيداً بخطوات "نزاهة" التي تنصب في أحد جوانب عملها على التوعية قبل الأخذ على يد المخالف، وطرق كل قنوات التواصل المباشرة مع الجمهور بأهمية الوعي وآثاره في تقليص ما قد ينشأ لاحقا من سلوكيات غير حميدة، مما تضمنته الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، من أهمية توعية الجمهور ضد الفساد، وتعزيز

السلوك الأخلاقي، عبر تدعيم الوازع الديني للحث على النزاهة ومحاربة الفساد، وتنمية الشعور بالمواطنة، وأهمية حماية المال العام، والمرافق، والممتلكات العامة.
وأشاد الدكتور العبدالقادر بالتعاون بين جامعة اليمامة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ضمن البرامج التوعوية والتثقيفية التي تضطلع بها الهيئة والجهات الحكومية، بهدف تعزيز القيم الإيجابية في المجتمع، إذ من شأن هذه الأنشطة زرع القيم الفاضلة، والمعاني النبيلة في نفوس الأبناء، لتأهيلهم أن يكونوا مواطنين صالحين ويحافظون على ممتلكاتهم الخاصة والعامة، إلى جانب أداء جميع مسؤولياتهم على أكمل وجه، بما يحفظ رقي وتقدم الوطن. وقال: "وما من شك في أن مثل هذه الورش واللقاءات والمعارض من شأنها أيضاً بناء جسور قوية بين الهيئة وشركائها في الميدان من المؤسسات الحكومية سواء كانت تعليمية أو خدمية".
وعاد الدكتور الفريحي ليلفت إلى تظافر جهود هيئة النزاهة وتعاونها مع الجامعة، بدعوة جهات حكومية عدة، هي: وزارة التربية والتعليم، جامعة الملك سعود، جامعة الملك فيصل، جامعة نورة، وزارة الشؤون الاسلامية، التأمينات الاجتماعية، وزارة الخارجية، الجمعية الوطنية لحقوق الانسان، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، الجمعية الخيرية لرعاية الايتام (انسان)، مشدداً على أن حضور تلك الجهات والمشاركة بمعرض في بهو الجامعة على هامش الندوة يأتي تجاوباً بناءً منهم في ابراز أنشطة مكافحة الفساد، والتوعية بأضراره سواء لموظفيهم أو لفئات المجتمع التي تعني بتقديم الخدمة لهم.
وأكد أهمية مشاركة القطاعين العام والخاص في حضور مثل هذه المناشط والإسهام في إثراء الوعي المجتمعي بأهمية التوعية بمخاطر الفساد، وتعزيز خصال النزاهة التي يأمرنا الدين الإسلامي بمراعاتها واستشعارها في جميع مناحي الحياة، لاسيما ما يتصل بحقوق الوطن والمواطن، إذ أن من تسول له نفسه الإفتأت على النظم المرعية في الوطن بفساد ظاهر او خفي، فسيكون حتماً عضواً غير صالح في نسيج الوطن، وهنا يكمن دور التوعية والإرشاد من كل قطاعات الوطن؛ لدرء تلك الشرور، والتقليل من آثارها على المستوى الاقتصادي او الاجتماعي.
وتضمنت فعاليات اليوم الدولي لمكافحة الفساد، معرضاً يهدف إلى إبراز جهود المؤسسات والجهات الحكومية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، بمشاركة مؤسسات وجهات عدة، فيما اشتمل اليوم الثاني للفعاليات أمس (الاثنين) حلقة نقاش تستهدف الطلاب لتوعيتهم بأخطار الفساد وأضراره على المجتمع، ضمن البرامج التي تتطلع بها الهيئة والجهات الحكومية الهادفة الى تعزيز القيم الإيجابية في نفوس النشء، إضافة الى تعزيز السلوك الأخلاقي وتنمية الوازع الديني والمعاني النبيلة في نفوس الأبناء.

"تعليم المدينة" تحقق في "تعنيف طالب"... و"حقوق الإنسان" تطلب محاسبة المعتدي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/580561

المدينة المنورة - «الحياة»
تحقق الإدارة العامة للتربية والتعليم في منطقة المدينة المنورة في قضية الطالب يزن هشام البدراني الذي يبلغ من العمر 14 عاماً، جراء تعرضه للاعتداء من أحد معلمي مدرسة عبادة بن الصامت المتوسطة في المدينة المنورة.
وأوضح مصدر لـ «الحياة» أن الطالب المعتدى عليه نقل إلى مستشفى الملك فهد من والده إثر الاعتداء لتلقي العلاج، وصدر بحقه تقرير طبي يؤكد وجود إصابة في الدماغ، الأمر الذي استدعى إحالته إلى قسم جراحة المخ والأعصاب، بينما لم تنتهِ الجهات المختصة في إدارة التعليم من التحقيقات حتى إعداد هذا الخبر.
وأوضح المتحدث الرسمي لتعليم المدينة المنورة عمر برناوي أنه في حال أثبتت نتائج التحقيق تعرض الطالب لاعتداء من المعلم، فإن المعلم سيعاقب بحسب الأنظمة واللوائح لديهم، مستنكراً أن يكون الضرب والاعتداء هو أسلوب صحيح.
وشدد برناوي على ضرورة التقيد بالأنظمة والتعليمات في الوزارة، مبيناً أن التحقيقات لم تنتهِ بعد، وإن الإدارة أبلغت بالواقعة، ويوجد لديهم إدارة معنية بتلك المخالفات.

وقال إن أي تكرار للتجاوزات والاعتداءات من المعلمين سيحال إلى العمل الإداري، مؤكداً أن الطالب المعنف الذي دخل إلى المستشفى، خرج بعد تلقيه العلاج وتعافيه.
من جهتها، قالت المشرفة العامة على مكتب الجمعية في منطقة المدينة المنورة الدكتورة شرف القرافي لـ «الحياة» إن مكتب الجمعية رصد تعرض الطفل يزن للضرب من أحد المعلمين، وتعرضه لإعياء ونقله للمستشفى ومن ثم تنويمه، موضحة أنه تبين وجود إصابة في الدماغ، وتمت إحالته إلى قسم جراحة المخ والأعصاب بحسب التقارير الأولية التى حصل عليها مكتب الجمعية.
وقالت الدكتورة القرافي إن القضية أُدرجت ضمن قضايا العنف ضد الأطفال، مبينة أن مكتب الجمعية بدأ بتقصي الحقائق، وجمع المعلومات اللازمة لمتابعة الحالة.
وأضافت «من المؤسف أن العالم يحتفل باليوم العالمي لحقوق الإنسان الذى يوافق 10 كانون الأول (ديسمبر) من كل عام، وما زال هناك أفراد ينتهكون حقوق الطفولة التى حفظتها لهم شريعتنا الإسلامية، الأنظمة المحلية، الاتفاقات، والمعاهدات الدولية، إذ نصت المادة 37/ 1 من اتفاق حقوق الطفل على أن تكفل الدول الأطراف «ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة»، كما أن وزارة التربية والتعليم شددت على منع جميع مظاهر العنف والإيذاء ضد الطلاب».
وأشارت إلى لائحة قواعد تنظيم السلوك والمواظبة في طبعتها الثانية لعام 1427 المادة رقم (5) التي أكدت ضرورة تجنب الممارسات غير التربوية كافة التي لها أثر سلبي على الطالب وتحصيله الدراسي، ومنها الإيذاء الجسدي والنفسي بأنواعه كافة، إذ نصت المادة 57 من القواعد التنظيمية لمدارس التعليم العام الصادرة من وزارة التربية والتعليم على أنه «لاتجوز معاقبة الطالب بالضرب ولا بأي نوع من العقوبات البدنية أو النفسية».
وأفادت بأن المادة 19 من اتفاق حقوق الطفل أكدت أن «تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية، الإدارية، الاجتماعية، والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من أشكال العنف كافة، أو الضرر، أو الإساءة البدنية، العقلية، الإهمال، أو المعاملة المنطوية على إهمال، وإساءة المعاملة أو الاستغلال، وهو في رعاية الوالدين، أو الأوصياء القانونيين عليه، أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته».
وأشارت إلى أن مكتب الجمعية سينفذ زيارة لمدرسة الطالب، وسيتواصل معه ومع والده، كما سيخاطب الجهات التي باشرت القضية، إضافة إلى متابعة المسار القانوني للتأكد من نظامية سير الإجراءات، مؤكدة أنه في حال ثبوت الاعتداء من المعلم على الطالب فإن الجانب الجنائي يجب أن يحال للجهات ذات الاختصاص، لمحاسبة المعتدي، إذ إن واقعة تعدي المعلم على الطالب بالضرب جريمة يعاقب عليها، والنتيجة التي تحدثها واقعة الضرب على ذلك الطالب هي التي تحدد العقوبة.

صحيفة يومية شاملة
الشرق
http://www.alshrq.com

زين العابدين لـ الشرق: أتمنى إلغاء جميع القوانين التي تحدُّ من أهلية المرأة

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/10/1019547

الرياض – جبير الأنصاري
يحتفل المجتمع العالمي هذا اليوم العاشر من ديسمبر من كل عام، باليوم العالمي لحقوق الإنسان، ويحتفل أيضاً بذكرى اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948م الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتعود البداية الرسمية للاحتفال بيوم حقوق الإنسان إلى عام 1950م، بعد ما أصدرت الجمعية العامة القرار 423 (د/5) الذي دعت فيه جميع الدول والمنظمات الدولية إلى اعتماد يوم 10/ديسمبر من كل عام باعتباره اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

فـ «حقوق الإنسان» كلمة ليس لها تعريف محدَّد، بل هناك عدد من التعريفات التي قد يختلف مفهومها من مجتمع إلى آخر أو من ثقافة إلى أخرى، لأن مفهوم حقوق الإنسان أو نوع هذه الحقوق يرتبطان بالأساس بالتصور الذي نتصور به الإنسان.

فقد عرفت الأمم المتحدة حقوق الإنسان بأنها «ضمانات قانونية عالمية لحماية الأفراد والجماعات من إجراءات الحكومات التي تمس الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية، ويلزم قانون حقوق الإنسان الحكومات ببعض الأشياء ويمنعها من القيام بأشياء أخرى»، أي أن رؤية المنظمة الدولية لحقوق الإنسان تقوم على أساس أنها حقوق أصيلة في طبيعة الإنسان التي دونها لا يستطيع العيش.

وعرَّفها أحد واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان رينيه كاسان بأنها فرع خاص من الفروع الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس، استناداً إلى كرامة الإنسان وتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار شخصية كل كائن إنساني.

أما رضوان زيادة فيذهب إلى القول بأن حقوق الإنسان «هي الحقوق المرتبطة بطبيعته التي تكفل للكائن البشري حقه في الحياة والمساواة وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بذات الطبيعة البشرية التي ذكرتها المواثيق والإعلانات العالمية»

وكانت منظمة الأمم المتحدة التي تعمل للمحافظة على الأمن والسلام الدوليين قد سنت معظم القوانين الدولية التي تقر حقوق الإنسان وتكفل صيانتها، وأن كافة دول العالم المستقلة تقريباً لها مقاعد بالأمم المتحدة.

وقد تم تصنيف حقوق الإنسان إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي: حقوق السلامة الشخصية، والحريات المدنية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

وكتعريف لهذه الأقسام فإن حقوق السلامة الشخصية تكفل أمن الإنسان وحريته. فلكل شخص حق في الحياة والحرية وفي التمتع بالأمان على شخصه، كما لا يجوز استرقاق أحد أو تعذيبه أو اعتقاله تعسفاً. أما الحريات المدنية فإنها تقر حرية التعبير عن المعتقدات بالأقوال والممارسة؛ فهي تكفل لكل شخص حرية الرأي والتعبير والوجدان والدين والتجمع، ومن الحريات المدنية الأخرى: حق الاقتراع في الانتخابات، وفي تقلد الوظائف العامة وفي التزوج وتأسيس أسرة. وتنطوي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على حصول الشخص على الحاجات الإنسانية الأساسية، وحقه في الرقي الاجتماعي. فلكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة خاصة على صعيد المأكل والمسكن والملبس والعناية الطبية والتعليم. كما تنطوي على حق الشخص في العمل وإنشاء النقابات والانضمام إليها.

وتبلورت مفاهيم حقوق الإنسان الحديثة في أعقاب الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) م فبعد أن وضعت الحرب أوزارها، كونت الدول المستقلة منظمة الأمم المتحدة، وأصدرت هذه المنظمة ميثاقها الذي أصبح واحداً من أولى وثائق حقوق الإنسان العالمية، وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على «تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً دون تمييز، بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء»، وعندما خلا الميثاق من قائمة تتناول بالتفصيل حقوق الإنسان فقد أصدرت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1948م، الذي تضمن المبادئ الرئيسة للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحريات الفردية.

وما نص عليه هذا الإعلان: يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء، ولكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر.

من جهتها قالت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين لـ «الشرق»: لو تكلمنا عن الوضع العالمي لحقوق الإنسان ومواقف المنظمات الحقوقية الدولية مما يحدث من انتهاكات حقوقية لحقوق الإنسان، فسنجد أنها لم تلتزم بالموضوعية والحيادية وأنها مسيَّسة بحيث أنها تركز على ما يحدث من أحداث فيها انتهاكات لحقوق الإنسان في بعض الدول العربية وتتغاضى من انتهاكات لحقوق الإنسان من دول كبرى مثل إسرائيل.

وأضافت: هذا الشيء يعكس لنا صورة غير إيجابية عن هذه المنظمات الحقوقية، وأيضاً نتمنى من جميع الحكومات في العالم أن تراجع نفسها بالنسبة لما تتخذه من قرارات ومواقف بحيث إنها تحفظ حقوقهم بصورة عامة في جميع دول العالم، كما نتمنى هنا في المملكة أن يتفعل نظام الحماية من الإيذاء بشكل إيجابي وأن تصدر مدونة الأحوال الشخصية طبقاً للمفهوم الصحيح للآيات القرآنية المتعلقة بالمرأة وعلاقاتها الأسرية والزوجية واستبعاد الأحاديث الضعيفة والموضوعة والمفردة والشاذة، التي بنيت عليها أحكام فقهية وقضائية، ومع الأسف فيها انتهاك لحقوق المرأة وما منحها الله جل شأنه من حقوق.

وقالت: أتمنى أن تتخذ مدونة الأحوال الشخصية المسار الصحيح تجاه هذه الانتهاكات، وأن يفعل نظام الحماية من الإيذاء بشكل إيجابي، وأن تكون اللائحة التنفيذية تحقق الغاية من هذا النظام، ليكون له تأثير كبير للحد من العنف الأسري بصورة خاصة والعنف المجتمعي بصورة عامة، وأتمنى أيضاً حفظاً لحقوق المرأة السعودية التي حرص خادم الحرمين الشريفين على إعادة ما سلبها المجتمع من حقوق بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان أن يثلج صدورنا بقرار منح المرأة السعودية كامل أهليتها وإلغاء جميع الأنظمة والقوانين التي تحد من هذه الأهلية أو تنتقصها.

تزامناً مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان: المملكة مكنت العمالة المخالفة من حقوقها حتى زمن ترحيلها

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/11/article891634.html

الرياض - أسمهان الغامدي

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح ربيعان القحطاني أن هناك جهوداً بذلت من أجل تمكين العمالة الوافدة من حقوقها أثناء فترة التصحيح، وقد تابعت الجمعية أثناء الفترة الماضية ما تم اتخاذه من إجراءات بشأن من لم يصحح أوضاعه من العمالة الوافدة ولاحظت الحرص على تمكين هذه العمالة من حقوقها ومن ذلك توفير دور الإيواء تمهيداً لترحيلها، وتأمل الجمعية من سفارات دول هذه العمالة المساعدة بتوفير ما يلزم من أوراق ثبوتية لمواطنيها لتسهيل أمر عودتهم إلى بلادهم

وقال: ان هناك تقدماً ملحوظاً في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، وقد انعكس ذلك على إعادة انتخاب المملكة في مجلس حقوق الإنسان مؤخراً، مشيدا بصدور الأنظمة الإجرائية الثلاثة: نظام المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية والمرافعات أمام ديوان المظالم وما تشكله من نقلة نوعية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة.

وأضاف بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان أن الحاجة تدعو دائماً إلى ضرورة تقييم واقع حقوق الإنسان في المملكة، ليكون بمثابة رصد للتقدم الحقوقي، ومن ثم العمل على تشجيعه وتحديد وسائل دعم استمراريته، وكشف أوجه القصور والعمل على معالجتها وتلافيها.

«حقوق الإنسان تتقصى في اعتداء معلم على ٌيزن

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131211/Con20131211661121.htm

مها البدراني (المدينة المنورة)

تدخل المكتب الوطني لحقوق الإنسان في المدينة المنورة للتقصي في اتهام المواطن هاشم البدراني معلما في متوسطة عبادة بن الصامت بممارسة العنف الجسدي مع ابنه «يزن»، بضرب رأسه في الحائط، ما أدى إلى فقدانه الوعي، يأتي ذلك في وقت يكثف مكتب التربية والتعليم في المدينة المنورة التحقيقات في القضية.

وأوضحت شرف القرافي المشرف العام على مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة أن مكتب الجمعية رصد تعرض الطفل يزن للضرب من قبل أحد المعلمين وتعرضه لإعياء ونقله للمستشفى وتنويمه، مبينة أن التقارير الطبية التي حصل عليها مكتب الجمعية تشير إلى تعرض «يزن» لإصابة في الدماغ ومن ثم إحالته لقسم جراحة المخ والأعصاب.

وأوضحت القرافي أن القضية أدرجت ضمن قضايا العنف ضد الأطفال وشرع مكتب الجمعية بتقصي الحقائق وجمع المعلومات اللازمة لمتابعة الحالة وذلك بالتواصل مع والد الطالب وزيارة المدرسة لمقابلة الأطراف المعنية ومخاطبة الجهات التي باشرت القضية، حتى يتمكن مكتب الجمعية من متابعة المسار القانوني.

وقالت القرافي: «فإن ثبت الاعتداء من قبل المعلم على الطالب فالجانب الجنائي يجب أن يحال للجهات ذات الاختصاص لمحاسبة المعتدي، وتعدي المعلم على الطالب بالضرب جريمة يعاقب عليها والنتيجة التي تحدثها واقعة الضرب على ذلك الطالب هي التي تحدد العقوبة»، لافتة إلى أن جميع الأنظمة المحلية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية تمنع الاعتداء على الأطفال بكافة أشكاله.

وألمحت إلى أن المادة 1/37 من اتفاقية حقوق الطفل تنص على أن تكفل الدول الأطراف: (أن لا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللا إنسانية أو المهينة)، مؤكدة أن وزارة التربية والتعليم شددت على منع جميع مظاهر العنف والإيذاء ضد الطلاب.

وذكرت القرافي أن المادة الخامسة من لائحة قواعد تنظيم السلوك والمواظبة في طبعتها الثانية لعام 1427 تنص على ضرورة تجنب جميع الممارسات غير التربوية التي لها أثر سلبي على الطالب وتحصيله الدراسي ومنها الإيذاء الجسدي والنفسي بكافة أنواعه.

ومن جانبه، أوضح عمر البرناوي المتحدث الإعلامي بتعليم المدينة أن التحقيقات لاتزال مستمرة من الجهتين الجنائية والتربية والتعليم حول القضية ولم يتم تحديد شيء بهذا الخصوص، مشيرا إلى أن لجنتين توجهتا خلال اليومين الماضيين للمدرسة للتحقيق، وسيعرض ما توصلتا إليه على المدير العام للتربية والتعليم بنهاية دوام يوم أمس.

حقوق الإنسان تطالب ÷نزاهة× بعدم التشهير بالمفسدين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

عبدالمحسن القرني - الرياض

طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني عبر «المدينة» إلى عدم التشهير بأسماء الأشخاص المفسدين الذين يتم اتهامهم من قبل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أو أي جهة أخرى مالم يصدر في حقهم حكم قضائي ينص على ذلك، وبرر القحطاني على مطالبته بعدم التشهير بسبب ما يتركز عليه مفهوم التشهير في المملكة حيث بين إلى أن المجتمع لا يتقبل التشهير على الأشخاص وإنما سيطال عائلته وأولاده وحتى قبيلته. وقال القحطاني: هناك بعض الأجهزة الحكومية وأفراد المجتمع يطالبون بالتشهير من الأشخاص ولا ينظرون إلى الآثار المترتبة عليها، نحن في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان نقف عند مطالبات التشهير من المجتمع الا بعد أن يصدر حكم قضائي لذلك. وبين الدكتور مفلح أن الفساد الإداري والمالي قد انخفض في الفترة الأخيرة نتيجة تضافر أجهزة الدولة في التصدى ومكافحة الفساد بجميع أنواعه. جاء ذلك في ندوة «دور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد» التي عقدت صباح أمس في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

من جهتها طالبت المديرة العامة للمتابعة بجامعة الأميرة نوره وأستاذ أصول الفقة بالجامعة الدكتورة شريفة بنت علي الحوشان إلى إنشاء إدارة الحماية النزاهة ومكافحة الفساد في المؤسسات التعليمية ترتبط هذه الوحدة ارتباطًا مباشرًا بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، إضافة إلى إنشاء وحدة خاصة داخل المؤسسة التعليمية لتلقي البلاغات عن أي فسادٍ كان، ترتبط برئيس الجهاز مباشرة، وأيضا إلى إيجاد آلية للضمان الأمني للمبلغ داخل المؤسسة التعليمية.

وأكدت الدكتور شريفة إلى وجود خلل وفساد في صياغة البرامج التعليمية وتنفيذها من حيث كيفية وآلية التدريس، وعدم الالتزام بالأوقات المخصصة لها، إضافة إلى الفساد في تقييم الطلاب والطالبات وعدم العدل بينهم والتمييز غير المشروع، وقبول المنافع الخاصة من الطلاب والطالبات، وأشارت إلى أن الخروج عن العلاقة المشروعة بين الطالب وأستاذه فسادا، إضافة إلى تقديم المنافع الخاصة.

وأوضحت المديرة العامة للمتابعة بجامعة الأميرة نورة إلى أن من أنواع الفساد التعليمي هو الفساد الإداري الذي يشمل على بيع الوظائف للترقيات وبيع المقاعد الطلابية وانتهاك اللوائح والأنظمة لأغراض شخصية، إضافة إلى استخدام السيارات الرسمية والأجهزة المكتبية لأغراض شخصية وعدم اللالتزام بساعات العمل المطلوبة، وأيضا قبول الهدايا والاكراميات والتلاعب بمحتويات الملفات والاختام الرسمية والتدخل في أعمال اللجان التأديبية وفي العقوبات الصادرة عنها لأجل أهداف وأهواء شخصية أو خارجية.

اتفاق اقتصادي خليجي - أميركي يثير جدلاً في "الشورى"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/580615

الرياض - خالد العمري

أثار اتفاق اقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأميركية الجدل بين أعضاء مجلس الشورى واللجنة الخارجية في المجلس حول ما ورد في ديباجته، والتي اعتبرها رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العسكر «خدعة» أميركية لإلزام المملكة بالموافقة على جميع اتفاقات العمال الدولية، فيما عارضه رئيس لجنة حقوق الإنسان الدكتور عبدالله الظفيري، موضحاً أن التحفظ على الديباجة يسيء إلى المملكة، ويشير إلى أن حقوق العمال مهضومة.

وقال الظفيري في مداخلته بجلسة مجلس الشورى أمس (الإثنين): «تحفظ اللجنة على الديباجة في الاتفاق الإطاري للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني والذي نص على تأكيد احترام حقوق العمال والإعلان العالمي لحقوق العمال وتضمين ذلك في الأنظمة الخاصة بكل بلد، يعني أن حقوق العمال (السعوديين وغير السعوديين) مهضومة».

وأضاف: «اللجنة استندت على رأي مندوب وزارة العمل في شأن تحفظ المملكة على اتفاقات سابقة على إنشاء نقابات عمالية والتحفظ كان قبل 15 عاماً، إذ لم توجد في المملكة حينها هيئة أو جمعية لحقوق الإنسان أو مجالس طلابية تدافع عن الطلاب في الجامعات أو انتخابات للمجالس البلدية».

واعتبر الظفيري أن النقابات العمالية تأتي ضمن التطور في عهد الإصلاح، علاوة على وجود لجنة وطنية للعمال، متسائلاً: «كيف تتحفظ اللجنة على الاتفاق والحكومة لم تتحفظ؟».

من جهته، أوضح رئيس اللجنة الدكتور عبدالله العسكر أن الموافقة على الاتفاق تعني الموافقة على ما جاء في الديباجة التي تعد جزءاً من الاتفاق، مضيفاً: «تطبيق الاتفاقات الدولية في شكل كامل يعني إطلاق حرية إنشاء النقابات والتظاهر والإضراب، وهو ما يتعارض مع الأنظمة والقوانين السعودية المعمول بها حالياً».

وقال العسكر إن الديباجة تتكون من جزئين، الأول أن يتقيد الطرفان بأنظمة العمل والعمال، وأن يغيرا أنظمتهما الداخلية للتوافق معها، في حين أن الجزء الثاني يتحدث عن البيئة وينص على أن يلتزم الطرفان بالاتفاق بما لا يتعارض مع أنظمتها الداخلية، ما يعطي لأميركا حرية الحركة، وهي الدولة المعروف عنها عدم التزامها بالاتفاقات المتعلقة بالبيئة، وأخرها على سبيل المثل اتفاق الأمم المتحدة في شأن التغير المناخي (كيوتو)، واعتبر هذا الشرط «مدعاة للشك وخدعة قانونية لإجبار دول الخليج على الالتزام بالاتفاق».

وبعد حصول رأي الظفيري على تأييد كبير من الأعضاء، وافق المجلس على الاتفاق مع التحفظ على ما ورد في الديباجة.

ورد العسكر في اتصال مع «الحياة» على موافقة المجلس على الاتفاق قائلاً: «الاتفاق سيصل إلى ولي الأمر وهو المعني في النهاية بتقرير مصيره»، موضحاً أن «المملكة لم توافق على بعض الاتفاقات الدولية وتحفظت على بعض بنودها، وهذا تناقض لا أرضاه لبلدي ولا للمجلس، وأنا لست ضد العمل أو العمال، ولكن التوقيع على مثل هذا الاتفاق يجب أن يكون بعد تغيير المملكة أنظمتها الداخلية».

يذكر أن الاتفاق يتكون من 11 مادة، ويهدف إلى تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والفنية بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأميركية على أساس المساواة والمنفعة والمتبادلة.

"بريمان".. مساجين يعذبون زميلهم و3 جهات تتقصى "الحقائق"

مقطع "فيديو" يكشف الواقعة و"حقوق الإنسان" تحمل السجن "المسؤولية"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=170655&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى

باشرت 3 جهات التحقيق في مقطع فيديو يظهر تعرض نزيل في العنبر رقم 7 بسجن بريمان لـ"التعذيب" على يد مجموعة من السجناء وسط غياب الرقابة من قبل الجهات العاملة داخل السجن، وخضوع عدد من النزلاء لأوامر صارمة يصدرها أحدهم لتنفيذ ربط النزيل "المعذب" بالحبال وتعليقه في سقف العنبر.

وقال المواطن أحمد الحارثي لـ"الوطن" إن شقيقه دخل إلى سجن بريمان في قضية "مخدرات"، ويشكو له بين فترة وأخرى من تعرضه للتعذيب على يد مجموعة من زملائه السجناء، وإن سجينا آخر تعاطف مع شقيقه، وسرب له مقطع فيديو يظهر وجوه وملامح النزلاء الذين دأبوا على تعذيب شقيقه داخل العنبر رقم 7 الذي يقبع فيه. وأكد أنه قدم 3 شكاوى لكل من المديرية العامة للسجون وإمارة منطقة مكة المكرمة والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وأن الجهات الثلاث وعدت بتحليل "مقطع الفيديو"، والتحقيق في ملابسات ما تعرض له شقيقه.

"الوطن" حصلت على مقطع الفيديو الذي يظهر تعذيب "النزيل" على يد مجموعة من زملائه، وعرضته على المتحدث الرسمي لسجون جدة بالإنابة الرائد عبد الله الحربي، الذي أكد أن إدارته شكلت لجنة للتحقيق في "مقطع الفيديو" ويجري حاليا التثبت منه، والتحقيق في الواقعة.

وظهر في مقطع الفيديو ظهور السجين عبده محمد الحارثي، مكبل القدمين واليدين وتم تعليقه بحبل في سقف العنبر من قبل مجموعة من النزلاء الذين يتلقون الأوامر من سجين آخر، فيما ظهر نزلاء يتعاطون السجائر وسط غياب تام للرقابة والمتابعة من قبل الجهات الرقابية العاملة داخل السجن.

وأكد شقيق النزيل أن شقيقه أوقف قبل 3 أشهر في قضية تعاطي الحبوب المخدرة، ويعاني أمراضا نفسية وانفصاما في الشخصية وسبق دخوله للعلاج بمستشفى الأمل بجدة، متعجبا من كل ما تعرض له شقيقه من تعذيب من قبل زملائه دون أن يرتكب جرما، ومتسائلا عن دور الرقابة من قبل الجهات العاملة في السجن. وقال إنه تقدم بعدد من الشكاوى للجهات المختصة، وإنها تجاوبت سريعا مع شكاواه وطلبت تسليمها مقاطع الفيديو.

من جهته، قال رئيس فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف إن الجمعية تلقت شكوى أسرة النزيل، وإنه حال ثبوت مقطع الفيديو الذي يظهر التعذيب، فإن الجمعية ستتخذ الإجراءات اللازمة تجاهه، مؤكدا وقوع مسؤولية مباشرة على عاتق إدارة السجن التي يجب عليها أن تباشر التحقيق سريعا مع كل الأطراف المشاركة في تعذيب النزيل، وإعطاء كل ذي حق حقه.

القحطاني يطالب بالستر على المفسدين

المصدر: جريدة أخبار عرعر الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

الرياض
أكد الدكتور مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان أنه لا ينبغي التشهير بالمفسدين كون ضرره يشمل أسرته التي لا ذنب لها ويصل إلى من حوله، حتى ولو ثبتت عليه الإدانة فالستر أولى.
وأشار "القحطاني" -وفقا لصحيفة "اليوم"- إلى أن مطالبات الجمهور في التشهير بالمفسدين ومن ثبتت عليهم تهمة الفساد المالي والإداري منطقية، لها إيجابياتها كونها ستكون رادعة لغيرهم، ولكن يغلب على الظن تضرر من تربطه علاقة قريبة.
صرح الدكتور مفلح القحطاني بوجهة نظره هذه خلال الندوة التي نظمتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد يوم أمس بمدينة الرياض، تحت عنوان "دور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد".
حيث اتفق المشاركون في الندوة -وعلى رأسهم محمد الشريف رئيس "نزاهة"- على أن حقيقة مكافحة الفساد هي قضية كل فرد في المجتمع ولا يمكن بحال أن تستقل بها هيئة أو سلطة، وأن مقاومة الفساد وفق المنظور الشرعي ستحمي المجتمع من العقوبة الربانية الدنيوية التي قد تتجلى في صورة مباشرة مهلكة، أو في صور غير مباشرة من ضيق العيش وكدره وقلة البركة، فيما ستكون مقاومة الفساد ضمانة وحيدة لانضباط الحياة العامة والخاصة واستقرارها.

حقوق الإنسان" تحقق في قضية سجين بريمان»

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
www.okaz.com.sa/new/Issues/20131212/Con20131212661510.htm&safe=on

إبراهيم علوي (جدة)
باشرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة النظر في شكوى تلقتها من أسرة نزيل في سجن بريمان بجدة ، وتفيد بتعرضه للتعذيب من قبل مجموعة من نزلاء السجن.
وحسب الشكوى المقدمة من ذوي السجين الموقوف في قضية مخدرات فإن سجينا آخر تعاطف معه وسرب مقطع فيديو يظهر نزلاء دأبوا على تعذيبه في العنبر رقم (7) .
وأوضح رئيس فرع الجمعية الدكتور حسين الشريف أنهم تلقوا شكوى أسرة هذا السجين . وقال إنه في حال ثبوت صحة مقطع الفيديو الذي يظهر تعرضه للتعذيب ستتخذ الجمعية الإجراءات اللازمة حياله.
وكانت جهات مختصة من وزارة الداخلية وإدارة السجون باشرت التحقيق في مقطع فيديو الذي يظهر فيه السجين مقيد اليدين والقدمين ومعلقا في السقف بواسطة حبال مربوطة بسرير النوم الحديدي. وأبانت الإدارة العامة للسجون على لسان المتحدث الرسمي المكلف لسجون جدة الرائد عبد الله الحربي، أنه تم تشكيل لجنة للتحقيق في مقطع الفيديو والتثبت منه ومن كافة ملابساته وظروفه ومدى صحته.

القحطاني: تقدم ملحوظ في حماية حقوق الإنسان بالمملكة

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 8 صفر 1435هـ 11 ديسمبر 2013م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2013/20131211/7933

الطائف - عبدالكريم العتيبي
أكّد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن هنالك تقدماً ملحوظاً في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة، مشيراً إلى أن ذلك انعكس على إعادة انتخاب المملكة في مجلس حقوق الإنسان مؤخراً.
وقال القحطاني بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان الذي صادف يوم أمس إن جهوداً كبيرة قد بذلت من أجل تمكين العمالة الوافدة من حقوقها أثناء فترة التصحيح، مشدّداً على أن الجمعية قد تابعت أثناء الفترة الماضية ما تم اتخاذه من إجراءات بشأن من لم يصحح أوضاعه من العمالة الوافدة، ولاحظت الحرص على تمكين هذه العمالة من حقوقها ومن ذلك توفير دور الإيواء تمهيداً لترحيلها، آملاً من سفارات دول هذه العمالة المساعدة بتوفير ما يلزم من أوراق ثبوتية لمواطنيها لتسهيل أمر عودتهم إلى بلادهم.
إلى ذلك، أشاد القحطاني بصدور الأنظمة الإجرائية الثلاثة (نظام المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية والمرافعات أمام ديوان المظالم)، مؤكداً إن هذا الأمر يعد نقلة نوعية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة .
وأكّدً على أن الحاجة تدعو دائماً إلى ضرورة تقييم واقع حقوق الإنسان في المملكة ، ليكون بمثابة رصد للتقدم الحقوقي ، ومن ثم العمل على تشجيعه وتحديد وسائل دعم استمراريته ، وكشف أوجه القصور والعمل على معالجتها وتلافيها .

"البهكلي" ليس من المصلحة مواصلة تجاذب التهم بين الأطراف

حقوق الإنسان بجازان: نسعى لكشف ملابسات خطاب إلغاء الحجج

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 8 صفر 1435هـ 11 ديسمبر 2013م
http://sabq.org/CqLfde

قاسم الخبراني- سبق- جازان:
كشف المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جازان أحمد البهكلي، أن وفداً من الجمعية سيتوجه لأمانة جازان لمقابلة الأمين، "للتحقق من تفاصيل الخطاب الصادر لإلغاء "الحجج".

وقال "البهكلي" لـ"سبق": إذا ثبت أن الخطاب سيضر بحقوق المواطن، فهناك خطوات وآليات سيتم اتخاذها، من قِبل الجمعية تعيد له حقه. وأشار إلى أن الخطاب صدر في وقتٍ مربك، يصادف اليوم العالمي لحقوق الإنسان، ما قد يصور للبعض أنه ضد حقوق الإنسان.

ولفت إلى أنه ليس من المصلحة مواصلة تجاذب التهم بين الأطراف، ويجب على الجمعية والإعلام التحقق من الأمر أولاً قبل إصدار أي قرار. ودعا الجميع إلى البعد عن الإثارة والتفسيرات والتأويلات الخاطئة، التي قد تضر بالمواطن وبالحقوق والبلد، مؤكّداً أن في ذلك إثارة للرأي العام.

وكان خطاب قد أصدرته أمانة جازان أخيراً أثار جدلاً واسعاً بين أوساط المواطنين بالمنطقة، لما يتضمنه من قرارات وصفوها بالمجحفة في حقهم، حيث إنه يلغي تملك الأراضي بحجج غير حجج الاستحكام "الصكوك"، وهو ما وجد ردود فعل غاضبة، خصوصاً أن معظم الأراضي مملوكة بحجج وأوراق ثبوتية ومستندات متوارثة أباً عن جد.

السجون": التحقيق في "تعذيب النزيل".. والعقوبات تطال كل متورط "حقوق الإنسان": قانونيان لدراسة الواقعة.. ومطالب بعلاج "المتضرر"

المصدر: جريدة الوطن الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=170792&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى

تفاعلا مع ما نشرته "الوطن" أمس عن تعرض نزيل في العنبر رقم 7 بسجن بريمان لـ"التعذيب" على يد مجموعة من السجناء، أكد الناطق الرسمي لسجون منطقة مكة المكرمة بالإنابة الرائد عبدالله الحربي، أن التحقيق في الواقعة لا يزال مستمرا. وأشار إلى أن إدارة السجون ستصدر بيانا يخص الواقعة بعد الانتهاء من كافة التحقيقات التي ستطال كل المتسببين فيها.

من جهته، طالب المشرف العام بهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة مازن بترجي، بانتقال اثنين من القانونيين بإشراف مساعد المشرف العام إبراهيم النحياني، بفرع الهيئة بجدة لدراسة الواقعة واستطلاع ملابسات الحادثة وتفاصيل ما تعرض له النزيل. وبين أن الهيئة ستوضح ما جرى مع النزيل في حال الانتهاء من التحقيق، وذلك بالتنسيق مع إدارة سجن بريمان.

فيما طالب أحمد حارثي الشقيق الأكبر لنزيل سجن "بريمان جدة"، بسرعة علاج شقيقه عبده حارثي وإدخاله مستشفى الأمل للتعافي من الإدمان، مشيرا إلى وجود ملف سابق له بالمستشفى. وأكد أن أخاه يعاني من اضطرابات نفسية ولا يدرك ما يقوم به، قائلا: "يستخدمه أفراد ومروجو مخدرات كما يستدرج من قبل أشخاص آخرين".

واستشهد على مرضه النفسي ومعاناته من الهياج بسكان الشارع الذي يقطنه بحي قويزة، مؤكدا أن تحويله للطب الشرعي والنفسي سيثبت ذلك. وذكر أن أشخاصا خارج السجن يقفون خلف تعذيبه حتى يستخدموه في ترويج المخدرات داخل السجن، وخارجه في حال خروجه. وطالب بتوفير وظيفة لأخيه بعد شفائه وإعطائه تعويضا مناسبا عما أصابه، ومحاسبة كل من تسبب في تعذيبه.

وكان الحارثي أشار في حديث لـ"الوطن"، إلى أن شقيقه دخل إلى سجن بريمان في قضية "مخدرات"، ويشكو له بين فترة وأخرى من تعرضه للتعذيب على يد مجموعة من زملائه السجناء، وأن سجينا آخر تعاطف مع شقيقه، وسرب له مقطع فيديو يظهر وجوه وملامح النزلاء الذين دأبوا على تعذيب شقيقه داخل العنبر رقم 7 الذي يقبع فيه. وأكد أنه قدم 3 شكاوى لكل من المديرية العامة للسجون وإمارة منطقة مكة المكرمة والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وأن الجهات الثلاث وعدت بتحليل "مقطع الفيديو"، والتحقيق في ملابسات ما تعرض له شقيقه.

وكانت "الوطن" عرضت مقطع الفيديو على المتحدث الرسمي لسجون جدة بالإنابة الرائد عبدالله الحربي، فأكد أن إدارته شكلت لجنة للتحقيق في المقطع ويجري حاليا التثبت منه، والتحقيق في الواقعة. وظهر في مقطع الفيديو ظهور السجين عبده محمد الحارثي، مكبل القدمين واليدين وتم تعليقه بحبل في سقف العنبر من قبل مجموعة من النزلاء الذين يتلقون الأوامر من سجين آخر، فيما ظهر نزلاء يدخنون السجائر.

تصريحات القحطاني تشعل تويتر

المصدر: جريدة أخبار عرعر الأربعاء 8 صفر 1435هـ 11 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

الرياض / تفاعل عدد كبير من المغردين مع تصريحات الدكتور مفلح القحطاني رئيس جمعية حقوق الإنسان حيث قال "لا ينبغي التشهير بالمفسدين كون ضرره يشمل أسرته التي لا ذنب لها ويصل إلى من حوله، حتى ولو ثبتت عليه الإدانة فالستر أولى".
وكانت "باب" قد نشرت يوم أمس جزءا من تصريحات "القحطاني" والتي قال فيها "إن مطالبات الجمهور في التشهير بالمفسدين ومن ثبتت عليهم تهمة الفساد المالي والإداري منطقية، لها إيجابياتها كونها ستكون رادعة لغيرهم، ولكن يغلب على الظن تضرر من تربطه علاقة قريبة".
الجدير بالذكر أن الدكتور مفلح القحطاني كان قد صرح بوجهة نظره هذه خلال الندوة التي نظمتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد يوم الاثنين الماضي بمدينة الرياض، تحت عنوان "دور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد".
وقد تفاعل المغردون اليوم مع هذه التصريحات معبرين عن غضبهم وعدم رضاهم عن التستر على الفساد والمفسدين.

فص ملح..

في دائرة الضوء

المصدر: جريدة المدينة الاحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

د. أحمد سعيد درباس

فص ملح..على مدى الأسبوعين الفارطين تابعنا وباهتمام بالغ جُل ما نشر في صحفنا عن آفة الفساد الذي استشرى في جل مفاصل العمل الحكومي وقد رصدت جريدة المدينة في عددها (18488) الصادر يوم الخميس 2 صفر 1435هـ ص 4

أبرز ما أفضت إليه فعاليات ندوة معهد الإدارة: (واقع الفساد الإداري في المملكة.. وجهود التغلب عليه) حيث استوقفنا رأي قطاعات مهمة شاركت في تلك الندوة وطرحت مقترحاتهما وتوصياتهما للتعاطي مع آفة الفساد قبل أن يتجذر ويغدو معضلة عصية لا يمكن استئصال شأفتها.. فهيئة التحقيق والادعاء العام في توصياتها شددت على أهمية التشهير بالمفسدين على اعتبار أن أسلوب التشهير يُعد من أنجع أساليب المكافحة وأكثرها فاعلية في مكافحة الفساد الإداري وقطع دابره، وأوصت بأهمية تطبيق مبدأ التدوير الوظيفي في الأجهزة الحكومية على اعتبار أن بقاء المسؤول في منصبه ردحًا طويلاً يُعزز من قابليته للإفساد ومن ثم الوقوع في براثن الفساد، وأما التوصية الأخرى وليس الأخيرة فطالبت الهيئة بوجوب نشر الشفافية والإفصاح ثم توالت توصيات الجهات الأخرى المشاركة وهي وزارة الداخلية، ديوان المظالم (المحكمة الإدارية)، وزارة العدل، وزارة الخدمة المدنية، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، هيئة الرقابة والتحقيق ووزارة المالية وليس من الممكن عرض أو استعراض توصيات ومقترحات تلك الجهات في هذه المساحة المحدودة ويمكن الرجوع إلى تلك الأوراق وما احتوته من توصيات ومقترحات في موقع معهد الإدارة..

اللافت في مجمل التوصيات خاصة توصيات وزارة العدل مطالبتها مشاركة مؤسسات المجتمع المدني يهدف إرساء وتعزيز المبادئ والقيم الأخلاقية.. ومعلوم أن ليس هناك مؤسسات مجتمع مدني يعتد بها ونظام هكذا مؤسسات لمّا يصدر بعد علمًا بأنه نوقش في مجلس الشورى تحت عنوان "مؤسسات المجتمع الأهلية" ثم فص ملح وذاب.. للموضوع صلة لا بقية إلى لقاء.

* ضوء (ليس هناك أذكى من أن تكون غبيًا، لكن في الوقت المناسب).

* (الفاسد يضر نفسه، المفسد يتعدى ضررة إلى الآخرين).

إنهم أهلها وليسوا مقيمين

المصدر: جريدة البلاد الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م
http://www.albiladdaily.com/articles.php?action=show&id=16796

علي محمد الحســـون

توقفت امام ما كتبته في مدونتها العزيزة الدكتور سهيلة زين العابدين حماد ابنة – المدينة – البارة بها وما لفت نظري تلك ما ذكرته عن المخطط الشامل للمدينة المنورة المنشور في موقع هيئة تطوير المدينة المنورة عندما استوقفها الآتي.

اصرار مخططي هذا المخطط على اطلاق مصطلح "مقيمين" على أهل المدينة المنورة.

ان كلمة مقيمين فيها من الاذاء النفسي ما لا يوصف لدى اهل – المدينة المنورة – الذين استطابوا الجوار وعشقوا العيش فيها حتى اولئك الذين أتوا من اقصى الدنيا ورغبوا العيش فيها واصبحوا من اهلها وهم الذين مضى عليهم اكثر من مئة عام لا يحق ان يطلق عليهم مقيمين هؤلاء أصبحوا من أهلها وليسوا مقيمين أي طارئين كما تشير تلك – الكلمة – الخادشة لمواطنتهم التي يعتزون بها أشد الاعتزاز ان من وضع تلك الكلمة لم يكن يعي مدى سوئها في نفوس اهلها والا لوكان يعي ذلك لقال كلمة – مواطنون – لا مقيمين ولا أظن انه قالها وهو يعني شيئاً آخر هذا ما اعتقده.

فهل نعتبر ذلك – زلة – قلم – او ماذا؟ ان سكانها وهم من أهلها ليعتزون بهذا الجوار الكريم ولا يرضون بغير صفة مواطنين بدلا فهم يسعدون بهذا الجوار .. لا مقيمين ليس لهم جذور فيها وبعضهم له اكثر من ثلاثة آلاف عام فيها انه أمر غاية في عدم الصوابية.

التحية – للعزيزة الدكتورة سهيلة على تنبيهها لهذا الخطأ المسيء لأهلها الكرام

.

أنا عضو منظمة دولية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131210/Con20131210660825.htm

عبدالعزيز محمد النهاري

** هل يمكن لي أن أطبع كروتا وأضع عليها اسمي مذيلا بـ«عضو منظمة الطاقة الدولية».. وأتحدث عن الطاقة كيف شئت.. ومتى شئت وأجد من ينشر تصريحا «عبيطا» لي يقول عنوانه «منظمة الطاقة الدولية تحث على استخدام الفحم لتوليد الكهرباء».. هكذا أكون مشهورا بعضويتي لاسيما وأنني وجدت من يعينني على «الغش» ويتبنى كلامي على أنه صادر من منظمة دولية نسبت نفسي إليها بشهادة مزورة أو وظيفة غير معترف بها في بلادنا.. تماما كما هو حرف «د» الذي يشتريه البعض من أي بقالة أو شقة في أوروبا أو أمريكا ويصبح «الدكتور فلان».

أعتقد أننا أمام ظاهرة جديدة لبيع «العضويات» في المنظمات كما هي ظاهرة الشهادات المزورة والتي تُسقط بين الوقت والآخر أسماء كثيرة تحمل مؤهلات من تلك الدكاكين التي يمكن الحصول على عناوينها ومراسلتها بمجرد الضغط على أي محرك بحث.. وما هي إلا أيام بعد تحويل نقدي ليصبح فلان دكتورا أو حاملا للماجستير في أي تخصص حتى ولو كان «الطب».

قبل أيام ظهر من ذيل اسمه بممثل منظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان في الصحف وعلى قناة فضائية وهو يتحدث عن أمر كذبه المتخصصون، وينفيه العلم والعقل والواقع على نحو ما ظهر به.. وقد استفزني إيمان بعض الوسائل الإعلامية بصحة عضوية ذلك الشخص إلى منظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان وتسليمها بذلك دون أدنى تثبت أو تحقق.. فليس لدينا في المملكة أي تمثيل لأي من المنظمتين.. فقد عدت إلى موقع كل منهما ولم أجد لهما أي تواجد أو تمثيل في المملكة، وبلادنا ليست مستباحة لأي شخص يتحدث بلسان أي منظمة ليس لها أي وجود في بلادنا وليست مسجلة نظاما ككيان دولي في المؤسسة أو الوزارة السعودية المعنية، وعلينا احترام ذلك.

وحقوق الإنسان في المملكة متابعة من مؤسستين الأولى حكومية والثانية أهلية ولهما كيانهما القانوني ونشاطاتهما الفاعلة في حقل ومجال وظيفتيهما.. ولا أعتقد أننا بحاجة إلى من يناقشنا حول حقوق الإنسان خارج نطاق هاتين المؤسستين.

لماذا نساعد على الترويج لصفات ووظائف ليس لها وجود ولماذا لا نفضح ممارسات من يتقمص أي تمثيل لكيان ليس له وجود بيننا؟ سؤال أترك الإجابة عليه لمن نشر أو بث تلك الصفات غير الحقيقية.

وماذا عن اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء؟ (3)

إن ضَرَب الزوج زوجته ضرباً مبرحاً أو مارس تعذيباً جسدياً ضدها تُحال القضية لجهات الضبط ليُسجن لمدة سنة مع دفع تعويض مالي للمتضررة لا يقل عن خمسين ألف ريال

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

د. سهيلة زين العابدين حماد

الإيذاء البدني
توقفتُ في الحلقة الماضية عند تعريف العنف الجسدي بأنّه:" الاعتداء أو سوء المعاملة الجسدية الذي يؤدي إلى أذى يلحق جسد المرأة أو الطفل وينتج عنه ضرر مادي، بما في ذلك ما ينتج عن ممارسة أساليب تربوية قاسية."ويُقصد بممارسة أساليب تربوية قاسية ما يمارسه بعض الأزواج والآباء من عنف بدني (ضرب وتعذيب) تحت ذريعة التأديب، لأنّ بعض الفقهاء أعطوا للأزواج حق تأديب زوجاتهم بالضرب البدني معتمدين في ذلك على تفسير آية النشوز(واضربوهن) بالضرب البدني، وأوجدوا بابًا في الفقه بعنوان" تأديب الزوجة"
مع أنّ المعنى الصحيح لِـ (واضربوهنّ) الإعراض عن والمفارقة والاعتزال، بأن يترك الزوج بيت الزوجية فترة لا تزيد عن شهر، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما غضب من زوجاته، وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن ضرب الزوجة بقوله" ولا تضرب، ولا تُقبح الوجه" كما أنّ بعض الفقهاء أسقطوا القصاص عن الأزواج إن قتلوا زوجاتهم إن كان لهم أطفال منهنّ، ولا سند لهم من القرآن والسنة، كما أعطى الفقهاء للآباء حق تأديب أولادهم بالضرب ،مستندين على حديث ثبت ضعفه" واضربوهم عليها لعشر"، بل نجد بعض الفقهاء ذهب إلى إسقاط القصاص عن الأب إن قتل ولده تأديبًا مستندين على حديث" لا يقتل الوالد بولده" وهو حديث غير صحيح لتناقضه مع القرآن الذي نهى عن قتل الأولاد في أكثر من آية.
وبناء على هذا، أقترح أن تنص اللائحة التنفيذية بشأن الإيذاء البدني على عقوبات صارمة تجعل المقدم على ممارسة أي عنف يُقلع عن ممارسته عندما يعلم أنّه سيواجه عقوبات صارمة ضده، مثل:
•لا يحق للزوج أو الأخ ضرب زوجته أو أخته ضربًا بدنيًا لأي سبب من الأسباب، وإن ضربها ضربًا غير مبرح يُحكم عليه بالسجن شهرًا مع إيقاف التنفيذ، وتعويضًا ماليًا للمجني عليها لا يقل عن عشرة آلاف ريال للإساءة النفسية والإهانة التي لحقت بها من جراء هذا الضرب.
•إن ضرب الزوج زوجته ضربًا مبرحًا أو مارس تعذيبًا جسديًا ضدها تُحال القضية لجهات الضبط ليُسجن لمدة سنة مع دفع تعويض مالي للمتضررة لا يقل عن خمسين ألف ريال، وإن وصل الاعتداء إلى جريمة أدت إلى فقدان الضحية حياتها، أو عضوًا من أعضائها يُقتص من المعتدي بمثل ما اعتدى عليه عملًا بقوله تعالى:(وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ ۚ وَمَنْ لَّمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ) [المائدة 45] ،وإن آثرت الضحية العفو، أو أخذ تعويض مالي بدلًا من العضو الذي فقدته، فلا يقل التعويض عن مليون ريال، وإن فقدت الضحية حياتها يُقتص من الزوج حتى لو كان له ولد منها إن لم يعف أهل الزوجة عنه، وإن طلبوا تعويضًا ماليًا فلا يقل عن (6) ملايين ريال.، وتطبّق ذات العقوبات على من يمارس ذات الجُرم من داخل الأسرة أو خارجها ضد أي إنسان كان رجلًا أو امرأة أو طفلًا.

•الاعتداء الجنسي: هو تعريض المرأة أو الطفل لأي نشاط أو سلوك جنسي من قبل شخص بقصد إشباع رغبته الجنسية، ويشمل ذلك كافة أنواع الاستغلال أو التحرش الجنسي... طرق إثبات حالات العنف البدني والجنسي
1.عن طريق تسجيل محاضر في مراكز الشرط حالات العنف البدني، ويستلزم إنشاء أقسام نسائية في مراكز الشرط لإثبات حالات العنف البدني التي تتعرّض لها النساء.
2.يتولى قسم الشرطة النسائي تحويل الحالة المعتدى عليها فور إبلاغها عن الاعتداء إلى إحدى المستشفيات للكشف الطبي عليها، وتقدير حجم الإصابة، ووصف العلاج اللازم لها.
3.في حالات الاغتصاب يحوِّل قسم الشرطة النسائي الضحية على الفور إلى أحد المختبرات لأخذ عيّنة منها، لمضاهاتها بالحمض النووي للمتهم ، وإن ثبتت التهمة يُقام عليه الحد الشرعي، وإن كان أحد المحارم تكون العقوبة مُغلّظة.
4.ترفع المحاضر الشرطية والتقارير الطبية إلى محكمة الأحوال الشخصية المختصة في النظر في قضايا العنف ضد المرأة والطفل لإصدار أحكامها.
الاعتداء العاطفي
كما ورد تعريفه في المشروع المقدم من جمعية الملك خالد الخيرية هو تصرفات سلوكية تضر بالنمو العاطفي للمرأة أو الطفل وصحتهما النفسية وإحساسهما بقيمتيهما الذاتية، ويشمل ذلك على سبيل المثال التحقير، الترهيب، الإذلال، السخرية.
ويدخل ضمن الاعتداء العاطفي بما فيه من تحقير
1. تحقير المرأة البالغة الرشيدة بانتقاص أهليتها في كل الأحوال إلّا في حال تطبيق عليها العقوبات والحدود والقصاص والتعازير، بجعلها تحت الوصاية إلى الممات، بموجب أنظمة قوانين تحرمها من الولاية على نفسها وأولادها، وبموجب ذلك لا يحق لها استخراج أوراقها الثبوتية وتجديدها بنفسها، إلّا بحضور ولي أمرها، أو موافقته حتى لوكان ابنها الذي تُنفق عليه.
2.تنصيف دية المرأة، وهذا مخالف لما في القرآن والسنة؛ إذ لا يوجد نص من القرآن والسنة يدل على التنصيف، أمّا الاستناد على" ودية المرأة نصف دية الرجل" فهذه زيادة أضافها البيهقي (في القرن الرابع الهجري) لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " وفي النفس المؤمنة مائة من الإبل" ، مع إعادة النظر في قيمة الدية لتتطابق مع العصر.
3.تقييد حركة تنقل المرأة بحرمانها من قيادة السيارة، والسفر إلّا بموافقة ولي أمرها حتى لو كان لا يُنفق عليها، أو ابنها الذي تُنفق عليه، أو حفيدها.
4. انتقاص مواطنة المرأة لعدم منحها حق جنسيتها لأولادها من أب أجنبي.
للحديث صلة.

بصوت القلم

زوجة الأب في خطبة الجمعة!!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131211/Con20131211661043.htm

محمد بن سليمان الأحيدب

وسط غياب تام لوزارة الشؤون الاجتماعية في المشهد الاجتماعي والتدخل الإيجابي لحل المشاكل الاجتماعية عامة والأسرية خاصة عن طريق تفعيل دور الأخصائية الاجتماعية في البحث الاجتماعي ومساندة ضحايا الحوادث والكوارث والعنف الأسري وطمأنة الناس والوقوف معهم في الظروف التي يحتاجون فيها إلى سند وهو الأمر الذي طالبنا به كثيرا

لنصبح مثل كل العالم المتحضر الذي يتبع أسلوب الوقاية من آثار الأزمات النفسية والاجتماعية على الأفراد بمساندتهم وبالتالي خلق مجتمع صحيح سليم نفسيا واجتماعيا أو على أقل تقدير تقليص آثار الصدمات النفسية على المجتمع.
ووسط تغييب تام من وزارة التربية والتعليم لدور المعلمة والمعلم في تقصي ظروف الطالبة والطالب الاجتماعية وإشغالهما بأعباء تلقين ستين طالبة أو طالبا في فصل ضيق صغير وأعباء إصلاح خلل الصيانة والبيئة المدرسية السيئة وإهمال الوزارة التام للدور الحقيقي للمشرفة والمشرف الاجتماعي في المدرسة.
وفي وقت ولي فيه أمر برنامج الحماية الأسرية لغير أهل الاختصاص في علم الاجتماع، وغير أهل الحماس إلا لتلميع الذات وحضور المؤتمرات.
أقول باختصار شديد، وسط كل هذه الظروف المتكالبة على اليتامى وأبناء المطلقات برزت زوجة الأب القاسية كمشكلة لا تقل خطورة عن مشكلة الأخطاء الطبية المهملة وحوادث السير في الفتك الجسدي والنفسي بأطفال أبرياء معزولين ليس لهم من يحميهم ويساندهم غير خالقهم.
لو جمعنا أخبار العام المنصرم 1434هـ وحده عن ضحايا عنف زوجة الأب لوجدنا أخبار مقتولين كثر ومعذبين أكثر ومشردين ومورطين (وعلى طاري المورطين، لماذا نسينا وبسرعة وأهملنا متابعة أمر الفتاة المواطنة التي أنقذتها «عكاظ» بعد أن هربتها زوجة أبيها مع باكستاني لتتغرب أكثر من عشرين سنة؟! لماذا أصبحت قضيتها مجرد فورة مشروب غازي مرجوج؟!).
قضايا زوجة الأب خطيرة (مع الاستدراك بأن ثمة زوجات أب صالحات عادلات مؤمنات يخشين الله في أبناء أزواجهن)، ووسط إهمال الوزارات المعنية فليس لنا بعد الله غير خطب الجمعة ومنابر الدعاة للنصح والإرشاد وتوجيه زوجات الآباء بالرفق بالأيتام وأبناء المطلقات فقد خلفن عناصر محبطة وناقمة على إهمال المجتمع بوزاراته وبرامج الحماية وجمعية وهيئة حقوق الإنسان.

حقوق الإنسان" تتدخل لإنقاذ "طفلة الخميس" المعذبة'

اتهام زوجة والدها بإحراق أصابعها وجزء من وجهها

المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=170305&CategoryID=3

أبها: محمد الفهيد، محمد مانع

تعرضت الطفلة (إ.غ) التي لم تتجاوز الـ 11 من عمرها، وتدرس في الصف الخامس ابتدائي بإحدى مدارس مدينة خميس مشيط، لعنف أسري تمثل في كيها وإحداث حروق شديدة بأصابع يديها وجزء من وجهها.

وتدخلت هيئة حقوق الإنسان في عسير منذ يومين لإنقاذ الطفلة، وشكلت فريقا نسائيا للتحقيق في قضيتها، وأيضا التأكد من صحة البلاغ الذي قدم إلى الهيئة، حيث أعد الفريق تقريرا تضمن إفادات كل من إدارة المدرسة والمعلمات والمرشدة الطلابية، بالإضافة إلى إفادة الطفلة وعمتها، وتبين للهيئة أن الطفلة تعرضت للعنف الأسري، كما وجهت التهمة إلى زوجة والدها- التي التقت بها الهيئة- بالإقدام على تعنيف الفتاة.

وقالت مصادر "الوطن"، إنه بناء على تحرك الهيئة في التحقيق بقضية الطفلة، فقد رفعت الهيئة تقريرا عاجلا إلى إمارة منطقة عسير، حيث وجه أمير المنطقة الأمير فيصل بن خالد، وبشكل عاجل، لجنة الحماية الاجتماعية بمباشرة الحالة وتقديم الحماية اللازمة والعاجلة والتحقيق في ملابسات القضية. كما تواصلت الهيئة مع والدة الطفلة المعنفة التي حضرت إلى المنطقة وطالبت بضرورة تسليمها ابنتها وأشقاءها الذين حرمت منهم منذ سنوات عدة.

وتعيش الطفلة مع والدها وزوجة والدها وهي من جنسية عربية بالإضافة إلى شقيقيها الآخرين، حيث تعمل الهيئة حاليا على دراسة أوضاع الأسرة من كافة الجوانب، بالإضافة إلى التحقق من وضع الطفلين الآخرين والتأكد من عدم تعرضهما أيضا لأي نوع من أنواع العنف.

من جانبه، أكد المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان بعسير وعضو مجلس الهيئة الدكتور هادي بن علي اليامي، أن الهيئة سارعت في مباشرة الحالة وزيارتها والتأكد من سلامتها وتوفير الحماية العاجلة والتحقيق في أسباب تعرضها للعنف ومساءلة كل من تسبب في تلك الأضرار التي حدثت للطفلة المعنفة.

وأوضح اليامي أن الهيئة تنتظر قيام لجنة الحماية الاجتماعية بالمنطقة بتسليم الطفلة لوالدتها، وتقديم الحماية العاجلة لها بأسرع وقت ممكن، حيث إن الهيئة انتهت من كل الإجراءات الإدارية الخاصة بالأم وطفلتها، كما أنها تتابع باهتمام قيام اللجنة المعنية بالمنطقة بإجراءات التدخل لتقديم الحماية العاجلة وتسليم الطفلة على ضوء توجيهات أمير المنطقة للجنة الحماية.

وأضاف اليامي أن هيئة حقوق الانسان تولي قضايا العنف ضد الأطفال أهمية قصوى وتسعى لتعزيز حقوق الأطفال والحد من آثار سلطة الولاية وأهمية توفير الحماية والعيش الكريم لكل طفل في إطار الأسرة.

إلى ذلك، لم تباشر لجنة الحماية الاجتماعية حالة الطفلة حتى الآن، وأوضح المتحدث الرسمي للشؤون الاجتماعية بالمنطقة علي الأسمري أنهم ليسوا على علم بالقضية وأنه في حال وردتهم أي توجيهات بهذا الخصوص فإنهم سيتعاطون مع القضية وفقا للأنظمة المتبعة.

الأمير سلمان: رؤية الملك المخلصة انتخبت المملكة ب"حقوق الإنسان" للمرة الثالثة

ولي العهد يبحث الأمور المشتركة مع عضو مجلس الشيوخ الأميركي

المصدر: جريدة واس الجمعة 2 صفر 1435 هـ - 6ديسمبر 2013م
http://www.sauress.com/alwatan/170062

شكر ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان، وأعضاء مجلس الهيئة ومنسوبيها على ما عبر عنه الجميع من تهنئة بمناسبة انتخاب المملكة عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة "للمرة الثالثة" لمدة ثلاث سنوات تبدأ من عام 2014.

وقال الأمير سلمان في برقية جوابية: "نشكركم على صادق تهنئتكم بهذا الانتخاب الذي لم يكن ليتم لولا توفيق الله ثم الرؤية السديدة والمخلصة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، داعين الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لكل خير، إنه على كل شيء قدير".

وكان الدكتور العيبان قد رفع برقية تهنئة لولي العهد، بمناسبة انتخاب المملكة عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للمرة الثالثة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من عام 2014، وذلك إثر حصولها على 140 صوتا في الانتخابات التي جرت في الاقتراع السرّي بين أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقال: "إن هذا الانتخاب هو شهادة حق تؤكد ما تبذله المملكة من جهود في ترسيخ العدل والمساواة، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان ونشر قيم السلام والتسامح على الأصعدة كافة، تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين".

إلى ذلك، بحث ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، مع عضو لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي السيناتور جون ماكين، الأمور ذات الاهتمام المشترك خلال استقبال ولي العهد للمسؤول الأميركي في مكتبه بقصر اليمامة أمس.

الخولي: تكييف الجرم بموجب نظام الوزراء وشاغلي المرتبة الممتازة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 صفر 1434هـ - 8 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131208/Con20131208660163.htm

قال الدكتور عمر الخولي أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز والمستشار القانوني في هيئة حقوق الإنسان في ما يتعلق بالمتهمين على خلفية كارثة سيول جدة من المعينين على المرتبة الممتازة ومنهم أمين جدة الأسبق، كانوا خلال فترة وجودهم الوظيفي خاضعين لنظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة.

وأضاف: تضمن هذا النظام الحكم بسريان نظام محاكمة الوزراء عليهم، وهم الآن خاضعون لنظام التقاعد المدني، ولم يتضمن أي من نظامي «الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة» أو «نظام محاكمة الوزراء» بيان الحكم في حالة تقاعد أي ممن ينتمون الى هذه الفئة.

واستطرد قائلا «بالرجوع إلى المادة الأولى من نظام محاكمة الوزراء يتضح أنها قد تضمنت الحكم بسريان أحكام هذا النظام على من ارتكبوا «أثناء تأدية وظيفتهم أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام»، ومن الجرائم التي قرر هذا النظام العقاب عليها ما قررته المادة الخامسة منه وجوب عقاب من تتم إدانته في أي من الجرائم التالية:

أولا: التصرفات أو الأفعال التي من شأنها التأثير بالزيادة أو النقص في أثمان البضائع والعقارات أو العملة أو الأوراق المالية للحصول على فائدة شخصية له أو لغيره.

ثانيا: قبول فائدة أي كان نوعها لنفسه أو لغيره، لقضاء عمل رسمي أو الامتناع عن عمل رسمي.

ثالثا: استغلال النفوذ ولو بطريق الإيهام للحصول على فائدة أو ميزة لنفسه أو لغيره من أية هيئة أو شركة أو مؤسسة أو مصلحة من مصالح الدولة.

رابعا: تعمد مخالفة النظم واللوائح والأوامر التي يترتب عليها ضياع حقوق الدولة المالية أو حقوق الأفراد الثابتة شرعا أو نظاما.

خامسا: إفشاء قرارات ومداولات مجلس الوزراء التي تتعلق بأمن الدولة الداخلي وبسلامتها الخارجية وبالشؤون المالية والاقتصادية وبمحاكمة الوزراء.

سادسا: التدخل الشخصي في شؤون القضاء والهيئات والدوائر الحكومية.

وتتراوح مدة العقوبة لمن يثبت عليه ارتكاب أي من هذه الجرائم السجن مدة تتراوح بين 3 و10 سنوات مع عدم الإخلال بأي عقوبة ورد النص عليها لأي نظام آخر. كما تضمنت المادة السابعة من ذات النظام حكما يقضي بأن «تترتب على الحكم بإدانة المتهم وفقا لهذا النظام الحكم عليه من قبل الهيئة الحاكمة برد ما أفاده من جريمته، ويجوز لهيئة المحاكمة أن تحكم بتعويض ما حدث من ضرر لأي شخص سواء كان طبيعيا أو اعتباريا».

وختم بقوله: إن المدعي العام في هيئة الرقابة والتحقيق هو الذي قام بتكييف الواقعة على أنها «جريمة رشوة» بينما كان من الممكن أن يتم تكييفها تبعا لما ورد في أي من الجرائم الواردة في نظام الوزراء ونواب الوزراء وموظفي المرتبة الممتازة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

«حقوق الإنسان»:

11 شكوى ضد أقسام الشرط ومكافحة المخدرات معظمها كيدية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/10/article_806425.html

خالد الصالح من الرياض

أوضحت لـ «الاقتصادية» هيئة حقوق الإنسان، أنها تلقت 11 شكوى من مواطنين ومواطنات بالاعتداء عليهم من قبل مراكز شرط وضباط ورجال مكافحة مخدرات في عام 2012، وضمنت الهيئة شكاواهم في إطار الحق في السلامة الجسدية وفي الحماية من التعسف والتعذيب، وتبين للهيئة بأن جميع الشكاوى التي تلقتها في هذا الخصوص كيدية وغير صحيحة.

وتلخصت الشكاوى الصادرة في ادعاء مواطن تعرضه للإهانة والتعذيب الجسدي والنفسي في أحد أقسام الشرطة، وقد وردت الإفادة أن ما ادعاه غير صحيح، وأن المعني هو الذي قام بإيذاء نفسه بموجب تقارير طبية، وشكوى مواطن من تعرضه للاعتداء في قسم الشرطة وبعد إحالتها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام اتضح عدم صحة الاتهام، وشكوى مواطن يتهم رجال مكافحة المخدرات أنهم قاموا بالاعتداء عليه وتفتيشه، وبالتحقيق من ذلك عبر الجهات المختصة وردت الإفادة أن المعني من المروجين وعليه قضايا هروب من السلطة وتهريب مخدرات.

كما تضمنت الشكاوى، إدعاء زوجة بأن زوجها تعرض للإيقاف والاعتداء في مركز الشرطة، وبمتابعة ذلك مع جهات الاختصاص وردت عليه بعد تقديم بلاغ ضده وأطلق سراحه بكفالة، وما زالت القضية رهن الاستكمال، وشكوى مواطن تفيد أن رجال مكافحة المخدرات داهموا منزله واعتدوا عليه، وبمتابعة ذلك مع جهات الاختصاص جاءت الإفادة أنه تم القبض عليه وعلى زوجته لقاء ترويج مخدرات وثبت أن ادعاءه غير صحيح، وشكوى مواطن أن إدارة مكافحة المخدرات طلبت والده وقامت بالتحقيق معه والاعتداء عليه، وبمتابعة ذلك مع جهات الاختصاص وردت الإفادة أن ادعاءه غير صحيح وأن والده من كبار مروجي المخدرات.

وادعى مواطن أن الشرطة وإدارة مكافحة المخدرات وجهت له تهمة كيدية، أوقف على إثرها هو وإخوته لمدة سبعة أيام وأطلق سراحهم بالكفالة ويطلب الحماية، وبالمتابعة والاتصال به أفاد أن الوضع تحسن وفي حالة حصول أي مستجدات سيتصل بالهيئة، كما ادعى آخر بأن ضابطاً قام بالاعتداء على عامل مزرعته على خلفية سرقة أغنام، وقد جاءت الإفادة إلى الهيئة أن جميع دعاوى المذكور كيدية وله قضية منظورة في المحكمة.

وتقدمت مواطنة بشكوى من سجن ابنها بسبب ظلم والده له، وتطلب معاقبة الوالد، وجاءت الإفادة بأن الإمارة أحالت الشكوى للشرطة للدراسة والإفادة، كما اشتكى مواطن من تعرض قريبه الموقوف لمعاملة سيئة في السجن، وممارسة أساليب استفزازية عليه من قبل موظف الاستقبال، وقد تلقت الهيئة الإفادة بأن أخاه يحظى بالزيارة والخلوة الشرعية وأشعر المتقدم بذلك، كما اشتكى مواطن من محقق في أحد أقسام الشرطة وقد وردت الإفادة من جهة الاختصاص أن المواطن قام بالاعتداء على زوجته ويوجد تقرير طبي بذلك، وأن التوقيف صادر بناء على طلب هيئة التحقيق والادعاء العام.

الشدي: "مخالفو" الرياض تقدموا بـ10 مطالب.. ونفذناها

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=170592&CategoryID=5

الرياض: بدر العواد، عبدالمحسن الفاران بعد خلو معظم مراكز الإيواء من المخالفين في العاصمة الرياض، أكدت هيئة حقوق الإنسان أنها لم تتلق سوى 10 مطالبات من مخالفين يطالبون بحقوق ردت إليهم، فيما حددت الصعوبات التي تعرضت لها السلطات السعودية في ترحيل المخالفين بإصدار الأوراق الثبوتية من سفارات بلادهم.

وكشفت هيئة حقوق الإنسان على لسان متحدثها الدكتور إبراهيم الشدي لـ"الوطن"، أن الـ 10 مطالبات التي تلقتها من المخالفين تنوعت بين استرجاع إيجارات منازل لم يكملوا فترة السكن فيها، وبعض المحلات، وهو ما ردته الهيئة لهم من مواطنين أبدوا كامل تعاونهم والتزامهم برد الحقوق لأصحابها، مؤكداً أن الهيئة لم تتلق أي شكاوى أخرى.

ووصف الشدي أداء السلطات الأمنية في تعاملها مع المخالفين بالراقي والإنساني بعد توفير كل الاحتياجات من غذاء ودواء وحاجيات ضرورية، مشيراً إلى أن أبرز معاناة واجهت الأجهزة القائمة على ترحيل المخالفين هي تأخر صدور وثائق السفر والأوراق الثبوتية من سفاراتهم.

وفي جولة ميدانية قامت بها "الوطن"، عاد الهدوء والاستقرار إلى مراكز الإيواء والأحياء التي شهدت أحداث شغب، بعد أن بدأ العديد منهم بتسليم أنفسهم إلى السلطات الأمنية والانضمام إلى مراكز الإيواء. وعبر عدد من الإثيوبيين ممن التقتهم "الوطن" أثناء جولتها داخل مركز الإيواء، عن رضاهم التام بشأن المعاملة "الحسنة" التي يتلقونها من قبل رجال الأمن، وكذلك ارتياحهم لسير إجراءات الترحيل، معترفين بأنهم ينالون جزاء دخولهم للبلاد عبر منافذ التهريب.

وذكر أحد العمالة المخالفة -يبدو أنه سلم نفسه طواعية- أنه لم يتمكن من إيجاد عمل في أي جهة أو محل، بسبب خوف الجميع من تشغيل العمالة المخالفة وعدم تجاوبهم مع العمالة الباحثة عن العمل، كما أنه بات يخشى ملاحقة السلطات الأمنية وإدارة الجوازات، وهو ما دفعه إلى القناعة بتسليم نفسه والاستعداد للسفر.

وعن المعاملة من قبل رجال الأمن، يقول المخالفون إن المعاملة جيدة جداً لدرجة أن بعضهم قال إن ما يأكله في مراكز الإيواء كان أفضل مما كان يقتاته حينما كان طليقاً، مشيراً إلى أنهم يتناولون ثلاث وجبات من شركات "كبيرة" في الإمداد في الغذاء، وأن رجال الأمن يلبون كل متطلباتهم وحاجياتهم الضرورية فور مطالبتهم بها، فضلاً عن وجود طاقم طبي يعالج المحتاجين وهو ما يمنح الطمأنينة لهم.

"الوطن" التقت أيضاً بعض سائقي الباصات التي تقل العمالة المخالفة إلى مطار الملك خالد بالرياض، وقالوا إن أعداد المخالفين المنقولين بدأت تنخفض بشكل كبير جداً خلال الأسبوعين الماضيين، بعد أن اقتصر عدد رحلاتهم في الأيام الماضية على 50 مخالفاً فقط، بعكس ما كان يحدث مع بداية أيام الحملة الأمنية على المخالفين التي كان يصل فيها عدد المنقولين يومياً إلى أكثر من 300 مخالف.

190 مختصا يفندون مساوئ الثورة الإعلامية

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/108246.html

خلف الخميسي - الرياض

أكد أكثر من 190 مختصاً ومختصة في قضايا الطفولة، أن الثورة الإعلامية جلبت في أهدافها العديد من المساوئ، حيث لم تعتبر لبناء شخصية الطفل والعائلة بقدر ما هي لتخريبها.

جاء ذلك، على هامش مؤتمر حقوق الطفل العربي، والذي عقد في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض أمس، بمشاركة وفود 16 دولة عربية، بالإضافة لمنظمات المجتمع المدني ووزارات الشئون الاجتماعية والتربية والتعليم وهيئات حقوق الإنسان ومنسوبي المجالات العدلية والوقائية، بهدف نشر ثقافة حقوق الطفل وتأكيداً لسلامة وأمن الأطفال في المجتمعات العربية.

وأوضح مختصون بقضايا الطفل، حدوث تغييرات سلبية على نسيج الأسرة مما أفقدها قدراً كبيراً من تماسكها ووحدتها، وعرضها للعديد من التحديات التي تواجه القيم العائلية والمجتمع بأسره، مشددين على أنه لكل إنسان الحق في أن يتمتع بإنسانيته، وأن يحيا حياة كريمة، وأن للطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة مهما كان شكل إعاقته، فإنه يحتاج إلى رعاية خاصة وتأهيل لتحسين معيشتهم وادماجهم في المجتمع.

وقال الشيخ الدكتور عبدالله المطلق المستشار بالديوان الملكي وعضو هيئة كبار العلماء: إن الشريعة الإسلامية كفلت حقوق الطفل وأوجبت له الكرامة، وجعلت تربيته عبادة يتقرب بها إلى الله، وأمانة يجب حفظها ومراعاتها، لافتا إلى أن الطفل إنسان كامل له حقوقه في المجتمع بل إن الشريعة الإسلامية كفلت حقوقه وهو جنين واعتبرته نفساً كاملة يحرم الاعتداء عليها، مشيراً إلى أن القرآن الكريم قد تضمن تحريم الإساءة إلى الأطفال وأبطل العادات الجاهلية التي تنتهك حقوقه.

من جهته، أشار الدكتور جمعان بن رقوش رئيس الجامعة، إلى أن انعقاد المؤتمر يأتي في إطار تنفيذ توجيهات الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب رئيس المجلس الأعلى للجامعة، لتسليط الضوء على حقوق الطفل العربي وأمنه وسلامته، وهو الموضوع الذي أولته الجامعة عنايتها واهتمامها.

من جهته، قال الدكتور محمد الزغير، خبير شؤون الطفولة في وزارة الشؤون الاجتماعية بالأردن: إن أحداث التاريخ تشير إلى أنه ما من حضارة إنسانية إلا وأكدت على واجب البالغين تجاه الأطفال، انطلاقا من العلاقة المؤكدة لاستمرار الذات والجنس والحياة، وعليه فقد حرص أكثر من مجتمع قديم على توفير الأساسيات للطفل وضمان احتضانه في جماعة إنسانية، بالرغم من غياب مفهوم الحق للطفل.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أكدت أن الفصول متكدسة بالطلاب

"حقوق الإنسان" لـ "التربية": مدارسكم غير صالحة للتعليم

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/10/article_806422.html

خالد الصالح من الرياض

قدمت هيئة حقوق الإنسان جملة من الملاحظات إلى وزارة التربية والتعليم، كاشفة من خلالها أداءها خلال العام الماضي 2012 بعد أن رصدت في جولاتها لدى عدد من مدارس التعليم العام التكدس في مدارس بعض المناطق بسبب عدم كفاية الفصول لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب، إضافة إلى عدم الاهتمام بصحة الطفل في توفير الغذاء المناسب له في مراحله الأولية، وسوء أحوال المباني المدرسية، التي أكدت في تقريرها الذي حصلت «الاقتصادية» على صورة منه أنها لا تزال غير مناسبة وغير صالحة لتكون بيئة تعليمية مثالية.

وانتقدت الهيئة أيضاً في ذات الإطار ضعف تأهيل بعض المعلمين والمعلمات وتدني مستوى مخرجات التعليم العام، مشيرة إلى أنها تلقت 182 حالة تتعلق بالتعليم، منها طلبات مساعدة في القبول لدى الجامعات والمعاهد.

وأشار تقرير الهيئة إلى عدم وجود قواعد واضحة لتوفير الحماية اللازمة للمعلمين والحفاظ على حقوقهم من ناحية مواجهة الجمهور والطلبة والتعدي على ممتلكاتهم من ناحية أخرى.

وفي بيان آخر وجهته الهيئة إلى وزارة الصحة، تعلمها فيه أنها تلقت 366 شكوى في عام 2012 تجاه مستشفيات الوزارة، حيث تمثلت الشكاوى في التعويض نتيجة الأخطاء الطبية، وشكاوى أخرى بعدم التمكن من الحق في العلاج، وتظلمات من عدم استقبال الحالات الطارئة.

وبينت الهيئة أنها أرسلت وفودا لها إلى بعض المستشفيات والمراكز الصحية في مناطق مختلفة من السعودية، ودونت ملاحظاتها حول قلة أعداد المستشفيات الحكومية وعدم توافقها مع الزيادة السكانية، إضافة إلى وجود أخطاء طبية وقصور في آليات المعاقبة وعيوب في معايير التعويض، وشددت على وزارة الصحة بأن تتدارك الضعف العام في مستوى الخدمات الصحية المقدمة خصوصاً في المناطق النائية.

وطالبت الهيئة في بيانها الذي حصلت عليه «الاقتصادية» بتطوير الكوادر الطبية، واستدراك قصور خدمات الإسعاف والطوارئ، وبعد فترات مواعيد العلاج في المستشفيات، مؤكدة في الإطار ذاته أن بعض مباني المستشفيات تخللها ضعف في الصيانة وفي مستوى نظافتها وتقادم الأجهزة الطبية فيها، إضافة إلى نقص حاد في مراكز الرعاية الأولية وعدم قيامها بالدور المنوط بها، وعدم توفير بعض الأدوية والمواد الطبية اللازمة في عدد من المستشفيات.

وفي إطار آخر، أكد مصدر مطلع لدى هيئة حقوق الإنسان أن موضوع العمالة الوافدة كان من أبرز المشاكل التي واجهتها الهيئة فيما يختص بحصولهم على حقوقهم المشروعة، لا سيما المتعلقة بظروف العمل، وأضاف المصدر: "تلقينا في الهيئة عدداً من الادعاءات من أطراف دولية تمحورت حول دعوة الهيئات والمنظمات الدولية بأن تلغي السعودية نظام الكفالة، ولم يتم سوى إلغاء لفظ "الكفيل" حتى الآن. وانتقد المصدر استمرار أصحاب العمل في الاحتفاظ بجوازات سفر العاملين والعاملات، على الرغم من صدور قرار مجلس الوزراء رقم 166 الذي قضى بمنع الاحتفاظ بجواز سفر العامل، إضافة إلى مماطلة بعض الشركات في دفع أجور العمال، وفي بعض الأحيان حبسهم داخل مكان العمل لفترات طويلة، وأكد المصدر في إطار آخر أن الهيئة رفعت لوزارة العمل بتحديد ساعات العمل والإجازة الأسبوعية لعاملات المنازل في السعودية.

الاقتصادية

أكدت أن حكومة المملكة تبذل جهوداً حثيثة لرفع الظلم

• حقوق الإنسان": السعودية ماضية في تعزيز وحماية الحقوق

المصدر: جريدة الأقتصادية الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/11/article_806731.html

«الاقتصادية» من الرياض

أكدت هيئة حقوق الإنسان أن إعلان انتخاب المملكة لفترة ثالثة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يؤكد ما تبذله من جهود في ترسيخ العدل والمساواة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي، كما يبرز ثبات مواقف المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان العادلة في العالم.

ونوهت الهيئة في بيانها الصادر أمس بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان المصادف العاشر من شهر كانون الأول (ديسمبر) من كل عام بما تبذله حكومة خادم الحرمين الشريفين من جهود حثيثة لرفع الظلم ووقف انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة في ظل الأحداث الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم وما يصاحبها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وحذر البيان من الانتقائية وازدواجية المعايير في قضايا حقوق الإنسان.

ولفت البيان إلى أن إشادة أكثر من 90 دولة حول العالم بجهود السعودية في مجال نشر ودعم وحماية حقوق الإنسان أثناء تقديم التقرير الدوري الشامل عن حقوق الإنسان في المملكة أبلغ رد عملي على المشككين والمروجين لإشاعات تتعارض كلياً مع الواقع الفعلي الذي تعيشه المملكة ويقره نظام الحكم فيها المستقى من الشريعة الإسلامية وتعاليمها السمحة، كما اتضح للعالم الخطوات التطويرية والمشاريع الإنسانية التي تتبناها المملكة من أجل توفير الحياة الكريمة للمواطن والمقيم على حد سواء.

وقال البيان: "إن ردود الأفعال الإيجابية العالمية حول مناقشة هذا التقرير أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف هو انعكاس لما رآه العالم من إنجازات حقوقية وإنسانية تجلت في الإصلاحات وسنّ التشريعات وتبني استراتيجيات تعني بكفالة حقوق الإنسان داخل المملكة جاءت استكمالاً للجهود التي بدأتها منذ تأسيسها.

وأكدت هيئة حقوق الإنسان في بيانها أن ما يعيشه الشعب السوري من انتهاكات إنسانية نتيجة الحرب التي يشنها النظام السوري على شعبه يضع العالم بهيئاته أمام مسؤولياته التاريخية لحفظ حقوق الشعب السوري الذي عانى التشرد والقتل والتعذيب وغيرها من صنوف الانتهاكات الجسيمة وجرائم الحرب ضد المدنيين.

ونوهت بما تبذله المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز من جهود لنصرة الشعب السوري الشقيق وتقديم العون والمساعدة لضحايا هذه الانتهاكات والتأكيد على وقوفها الواضح تجاه القضية السورية على الصعيد العربي، أو من خلال مجلس الأمن الذي حملته المملكة مسؤولية تفاقم الأوضاع في سورية.

كما أكدت هيئة حقوق الإنسان في بيانها على مواقف السعودية الثابتة تجاه القضية الفلسطينية وتذكر المجتمع الدولي بالأوضاع المتردية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني الشقيق لما يزيد على 60 عاماً بسبب الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني واحتلال أراضيه وتشريد شعبه، واستمرار السياسات الاستيطانية التي لم تتوقف مخترقة بذلك كل القوانين والأعراف والمواثيق الدولية والإنسانية وسعيها الحثيث لتغيير التركيبة السكانية للشعب الفلسطيني.

وحذرت الهيئة في بيانها من ازدواجية المعايير لدى التعامل مع قضايا حقوق الإنسان ونوهت بموقف المملكة من رفض عضوية مجلس الأمن في تعبير غير مسبوق عن استيائها من عجز المجتمع الدولي عن إنهاء الحرب الدائرة في سورية والظلم الواقع على الشعب الفلسطيني منذ عدة عقود.

أما على المستوى الداخلي، فأشادت الهيئة بالتطورات الكبيرة التي تشهدها المملكة، حيث صدرت أنظمة المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية والمرافعات أمام ديوان المظالم، وأشارت الهيئة إلى أن صدور هذه الأنظمة الثلاثة بعد

تعديلها تؤكد النهج السليم الذي سارت عليه المملكة منذ تأسيسها في ترسيخ دعائم الحق والعدل، وذلك استكمالاً لمشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير مرفق القضاء.
وأوضح البيان أن تلك الأنظمة ستحقق نقلة جوهرية في مسيرة نظام القضاء الذي كفل حفظ الحقوق وصونها، وستسهم في تطوير أجهزة القضاء وسيكون لها أثر واضح لمصلحة المتقاضين وإجراءات التقاضي.
وأشارت الهيئة إلى أن صدور نظام الحماية من الإيذاء - الذي يهدف إلى حماية كل أفراد المجتمع من كل صور الاستغلال وإساءة المعاملة يعزز إجراءات الدولة في مجال الحماية من كافة أشكال التعسف والعنف، ويشكل نقلة نوعية في الأنظمة وحماية حقوق الإنسان. وهو استكمال لمنظومة القواعد والأنظمة العدلية التي تنظم شؤون حياة المجتمع وتوفر الحماية من العنف بشتى أنواعه.
ونوهت الهيئة في بيانها بموافقة مجلس الوزراء على لائحة عُمَّال الخدمة المنزلية ومنْ في حكمهم، التي تهدفُ إلى تنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعامل في مجال الخدمة المنزلية، مشيرة إلى أن اللائحة تتناول حقوق والتزامات طرفي العلاقة وهي تأكيداً على حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على ما يحقق مصلحة المواطن وينظم علاقته التعاقدية مع العمالة الوافدة ويضمن حقوق الطرفين.
ولفتت الهيئة إلى أن المملكة ماضية في تعزيز وحماية قيم ومبادئ حقوق الإنسان على المستويات كافة، مشددة على أن قضايا حقوق الإنسان تحتاج إلى تكاتف من الجميع للتغلب على كافة التحديات من أجل حماية حقوق الإنسان وتنفيذ توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، الهادفة إلى حفظ الحقوق وتحقيق العدالة والمساواة وتوطيد الحياة الكريمة في المملكة.

وفاة رضيع الخميس.. والأطباء يستنكرون مبررات الأب

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131211/Con20131211661122.htm

عبدالله آل يحيى (أبها)
توفي الطفل المعنف «أمين» المعروف بـ «رضيع الخميس»، في ساعات الفجر الأولى من يوم أمس، متأثرا بالإصابات البليغة التي لحقت به، ونقل جثمانه للثلاجة لحين استكمال التحقيقات الأمنية، ومعرفة المتسبب في العنف الذي تعرض له الطفل الذي لم يتجاوز عمره عاما وستة أشهر.
وأكد مصدر لـ «عكاظ» أن الرضيع المعنف أحضر لمستشفى عسير المركزي وهو في حالة توقف تام للقلب مع شخوص لحدقتي العين وتم إنعاش قلبه لمدة 45 دقيقة حتى عاد له نبضه وظل في غيبوبة لمدة يومين حتى توفي، مرجعا وفاة الطفل إلى ضربات في الرأس أدت إلى نزيف حاد، مع كدمة قوية خلف الأذن، إضافة إلى وجود أكثر من أثر للحروق في الصدر وعضات في البطن وتهشم في الرئة.
وبين المصدر أن والد الطفل متزوج بأربع نساء، ولديه 25 من الأبناء ما بين ذكور وإناث، وكان مندهشا مما حدث لابنه، وذكر أنه لا يمكن أن يقتل ابنه الرضيع بهذه الوحشية.
وأشار المصدر إلى أن الأب ادعى أن الرضيع تعرض لتلك الإصابات إثر سقوطه من دراجته التي كان يلهو بها، الأمر الذي استنكره الأطباء مستغربين منه التبرير غير المقنع، مؤكدين أن الرضيع لا يمكنه قيادة دراجة، كما أن الإصابات التي انتشرت في أجزاء جسده كافة لا يمكن إطلاقا أن تكون نتيجة سقوط من دراجة.
بدوره أكد لـ «عكاظ» الخبير النفسي وعضو لجنة العنف الأسري والإيذاء بمستشفى عسير المركزي والمشرف على حالة الطفل المعنف سلطان الثوبان أن الرضيع تعرض لحالة عنف من الدرجة الأولى من شخص سادي الصفة مع وجود ضربات وكدمات قاتلة في الرأس والبطن والأطراف، مبينا أنهم أخطروا الحماية الأسرية في حينه عن الحالة.
من جانبه أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي أن الهيئة تتابع حاليا مع الجهات المختصة نتائج التحقيقات مشيرا إلى إعدادهم تقريرا مفصلا عن حالة العنف التي تعرض لها الرضيع.

من جهته أوضح الناطق الإعلامي لشرطة منطقة عسير المقدم عبدالله آل شعثان أنه ورد بلاغ عن وصول طفل إلى المستشفى به إصابات أدت إلى وفاته ولايزال التحقيق جاريا لكشف الملابسات.

في اليوم العالمي .. "الهيئة":
حقوق الإنسان مصانة في المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131211/Con20131211661039.htm

معتوق الشريف (جدة)

أكدت هيئة حقوق الإنسان، في بيان لها أمس، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، أن انتخاب المملكة لفترة ثالثة في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يؤكد ما تبذله من جهود في ترسيخ العدل والمساواة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي، ويبرز ثبات مواقف المملكة تجاه قضايا حقوق الإنسان العادلة في العالم.

وأوضحت الهيئة أن إشادة أكثر من 90 دولة عالمية بجهود المملكة لحماية حقوق الإنسان، أثناء تقديم التقرير الدوري الشامل عن حقوق الإنسان في المملكة، أبلغ رد على المشككين لإشاعات تتعارض كليا مع الواقع الفعلي الذي تعيشه المملكة ويقره نظام الحكم فيها المستقى من الشريعة الإسلامية، وأوضح البيان أن ردود الأفعال الإيجابية العالمية حول مناقشة التقرير أمام مجلس حقوق الإنسان بجنيف هو انعكاس لما رآه العالم من إنجازات حقوقية وإنسانية جاءت استكمالا للجهود التي بدأتها منذ تأسيسها.

وأكدت الهيئة على ما تبذله المملكة، بقيادة خادم الحرمين الشريفين، من جهود لنصرة الشعب السوري الشقيق، ومواقفها الثابتة تجاه القضية الفلسطينية، منوهة بمواقف المملكة من رفض عضوية مجلس الأمن في تعبير غير مسبوق عن استيائها من عجز المجتمع الدولي عن إنهاء الحرب الدائرة في سوريا والظلم الواقع على الشعب الفلسطيني منذ عدة عقود. أما على المستوى الداخلي، فأكدت الهيئة أن صدور أنظمة المرافعات الشرعية، والإجراءات الجزائية، والمرافعات أمام ديوان المظالم، بعد تعديلها، تؤكد النهج السليم الذي سارت عليه المملكة منذ تأسيسها في ترسيخ دعائم الحق والعدل، وذلك استكمالا لمشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء.

وأشارت الهيئة إلى أن صدور نظام الحماية من الإيذاء، الذي يهدف إلى حماية كل أفراد المجتمع من كل صور الاستغلال وإساءة المعاملة، يعزز إجراءات الدولة في مجال الحماية من كافة أشكال التعسف والعنف، ويشكل نقله نوعية في الأنظمة وحماية حقوق الإنسان، وهو استكمال لمنظومة القواعد والأنظمة العدلية التي تنظم شؤون حياة المجتمع وتوفر الحماية من العنف بشتى أنواعه. ونوهت الهيئة، في بيانها، بموافقة مجلس الوزراء على لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، والتي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعامل في مجال الخدمة المنزلية، مشيرة إلى أن اللائحة تتناول حقوق والتزامات طرفي العلاقة، وهي تأكيد على حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على ما يحقق مصلحة المواطن وينظم علاقته التعاقدية مع العمالة الوافدة، ويضمن حقوق الطرفين.

وعلى صعيد الحملة التصحيحية لأصحاب العمل والعمال المخالفين التي بدأتها المملكة خلال العام الجاري، أشادت الهيئة بالتعامل الإنساني والأمني والاجتماعي والاقتصادي الذي لقيه جميع المخالفين.

وأشارت الهيئة إلى أنها تابعت إجراءات الحملة التصحيحية التي تطبقها وزارة الداخلية، بالتعاون مع جهات الاختصاص، موضحة أن الحملة حققت نجاحا ملحوظا، وطبقت كامل الإجراءات المثالية في قضايا التعامل مع المخالفين لأنظمة العمل والعمال.

وأشارت الهيئة، في بيانها، إلى تقرير حالة حقوق الإنسان في المملكة الصادر عنها، الذي تضمن عددا من الملاحظات حول أداء الأجهزة الحكومية، ومقدما خطة وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة من خلال 75 توصية، حيث استندت في تقريرها الذي رفعته إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ على ما رصدته من ملاحظات وما لمسته من تحديات تتطلب تكاتف الجهات الحكومية وغير الحكومية، لتحقيق طموحات وتطلعات خادم الحرمين الشريفين لضمان الممارسة الفعلية لقيم حقوق الإنسان ومبادئها.

الاقتصادية

592ألف طالب أجنبي في المدارس الحكومية السعودية تتيح تدريس مناهج 20 دولة في 178 مدرسة

المصدر: جريدة الأقتصادية الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/11/article_806760.html

خالد الصالح من الرياض

تصدت السعودية للتمييز في مجال التعليم بعد افتتاحها للجاليات الأجنبية المقيمة على أراضيها مدارس خاصة وتدريس 20 منهجا لتعليم أبنائها، وفق المناهج المعمول بها في بلدانهم بموجب لائحة المدارس الأجنبية في السعودية، التي صدرت بقرار مجلس الوزراء رقم 26.

وكشف تقرير اطلعت عليه "الاقتصادية" صادر عن هيئة حقوق الإنسان، بلوغ عدد المدارس الأجنبية المرخص لها بالعمل في السعودية في العام الدراسي الماضي 178 مدرسة، موزعة على 16 منطقة ومحافظة تعليمية، وبلغ عدد طلاب هذه المدارس وفق التقرير أكثر من 100 ألف طالب وطالبة.

وأشار التقرير إلى عدم ممانعة السعودية من تدريس أكثر من 20 منهجاً أجنبياً منها البريطاني، والأمريكي، والفرنسي، والفلبيني، والأسترالي، والباكستاني، والهندي، والبرتغالي، والغيني، والمالي، والياباني، والكوري، والسويدي، والإريتري، والتركي، والألماني، والإندونيسي، والغاني، والإيطالي، واليوناني، والسيرلانكي.

فيما بلغ عدد الطلاب والطالبات غير السعوديين الدارسين في المدارس الحكومية العام الماضي 2012 أكثر من 592.227 وذلك في مراحل التعليم العام (الابتدائية والمتوسطة والثانوية) حيث يقدم لهم التعليم مجاناً أسوة بالسعوديين.

وفي سياق آخر كشفت دراسة تربوية أعدها مجموعة باحثين في جامعة أم القرى، طبقت على 600 شخص من أولياء أمور الطلبة في أربع مدن سعودية، عن ثقتهم بإلحاق أبنائهم في المدارس الأجنبية داخل البلاد، بحجة أنها تعتمد على اللغة الإنجليزية في تدريس مقرراتها الدراسية من الصف الأول في المرحلة الابتدائية وحتى السنة الأخيرة من الثانوية العامة، وأضافت الدراسة أن معظمهم يبحث عن وسائل عديدة وحثيثة بغية إتمام عملية قبولهم.

وأبانت الدراسة التي قدمها محمد عمير الخالدي أستاذ التربويات في جامعة أم القرى أن نحو 70 في المائة من أولياء أمور الطلاب السعوديين يثقون بعملية التحاق أبنائهم الطلاب بالمدارس الأجنبية، و 18 في المائة يرفضون، و 12 في المائة يجهلون سير العملية التعليمية والتربوية في المدارس الأجنبية، مفيداً بأن الدراسة التي شملت أربع مدن سعودية أبدت رضا أغلبية الطلاب السعوديين في الالتحاق بالتعليم الأجنبي. وقال أستاذ التربويات في جامعة أم القرى: "إن الدراسة في أساسها تهدف إلى دراسة مخرجات التعليم العام في التعليم السعودي، وبيان مدى جدوى تدريس مادة اللغة الإنجليزية من السنوات الأولى للتعليم النظامي، مبينا أن تأخر تدريس مادة اللغة الإنجليزية إلى السنوات الأخيرة من المرحلة الابتدائية يبطئ سير تعلم الطلاب ويعيق من انطلاقتهم المعرفية".

وكانت وزارة التربية والتعليم قد عمدت إلى منح أولياء الأمور حرية الاختيار في تعليم أبنائهم، ووصفت التعليم الأجنبي بـ "المقبول" من جانب الوزارة، طالما أنه يقدم في البلاد ويقدم نمطا مقبولا وفق السياسة التعليمية في السعودية، كما أنه لا يخالف الأوجه المنضبطة في الجانب التربوي والسلوكي والتعليمي. وأشارت الوزارة إلى أن السماح بقبول الطلاب السعوديين في المدارس العالمية محدود ووفق ضوابط تحدد مصالح الطالب والوطن، لافتة إلى أن منظومة المدارس

العالمية بدأت بإجراء تغييرات تتمثل في الأخذ بالمناهج الأوروبية جنباً إلى جنب مع المناهج السعودية والثقافة الإسلامية واللغة العربية، ما أوجد توازنا في مناهجها.

استقبل رئيس المجلس البلدي ونائبه

نائب أمير حائل يدشن أسبوع النزيل الخليجي وورشة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131212/Con20131212661273.htm

إبراهيم علوي (جدة)

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعد بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة حائل أمس بالإمارة رئيس المجلس البلدي بالمنطقة فهد بن سعد العامر ونائبه عبيد الشمري عقب انتخابهما، وتمنى سموه لهما التوفيق، مؤكدا على اهمية تكامل كافة المجالس والهيئات والادارات الحكومية بما يعود على المنطقة وأهلها بالفائدة.

وشكر العامر صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبدالمحسن بن عبدالعزيز أمير المنطقة، صاحب السمو الملكي الأمير منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية ونائب أمير المنطقة على ما يجده المجلس البلدي من دعم ومساندة.

من جهة أخرى دشن نائب أمير المنطقة أمس بمكتبه بالإمارة فعاليات أسبوع النزيل الخليجي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الثاني تحت شعار «خذ بيدي نحو غد أفضل»، وأكد سموه على أن الدولة مهتمة بدعم كل برامج وأنشطة لجنة رعاية السجناء وأسرهم والمفرج عنهم (تراحم)، مشددا على أهمية تغيير النظرة السلبية تجاه السجين وأسرته ومساعدته وأسرته قدر الامكان وخصوصا بعد انهائه محكوميته وعودته الى المجتمع من جديد.

من جانبه اوضح رئيس لجنة رعاية السجناء بالمنطقة عودة بن سليمان العودة أن من انجازات اللجنة خلال العام الحالي تأمين 60 ألف ريال لسداد ايجارات منازل لعدد من أسر السجناء وتقديم 96 ألف ريال مساعدات لأسر السجناء، وقال إنه تم صرف 378 سلة غذائية وتسديد ديون السجناء عن طريق حساب اللجنة بـ 42 ألف ريال اضافة لصرف كسوة صيفية وشتوية لـ 378 أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم.

كما أطلق نائب أمير المنطقة أمس ورشة عمل بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان وأكد اهمية تطبيق تعاليم الشريعة الاسلامية في كافة مناحي الحياة وكافة تعاملاتنا الانسانية.

ثم قدم عضو مجلس حقوق الانسان والمشرف العام على فرع الهيئة بالمنطقة الدكتور محمد بن عبدالكريم السيف نبذة عن دور الهيئة والتطلعات القادمة، ثم تحدث الأمين العام للجنة الدائمة لمكافحة الاتجار بالبشر بهيئة حقوق الانسان بدر بن سالم باجابر عن جهود هيئة حقوق الانسان في مكافحة الاتجار بالبشر ثم قدم مدير مركز الاعلام بالهيئة الدكتور عبدالله السهلي ملمحا عن الدور الاعلامي للهيئة.

بعد تقرير من "صحة عسير" يؤكد وجود إصابات وعنف على جثته "حقوق الإنسان" والأمن يحققون في وفاة الرضيع المعنف بـ "الخميس"

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 8 صفر 1435هـ 11 ديسمبر 2013م
http://sabq.org/smLfde

نادية الفواز- سبق- أبها:
تحقق الجهات الأمنية المعنية في قضيه الطفل الرضيع المعنف (عام ونصف) الذي توفي أول أمس، في مستشفى عسير المركزي بعد تعرضه للإيذاء والعنف الجسدي داخل المنزل، وذلك بمحافظة خميس مشيط.
من جهته، أوضح الناطق الإعلامي بصحة عسير سعيد بن عبدالله النقير لـ "سبق" أن الطفل أحضر إلى طوارئ مستشفى الخميس العام يوم الأحد 5/ 2/ 1435هـ وهو بحالة إغماء كامل وتوقف للدورة الدموية، وعمل له إنعاش وجرى تحويله إلى مستشفى عسير المركزي كحالة إنقاذ حياة.
وأضاف النقير أنه تم إبلاغ اللجنة الرئيسية للحماية الأسرية من قبل مستشفى عسير، أما بخصوص الطفل فتم الكشف عليه في مستشفى عسير حيث تبينت إصابته بعدة إصابات وكدمات في الوجه والصدر وآثار عض في الكتف الأيمن والبطن وحروق في أماكن متفرقة من جسمه، بالإضافة إلى نزيف في المخ ونزيف في قاع العين وقطع في الأذن اليسري.
وأشار النقير إلى أنه تم إنعاش الطفل في الطوارئ ومن ثم تنويمه في العناية المركزة للأطفال إلا أن الطفل توفي في الساعة الخامسة من عصر يوم الاثنين، وأودعت جثته في ثلاجة المستشفى، حيث طلبت الشرطة التحفظ على الجثة وألا تخرج إلا بتوجيه من قبلهم.
وعلمت "سبق" أن هيئة حقوق الإنسان أرسلت فريق العمل النسائي لمتابعة القضية وأكدت مصادر موثوقة أن الهيئة تابعت وضع الطفل قبل وفاته، وستستمر في متابعة مجريات القضية مع الجهات الأمنية.

"رؤية خادم الحرمين الثاقبة.. وانتخاب المملكة بـحقوق الإنسان في الميزان

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

سعد السبيعي

رؤية خادم الحرمين الثاقبة.. وانتخاب المملكة بـ"حقوق الإنسان"انتخبت مملكتنا الحبيبة عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة "للمرة الثالثة" لمدة ثلاث سنوات تبدأ من عام 2014م، وذلك إثر حصولها على 140 صوتاً في الانتخابات التي جرت في الاقتراع السرّي بين أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويعد هذا الانتخاب هو شهادة حق تؤكد ما تبذله المملكة من جهود في ترسيخ العدل والمساواة، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان ونشر قيم السلام والتسامح على كافة الأصعدة ، تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله .

وإذا رجعنا لتقرير هيئة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة عن حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، والذي رفعته إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - استنادا إلى الفقرة العاشرة من المادة الخامسة من تنظيم الهيئة؛ أكدت فيه ما تحظى به حقوق الإنسان من دعم واهتمام منه - حفظه الله- ومن حكومته الرشيدة ومختلف قطاعات الدولة، حيث جاء هذا الدعم والاهتمام ترجمة واضحة لما نص عليه النظام الأساسي للحكم في مواد متعددة وعكسته خطة التنمية الشاملة، حيث تضمنت خطة التنمية الأخيرة في مقدمة أهدافها أهمية ضمان حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال برامجها التنموية المتعددة .

وتضمن تقرير الهيئة الإشارة إلى مسيرة الإصلاح والتطوير التي انتهجها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - أيده الله - من أجل تعزيز وتعميق مبادئ العدل والمساواة بين أفراد المجتمع، وضمان حقوق الإنسان، التي كفلتها الشريعة الإسلامية الغراء.

واستعرض التقرير أبرز ما تحقق في عهد خادم الحرمين الشريفين الذي شهد قفزات إصلاحية وتطويرية نوعية، وصدور العديد من الأوامر الملكية والتوجيهات السامية التي تهدف إلى ضمان أمن واستقرار هذا الوطن ونمائه وازدهاره، وتوفير أفضل السبل من أجل حياة كريمة لأبنائه ومن يعيش على أرضه، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في جهود البناء والتنمية، حيث شملت هذه الأوامر أغلب القطاعات ومن أبرزها: دعم مرفق القضاء وتطوير إجراءاته، ودعم قطاعات الرعاية الصحية من خلال إنشاء مدن طبية متكاملة في مختلف مناطق المملكة، والتوسع في عدد المستشفيات والمراكز الصحية، وإنشاء مراكز بكافة أنحاء المملكة .

كما أكد التقرير على دعم خادم الحرمين الشريفين- حفظه الله - وحكومته الرشيدة لقطاع التعليم وتطوير مناهجه، والتوسع في بناء المدارس والجامعات، حيث يعد مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام وبرنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي نقلة نوعية في مسيرة التعليم في المملكة، إضافة إلى دعم برامج الشؤون الاجتماعية ورفع مخصصات الضمان الاجتماعي وتقديم المساعدات والإعانات لفئات المجتمع الأكثر حاجة، ودعم مشاريع الإسكان حيث تمت زيادة رأس مال صندوق التنمية العقاري وإصدار عدد من الأوامر الملكية التي تهدف إلى توفير السكن الملائم للمواطن وتسهيل تملكه له، ودعم الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار في البنى التحتية، والمشاريع التنموية، ودعم القطاعات الصناعية، والزراعية، والخدمية، والسياحية، والثقافية، وغيرها، وتوفير فرص العمل، وتحسين الأجور، ودعم برامج الشباب من خلال الأندية الأدبية والرياضية ورعاية الموهوبين.

وختاماً .. تؤكد كل هذه المفردات التي استعرضناها على أن انتخاب المملكة عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة "للمرة الثالثة" لمدة ثلاث سنوات إنما جاءت بعد توفيق الله سبحانه وتعالى ثم الرؤية الثاقبة والسديدة لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز-حفظه الله- وحبه وإخلاصه لوطنه الغالي وشعبه العزيز . والله الموفق

الاقتصادية

حوار رسمي في تويتر

المصدر: جريدة الأقتصادية الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/11/article_806766.html

خالد السهيل

أشعر بألم، حينما أجد غيابا كاملا لأجهزتنا الرسمية على تويتر. وهي إن وجدت لا تعدو أن تكون مجرد مرسل من طرف واحد، يقول ما يريد ولا يتفاعل. وأغلب ما يقال هو في الحقيقة ليس جديدا. هذا الأمر يعكس تباطؤا في الاستفادة من هذه الوسيلة المهمة.

في مقابل ذلك، تظهر تجارب عربية وأجنبية حاملة في ثناياها نماذج شديدة الفاعلية. هناك نقاشات مفتوحة مع ممثلي الخارجية الفرنسية والبريطانية. وبعضها تتناول قضايا تقع في دائرة اهتمام من يتخاطبون إليهم.

المتحدثة الرسمية باسم الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط روز ماري ديفز فتحت أمس نقاشا عن الوضع حول سورية واجتماع جنيف 2 لمدة ساعتين في فترة ما بعد الظهر. وقد طرحت على المتحدثة سؤالا قلت فيه: تبدو الصورة في الميدان في منتهى الفوضى، مع تسيد داعش وقوى القاعدة والميليشيات التابعة لحزب الله. كيف سينجح جنيف 2؟ قد أجابت عن سؤالي قائلة: تنامي التطرف مصدر قلق بالغ لنا، وسيستمر في التزايد ما لم يتم وضع حد للصراع بسرعة، لذا إنهاؤه أمر ملح.

كان هناك أسئلة مهمة للغاية، وكانت هناك إجابات عن هذه الأسئلة. نحن في السعودية والخليج العربي، بحاجة إلى مثل هذه الفاعلية مع الداخل والخارج.

تصوروا لو فتح ممثل للخارجية نقاشا مفتوحا عبر تويتر يفسر الموقف المتخوف لدول الخليج من التوافق الأمريكي الإيراني. أو لو تم طرح قضية مثل قضية الاتحاد الخليجي، وضروراته والتحفظات التي يطرحها البعض عليه.

هناك قضايا تتعلق بالشأن المحلي، جمهورها الحقيقي موجود في تويتر. تصوروا لو طلبت وزارة الإسكان من خلال متحدث لها عبر تويتر مرئيات عموم الناس عن حلول الإسكان المقترحة. ماذا لو فتح مركز الحوار الوطني حوارا حقيقيا أسبوعيا حول قضية من القضايا المهمة؟ ماذا لو نزلت هيئة حقوق الإنسان من برجها العاجي واستمعت للناس وتحاورت معهم؟ ماذا لو كان رئيس هذه المنشأة أو تلك حصيفا وهو يتحادث مع الناس وتعامل مع طروحاتهم باعتبارها إثراء لأفكار منشأته. نعم هذه أحلام، ولكنها تبدو سهلة ومشروعة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشورى" يُصوِّت على الاستراتيجية الوطنية للشباب.. الإثنين

المصدر: جريدة الشرق الاحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/08/1018019

الرياض – واس

يصوت مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ 63 التي يعقدها غداً، على مشروع الاستراتيجية الوطنية للشباب في المملكة، حيث أوصت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمناسبة إجازة المشروع، كما أوصت بإنشاء مجلس أعلى للشباب يتولى الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية وخططها والمتابعة والتقويم وتنسيق الجهود والبرامج بين القطاعات المختلفة، وإلزام الجهات ذات العلاقة بما ورد في الاستراتيجية وتوفير متطلباتها المالية والبشرية.

كما يناقش المجلس توصية اللجنة الخاصة بالموافقة على مشروع تنظيم الهيئة العامة للأوقاف، حيث حدَّدت اللجنة مهام الهيئة بالإشراف على الأوقاف العامة والخاصة (الأهلية) والمشتركة جميعها، والإشراف على أعمال النظار الذين يعينهم الواقفون في حدود ما تقضي به الأنظمة، وبما لا يخالف شروط الواقفين أو يدخل في أعمال النظارة.

وتتولى الهيئة بحسب مشروع التنظيم المقترح من اللجنة تسجيل جميع الأوقاف بعد توثيقها وحصر الأوقاف الموقوفة وبناء قاعدة معلومات عامة عنها، والنظارة على الأوقاف العامة والمشتركة والأوقاف الخاصة التي لا ناظر لها أو عهد إلى الهيئة بنظارتها، بالإضافة إلى أوقاف مواقيت الحج والعمرة. ومن المواضيع المدرجة على جدول أعمال المجلس مناقشة تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية بشأن مقترح تعديل بعض مواد نظام المنافسة، كما يستمع لوجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع ضوابط ممارسة نشاط التزيين النسائي. من جهة أخرى، يشارك رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ، في أعمال الاجتماع الثاني للمجلس التنفيذي لاتحاد البرلمانات الآسيوي، وفي الاجتماع السادس للجمعية العمومية للاتحاد اللذين يُعقدان في العاصمة الباكستانية إسلام آباد الأسبوع الجاري. ويضم وفد مجلس الشورى عدداً من أعضاء المجلس، وعدداً من المختصين.

وأوضح رئيس المجلس أن الجمعية العمومية للاتحاد (14 دولة) ستستمع إلى عدد من التقارير والمواضيع التي تتعلق بتعزيز التعاون بين المجالس الشورية والبرلمانية الآسيوية. كما سيتم خلال الاجتماعات انتخاب أعضاء مكتب الهيئة العامة للاتحاد، ورؤساء اللجان الدائمة، كما يعقد على هامش اجتماع الجمعية العمومية، اجتماعات للجان الدائمة. وأعرب عن أمله في أن تخرج الاجتماعات بنتائج تعزز مسيرة الاتحاد البرلماني الآسيوي وتعمق التعاون بين الدول الآسيوية خدمة لمصالح شعوبها، وللسلام والأمن الإقليمي والدولي، وتشجع على مزيد من التوسع في العلاقات الثقافية والعلمية والتجارية بين الدول الآسيوية.

وأكد رئيس المجلس الشورى، حرصهم على المشاركة في أعمال الاتحاد انطلاقاً من السياسة الثابتة للمملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين والنائب الثاني في دعم العمل الجماعي على المستويات العربية والإقليمية والدولية.

تغريم الشركة المشغلة 533 ألف ريال

إعفاءات وحسم مرتب شهر في قضية مركز التأهيل الشامل بوادي الدواسر

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/08/article890712.html

الرياض - صالح الحميدي

إشارة إلى ما نشر في بعض الصحف والمواقع الاكترونية عن مشاهد مسيئة للمعوقين بمركز التأهيل الشامل في محافظة وادي الدواسر فقد قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بإجراء التحقيق العاجل في الأمر، واتضح من مجريات التحقيقات وجود بعض القصور في تقديم الخدمة وعليه أصدرت الجهة المختصة بالوزارة قرارات تضمنت عقوبات صارمة وفق النظام، حيث شملت هذه العقوبات إعفاء مدير مركز التأهيل الشامل في محافظة وادي الدواسر وحسم مرتب شهر عليه، وكذلك حسم مرتب شهر لستة من موظفي المركز، كما تم تغريم الشركة المشغلة بمبلغ (533) ألف ريال، وتضمنت القرارات كذلك إجراء تدوير وظيفي شامل للمركز كما تم التوجيه بالإسراع في تجهيز مقر المركز الحكومي الجديد لنقل المقيمين بأسرع وقت.

صرح بذلك المتحدث الرسمي للوزارة خالد بن دخيل الله الثبيتي، مؤكدا أن الوزارة إذ توضح ذلك تشير أنها لن تتهاون مع أي مقصر اياً كان وسيطبق بحقه أقصى العقوبات النظامية إذا ثبت وجود تقصير في تقديم الخدمة لكافة المستفيدين وأبنائنا المعوقين، وأكد حرص الوزارة على تجويد خدماتها ومتابعة سير العمل في مرافقها لتلافي أوجه القصور ومحاسبة المقصرين.

ونوه الثبيتي إلى أن هناك جولات تفتيشية مفاجئة لكافة مراكز التأهيل الشامل بكافة مناطق المملكة للتأكد من سير العمل وجودة الخدمة المقدمة للمقيمين بتلك المراكز.

• حقوق المرضى" في الشرقية تسهم في توفير احتياجات60 مريضاً

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/08/article890693.html

الدمام - محمد الغامدي
ساهمت إدارة حقوق وعلاقات المرضى في المديرية العامة للشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية في تسريع توفير احتياجات 60 مريضاً في مستشفيات المنطقة خلال الأشهر القليلة الماضية، وذلك بمخاطبة الجهات المعنية والتنسيق لتوفير أدوية ومستلزمات طبية لمرضى مستفيدين من الخدمات الصحية في المنطقة.وقال مدير إدارة حقوق وعلاقات المرضى في المديرية العامة للشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية أحمد بن عبدربه الحجي أن إدارته ساهمت في تسريع توفير احتياجات بعض المرضى. وبين الحجي أن الإدارة سّرعت في تأمين أدوية غير متوفرة للمرضى وتأمين زيارات ميدانية لمرضى من قبل الطب المنزلي وتأمين جرعات دوائية غير متوفرة وتوفير تحليل سيولة الدم وتحليل الحساسية، وتوفير جهاز أكسجين، وتوفير تحليل الهرمونات، وتأمين علاج لمريض خارج المنطقة، وتأمين مواد زراعة أسنان، وتوفير جهاز سمعي، وتأمين جهاز السكر وملحقاته، وتوفير سماعات أذن طبية وحالات أخرى تم التأكد من تأمين احتياجاتها بمتابعة من إدارة حقوق وعلاقات المرضى.
وأكد الحجي أن إدارة حقوق المرضى نجحت في عقد لقاءات مع المرضى وذويهم في المستشفيات ، وتخصيص«خط ساخن»، لاستقبال الشكاوى والاقتراحات على مدار الساعة (0138448439)، إضافة إلى ما يتم استقباله من شكاوى في إدارة حقوق المرضى مباشرة حيث إن فكرة "الخط الساخن" تأتي في إطار تنفيذ حزمة من الإجراءات الهادفة إلى رفع مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين والاستمرار في تطوير نوعيّة وكمية خدمات الرعاية الصحية، والاستجابة السريعة للاحتياجات والمتطلبات الصحية لجميع أفراد المجتمع.

.. سحب 4 محتجزين من السجن بالقوة للتحقيق معهم

اليوم.. محاكمة سجين سعودي متهم بالإرهاب في الموصل

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/08/article890694.html

عرعر - جاسر الصقري
تواصل محكمة نينوى بالفرقة الثانية بوزارة الدفاع العراقية في الموصل المتخصصة في مكافحة الإرهاب اليوم الأحد وغداً الاثنين التحقيق مع السجين السعودي أحمد سالم ظبيب إثر اتهامه ب"اشتباه إرهاب". ويقبع "ظبيب" في السجون العراقية منذ أكثر من سنة ونصف تنقل خلالها في عدد من السجون المركزية ببغداد، حتى تم نقله بواسطة طيران الجيش قبل عشرة أيام من سجن الرصافة الرابعة في بغداد إلى سجون الموصل شمال بغداد 400 كلم.

وقالت نوال داوود زوجة السجين "أحمد" أنه سيتم إحالة زوجها للقاضي لمحاكمته اليوم الأحد وغداً الإثنين، وذلك بعد أن تم النظر في أوراقه من قبل الجهات الأمنية المختصة، مضيفة أنه يعاني من مشاكل صحية وهو موجود حالياً في سجن الغزلاني بالموصل برفقة ثلاثة سجناء سعوديين.
بدوره، أكد المحامي حامد أحمد مسؤول مكتب المحاماة في بغداد الموكل بالترافع عن عدد من السجناء السعوديين في العراق ل"الرياض" أن السجين "ظبيب" تم تحويله لمحكمة التحقيق بالموصل وسماع أقواله، وسيواجه المحاكمة. وأشار إلى أن أربعة سجناء سعوديين آخرين وهم (علي الشهري، وعلي سالم، وعلي القرني، وعلي الكربي) يقبعون في سجن الرصافة الرابعة في بغداد تم سحبهم قبل أيام من قبل شؤون التسفيرات العراقية، وإيداعهم في محاجر خاصة وعزل كل سجين على حدة بعد سحبهم من داخل السجن بالقوة للتحقيق معهم حول وجود جهاز جوال بناءً على تشابه أسماء السجناء، مؤكداً أن الأسبوع القادم ستظهر نتائج التحقيقات التي تركز على معرفة السجين صاحب الجوال.

المدنية" تلاحق متجاوزيها في التوظيف"

رصد آلاف العقود النسائية المبرمة عبر البريد الإلكتروني

المصدر: جريدة الوطن السبت 3 صفر 1435 هـ - 7 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=170284&CategoryID=5

الرياض: نايف الرشيد، فيصل الحيدري
رصدت وزارة الخدمة المدنية جهات - تحتفظ "الوطن" بأسمائها - تنفذ عمليات توظيف لبعض الجهات الحكومية والجامعات التابعة لوزارة التعليم العالي بشكل مباشر دون الرجوع لقاعدة بيانات "الخدمة المدنية" في شكل يخالف أنظمتها وقوانينها، وفق ما كشفت مصادر مطلعة للصحيفة.
وأوضحت المصادر أن تلك التعاقدات المباشرة يتم توثيقها عبر البريد الإلكتروني، إذ تراسل تلك الجهات المتعاقد إلكترونيا لتفيده بإبرام العقد.
وفيما لفتت المصادر إلى أن "الخدمة المدنية" رصدت آلافا من الموظفات أبرمت عقودهن دون الرجوع إليها، وأنهيت إجراءاتهن عبر التواصل المباشر بالبريد الإلكتروني، أكدت أن الوزارة تلاحق المخالفين وأن العقوبات في انتظارهم.
علمت "الوطن" من مصادر متطابقة، أن بعض الجهات الحكومية تعمل على التملص من الأنظمة والقوانين التي تفرضها وزارة الخدمة المدنية والتي تلزم الجهات الحكومية بالتوظيف عبر قاعدة بياناتها، والاستعاضة بتعاقدات مباشرة دون الرجوع إلى بيانات الوزارة.
وفي الوقت الذي تحصلت "الوطن" على وثائق تلزم وزارة التعليم العالي بالعمل على زيادة القاعدة الاستيعابية لأعضاء هيئة التدريس، والعمل على موازنتها بالنظر إلى أعداد الطلاب، أفاد المصدر خلال حديثه، بأن "الخدمة المدنية" رصدت بعض الجهات – تحتفظ "الوطن" بأسمائها– تقوم بعمليات توظيف لبعض الجهات الحكومية والجامعات التابعة لوزارة التعليم العالي بشكل مباشر، دونما الرجوع إلى قاعدة البيانات، مفيداً في الوقت ذاته بأن التعاقد يأتي عبر توثيق التعاقد عبر إرسال تلك الجهات إلى المتعاقد بريدا إلكترونيا يفيد بإبرام العقد.
وتابع قائلاً: "تمتد تلك التعاقدات لتصل إلى الجانب النسائي إذ رصدت وزارة الخدمة المدنية آلافا من الموظفات اللاتي يتم إبرام عقودهن دون الرجوع إلى الوزارة، وأنه يتم إنهاء إجراءاتهن عبر التواصل المباشر للبريد الإلكتروني، ويجري العمل على ملاحقتها وأن العقوبات في انتظار المخالفين".
وبين أن هناك موظفات أحق منهن لشغل تلك الوظائف التي يتم التعاقد معها، إلا أن التعاقد المباشر يحول دون شغلهن لوظائف التدريس في الجامعات، وبالتالي يشكل ذلك ضبابية في الأعداد.

وفي سياق متصل، أوضح مصدر آخر أن افتتاح بعض الأقسام الجديدة في بعض الجامعات، دفعها إلى التعاقد بشكل مباشر وسريع دون الالتفات إلى قاعدة البيانات التي تتوفر لدى وزارة الخدمة المدنية، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن هذه التعاقدات تعد مخالفة للأنظمة المنصوص عليها.

أمام ذلك، حصلت "الوطن" على بعض تفاصيل الخطة المستقبلية لتطوير التعليم الجامعي التي تقوم بها وزارة الخدمة المدنية، والتي نصت على 3 أهداف تتلخص في "تحقيق نسبة متوازنة لأعداد الطلبة إلى هيئة التدريس لتتفق مع المعدل العام للممارسات المثلى العالمية، وزيادة نسبة هيئة التدريس من حملة شهادة الدكتوراه وتطوير مهاراتهم وتحفيزهم واستبقائهم، والعمل على ارتقاء أداء الموظفين وزيادة مؤهلاتهم وتطوير مهاراتهم".

..."25+6" مشروع لإحالة المعلمات للتقاعد "اختياريا"

المؤسسة العامة للتقاعد تعارض المبادرة

المصدر: جريدة الوطن السبت 3 صفر 1435 هـ - 7 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=170286&CategoryID=5

جدة: حسن السلمي

تسعى وزارة التربية والتعليم إلى توفير فرص عمل لنحو 40 ألف خريجة عبر مشروع تقاعد مبكر للمعلمات. وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن لجنة عليا متخصصة باشرت بعد موافقة "الشورى"، بدراسة مبادرة قدمتها "التربية" تحمل اسم "التقاعد المبكر للمعلمات 25+6" وتقضي بإعطاء فرصة التقاعد "اختياريا" للمعلمات اللاتي بلغت خدماتهن 25 عاما، على أن تضاف في إجراءات التقاعد، 6 سنوات ليصبح مجموع خدماتهن 31 عاما.

وكشفت المصادر أن المؤسسة العامة للتقاعد لا تزال تعارض هذه المبادرة لأنها ستثقل كاهلها بمبالغ إضافية.

وأكد عضو لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بمجلس الشورى الدكتور أحمد آل مفرح لـ"الوطن"، دعم المجلس لكل المبادرات التي تهدف إلى دعم توظيف أكبر عدد ممكن من الخريجات المؤهلات.

باشرت لجنة عليا دراسة مبادرة قدمتها وزارة التربية والتعليم للتقاعد المبكر للمعلمات تحمل اسم "التقاعد 25+6"، وتقضي بإعطاء الفرصة "اختياريا" للمعلمات اللاتي وصلت خدماتهن إلى 25 عاما بالتقاعد، على أن تتم معاملتهن في إجراءات التقاعد بإضافة 6 سنوات خدمة على مجموع الخدمات لتصبح 31 عاما.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن المشروع هو عبارة عن مبادرة قدمتها وزارة التربية ضمن مبادرات البحث عن حلول لتوظيف أكبر عدد من الخريجات في سلك التعليم، وأن مجلس الشورى قد أوصى بدعم هذه المبادرة وأحالها للجهات العليا التي شكلت بدورها لجنة لدراسة هذه المبادرة.

وشددت على أن المؤسسة العامة لمعاشات التقاعد لا زالت تعارض هذه المبادرة تخوفا من زيادة المستفيدات من هذا المشروع حال إقراره مما يثقل كاهلها بصرف مبالغ إضافية لا تقابلها سنوات خدمة للمعلمات المستفيدات، كاشفة عن أن المشروع لا زال تحت الدراسة، وأنه لولا تحفظات مؤسسة التقاعد لأصبح المشروع قيد التنفيذ.

وكشفت المصادر أن آخر إحصائية لوزارة التربية تضمنت أن عدد المعلمات اللاتي يمكن أن يستفدن من هذا المشروع يبلغ نحو 40 ألف معلمة، وأنه حال إقرار المشروع سيحقق توظيف نحو العدد من الخريجات المسجلات على قوائم الانتظار في برنامج "جدارة" بوزارة الخدمة المدنية.

من جهته، أوضح عضو لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بمجلس الشورى الدكتور أحمد بن سعد آل مفرح لـ"الوطن"، أن المجلس يدعم كافة المبادرات التي تهدف إلى دعم توظيف أكبر عدد ممكن من الخريجات المؤهلات، مؤكدا أن مشروع تقاعد المعلمات " 25+6" هو عبارة عن مبادرة قدمتها وزارة التربية والتعليم، ويجب توضيح أن هذا التقاعد هو "اختياري" وليس إجباري.

وحول تأخر إقرار المشروع بسبب رفض المؤسسة العامة لمعاشات التقاعد، توقع آل مفرح أن تعترض فعلا المؤسسة على هذا المشروع كونه سيرفع المبالغ التي تدفعها للمعلمات طالبات التقاعد ضمن هذا المشروع، وكونه يعد مساسا بعدد سنوات خدمة الموظف، وهو ما لا يتوافق مع سياسات مؤسسة معاشات التقاعد.
وطالب الدكتور آل مفرح وزارة التربية والتعليم بدراسة حلول أوصى بها مجلس الشورى وهي نظام النصاب الجزئي والتقاعد المبكر والمعلم أو المعلمة المساعدة.

تنظيم جديد لمنع تكدس المعتمرين

إيقاف صدور التأشيرات منتصف رمضان المقبل

المصدر: جريدة الوطن السبت 3 صفر 1435 هـ - 7 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=170285&CategoryID=5

جدة: سامية العيسى
أكد وزير الحج الدكتور بندر بن محمد حجار، وجود تنظيم لقدوم المعتمرين بحسب الشهور والأيام منعاً للتكدس بساحات الحرم المكي، بحيث لا يزيد وجود المعتمرين عن 500 ألف معتمر في أي يوم من رمضان موزعين بين مكة المكرمة والمدينة المنورة، لافتا إلى أن الوزارة ستوقف إصدار تأشيرات العمرة في منتصف رمضان المقبل بعد استقبال طلبات تأشيرات العمرة عبر الشبكة الإلكترونية.
وأوضح في تصريح صحفي أمس، بمناسبة انطلاق موسم العمرة غرة صفر الجاري، أن وزارة الحج تمكنت ضمن منظومة "رسمية"، من تقليص ظاهرة تخلف المعتمرين عن المغادرة بفضل أنظمتها الإلكترونية المحكمة التي انعكست إيجاباً على نسب انحسار أعداد المتخلفين من المعتمرين داخل المملكة في العام الماضي إلى 12 % مقارنة بعام 1428، والوزارة ماضية لإيصال النسبة إلى 0% والقضاء على التخلف بشكل كامل.
وأعلن الوزير عن اكتمال استعدادات شركات النقل المنطوية تحت مظلة النقابة العامة للسيارات في موسم العمرة للعام الحالي، لتغطية حجم الطلب في موسم العمرة والسعي لتقديم أرقى الخدمات لنقل المعتمرين أثناء أدائهم شعائرهم، والتأكد من الوصول بالخدمة للمستوى الذي تتطلع إليه حكومة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده والنائب الثاني في تقديم أرقى الخدمات لضيوف الرحمن.
ورأى حجار أن الاستعدادات المبكرة للوزارة التي بدأت منذ ختام موسم الحج الماضي أسفرت عن دراسات ونتائج وخطط طموحة مع كافة العاملين في شؤون الحج من القطاعات الحكومية والخاصة لتحقيق معدلات قياسية في العمل خلال موسم العمرة للعام 1435هـ ومن ضمن هذه الاستعدادات حرص وزارة الحج على متابعة الأوضاع النظامية لـ 48 شركة ومؤسسة في خدمة المعتمرين وحوالي 2000 وكيل خارجي في مختلف دول العالم للوقوف على كافة الاستعدادات والمجهودات والإمكانات التي تقدمها الوزارة.
وعن فاعلية الأنظمة الإلكترونية واللجان الميدانية التي تجوب جميع مواقع وجود المعتمرين لمراقبة ومتابعة الخدمات المقدمة للمعتمرين واستقبال شكاواهم وملاحظاتهم، أفاد بأن هذه الرقابة تشمل الإشراف على مواقع الشركات العاملة في شؤون خدمات المعتمرين في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة وجدة، والتأكد من فعالية الخطط التشغيلية لهذه الشركات، وتوافر الكوادر البشرية المطلوبة ومؤهلاتهم وكفاءتهم للرقي إلى مستوى هذه الخدمات الجليلة.

"أعوان القضاة" ينطلق من الرياض

المصدر: جريدة الوطن السبت 3 صفر 1435 هـ - 7 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=170272&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

تطلق وزارة العدل الشهر المقبل التطبيق التدريجي لمشروع "أعوان القضاة" بـ 1700 موظف في محاكم منطقة الرياض، بعد أن أوشكت على إنهاء تدريبهم للاضطلاع بهذه المهمة، تمهيدا للتوسع في التطبيق عبر تدريب نحو 45 ألف موظف جديد تستهدف الوزارة توزيعهم على كافة المحاكم بالمناطق.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة بوزارة العدل، أنه تم الانتهاء من تدريب نحو 1700 موظف للعمل كـ"أعوان للقضاة" بمحاكم الرياض كمرحلة أولى، متوقعة أن يتم البدء الفعلي لعملهم بالمحكمة الشهر المقبل، وأن هذا المشروع يأتي في إطار سعي الوزارة لتسريع عمل القضاة داخل المحاكم عبر "أعوان القضاة" بعد تأهيلهم لمعرفة الأسس التي لابد أن تشكل معلومات القضايا المرفوعة قبل نظرها من قبل القاضي، من حيث استكمال المعلومات المطلوبة، بحيث تصبح جاهزة للبت فيها من قبل القاضي.

وكشفت عن أن الوزارة تستهدف نحو 45 ألف موظف بالتدريب والتطوير في المرحلة المقبلة ضمن هذا المشروع لتغطية كافة محاكم المملكة، على أن يتم التنفيذ تدريجيا ويتمثل عمل أعوان القضاة في التأكد من أن الدعاوى المرفوعة مستكملة الجوانب بتوفر كافة المعلومات المطلوبة في القضية وقبل وصولها.

وأوضحت أن عمل أعوان القضاة يتمحور في جمع كافة المعلومات الخاصة بالقضايا كالتبليغ، والمعلومات الأساسية لاستكمال القضايا المرفوعة وتفاصيل القضية، والإدالة، والمستندات الرسمية، وكافة الأوراق المطلوبة؛ بحيث لا يتم رفع أي قضية للقضاة في المحاكم قبل التأكد من استيفاء كافة شروطها، وفي حال عدم استكمالها للشروط يرفضها الموقع الإلكتروني أثناء قيام الموظف بإدخال المعلومات عن طريق الموقع، مشيرة إلى أن هذا المشروع سيسرع في إنهاء أعمال القضاة من خلال البت في القضايا المكتملة الجوانب الرئيسية.

من جهته أكد المحامي والمستشار القانوني ريان مفتي، أن تعيين أعوان القضاة في المحاكم سيساهم في سرعة إنجاز القضايا، معتبرا "العون القضائي" من الوظائف المساعدة التي تمكن أعوان القضاة من أن يكونوا ظلا لكافة القضاة بالمحاكم لتسريع إنجاز البت في القضايا المستوفية الشروط، مشيرا إلى أن أعمال أعوان القضاة تشمل الموظفين الإداريين الذين يتم تقديم دورات تدريبية لهم تشمل الطرق الأساسية في ضبط القضايا وأرشفتها والمعلومات الأساسية التي لابد أن تشتمل عليها القضية بحيث لا يتم رفعها حتى تكون مستوفية كافة الجوانب، كاشفا عن أن تطبيق هذا المشروع له عدة فوائد : وضع تنظيم معين يسهل على التفتيش القضائي، عملية المراقبة بالنسبة لأداء القضاة بسلسلة إجراءات موحدة بينهم، تجهيز كوادر إدراية بجميع احتياجاتها العلمية والإدارية للاستفادة منهم في تسريع القضايا؛ بحيث يكون عملهم يساعد في تنظيم عرض القضايا المكتملة في المحاكم القضائية.

تحقيقات في 25 ألف قضية اعتداء على المال العام

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 صفر 1435 هـ -8 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/579561

الرياض - خالد العمري

علمت «الحياة» أن هيئة التحقيق والادعاء العام حققت في 24687 قضية اعتداء على المال العام بالعام الماضي، بارتفاع نسبته 47 في المئة مقارنة بالعام الذي يسبقه.

وأوضح تقرير هيئة التحقيق والادعاء العام عن أعمالها خلال العام الماضي (حصلت «الحياة» نسخة منه)، أن مدينة الرياض شهدت العدد الأكثر من قضايا التحقيق الموكلة للهيئة بواقع 31540 قضية لـ 37918 متهماً، فيما تعتبر منطقة الباحة الأقل عدداً بـ 1531 قضية لـ 1935 متهماً. وبين التقرير أن قضايا التحقيق في المخدرات احتلت الرقم الثاني في معظم مدن المملكة باستثناء منطقة جازان التي وصل عدد المتهمين فيها لـ 9644 متهماً، إذ سجلت قضايا العرض والأخلاق 38635، والمخدرات إلى 30471.

وأشار التقرير إلى أن عدد المتهمين في منطقة الرياض بقضايا تتعلق بالعرض والأخلاق بلغ 18668، فيما وصل عدد المتهمين في قضايا النفس والعرض والأخلاق في منطقة مكة المكرمة إلى 24 ألف متهم مناصفةً بين الجريمتين.

ورصدت هيئة التحقيق والادعاء العام 10599 ملاحظة على السجون العامة، و 7259 ملاحظة على دور التوقيف في العام الماضي، بعد أن قامت بـ 38729 جولة رقابية شملت دور الملاحظة ومؤسسة رعاية الفتيات ودور التوقيف بأقسام الشرطة وإدارة مكافحة المخدرات وإدارة الحقوق المدنية وإدارة المرور، وجولات على إدارة الترحيل وأماكن السجون في الجهات العسكرية.

وعانت «التحقيق والادعاء العام» من قلة فرص الترقية بسبب هرمية الوظائف المستحدثة التي لا تتناسب مع طبيعة أعمالها بحسب التقرير، إذ إن الترقية تحتسب وفق الأقدمية المطلقة وليس بالترشيح كما يحدث في الأجهزة العدلية والنيابات العامة في الدول الأخرى. وبين التقرير أن رؤساء دائرة التحقيق يبلغ عددهم 42 رئيساً، وثمانية نواب لهم، و 1983 محققاً (أول وثاني)، في حين أن الموظفين على مرتبة مساعد محقق وملازم تحقيق 1335.

وأفاد بأن جميع مبانيها مستأجرة باستثناء مبنى مملوك لمحافظة عنيزة، ومبنى آخر ضمن مجمع حكومي بمدينة الطائف تعود ملكيته لوزارة المالية.

وأكدت أنها تسلمت مقرين في منطقتي الرياض والقصيم في العام الماضي، ومن المتوقع تسلمها مقرين في منطقتي الجوف والحدود الشمالية خلال العام الحالي.

وكشف التقرير عن وجود 41 مشروعاً تحت الإنشاء لمباني الفروع، ودوائر الهيئة في عدد من مدن المملكة.

المدير المستقيل لـ "عكاظ": وقفنا على التجاوزات قبل 8 أشهر

العمل" ينظر اليوم قضية جديدة ضد قيادات "طبية" مكة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 صفر 1434هـ - 8 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131208/Con20131208660165.htm

علي بن غرسان (مكة المكرمة)

يدخل مكتب العمل في مكة المكرمة، اليوم، طرفا في التحقيقات الجارية حاليا حول مدينة الملك عبدالله الطبية في مكة المكرمة، وذلك من خلال جلسة يفتح فيها ملف قضية جديدة ضد قيادات المدينة، رفعها مدير إدارة سابق متظلما من إقصائه من منصبه بمبررات غير قانونية ـ وفق لائحة دعواه ـ حيث أخطر مكتب العمل إدارة المدينة الطبية بضرورة حضور ممثل لها في جلسة اليوم.

ووفقا لمصادر «عكاظ»، فقد أعفي المدعي من منصبه قبل شهرين بقرار إداري أصدره المدير التنفيذي الجديد للمدينة، استهل بعبارات الشكر والثناء على المنجزات التي تحققت في إدارة المدير المعفى من منصبه، وانتهى بإعفائه للمصلحة العامة وتعيين بديل عنه من القيادات المتورطة في القضية المنظورة حاليا من قبل لجنة مكونة من عدة جهات، بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد (نزاهة)، فيما تؤكد المصادر أن الإعفاء جاء بعد رفضه بعض الممارسات الإدارية المتجاوزة للنظام، وهو ما لم يرق - حسب المصادر - لنافذين من قيادات المدينة الطبية، فصدر قرار عزله من موقعه الوظيفي قبل أن تنتهي مدة تكليفه الرسمية أو إخطاره قبل مدة لا تقل عن ثلاثين يوما وفق أنظمة عقود التشغيل الذاتي، وهو ما دفعه لتقديم شكوى إلى مكتب العمل مطالبا برد اعتباره وتعويضه ماليا عن القرار الذي يرى أنه غير قانوني ـ وفق لائحة أعتراضه.

من جهة أخرى، أفصح لـ «عكاظ»، أمس، المدير التنفيذي لمدينة الملك عبدالله الطبية السابق الدكتور حسن باخميس، والذي استقال من منصبه في ظروف غامضة قبل ثلاثة أشهر، إنه أول من اكتشف التجاوزات في بعض إدارات المدينة قبل ثمانية أشهر، ووصفها بـ «تجاوزات شائكة» ـ على حد قوله ـ ورفع بها فورا لاتخاذ الإجراء الحاسم، وهو ما لم يحدث حتى تقديمه استقالته من منصبه.

واكتفى الدكتور باخميس، في حديثه لـ «عكاظ» أمس، بقوله: «أشعر بالسعادة الحقيقة لتشكيل لجنة تحقيق لمنع التجاوزات في هذه المدينة المهمة، ولا أود الخوض حاليا في تفاصيل مهمة، حيث قدمت كل ما لدي من مستندات للجنة التحقيق وسأكون رهن الإشارة في كل ما يخص هذه القضية».

وزاد المدير التنفيذي المستقيل: «قبل ثمانية أشهر شكلت إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية، وهي من كشفت خيوط التلاعبات، ورفعت في حينها تقريرا لوزارة الصحة لإصلاح الحال، وحين رأيت الأمور تجري في غير مسارها الصحيح قررت الاستقالة»، مؤكدا أن استقالته ليست هربا من المسؤولية.

وفي رده على سؤال «عكاظ» عن ما إذا كانت استقالته ناتجة عن ضغوط لم يصمد أمامها، قال الدكتور باخميس: «سأكشف سر استقالتي لاحقا، لكنني خرجت بعد أن حققت المدينة منجزات كبرى في ثلاثة أعوام فقط، كان آخرها الاعتماد الأمريكي للجودة الشاملة، لكن ثمة مبررات لا أود الإفصاح عنها حتى تنتهي التحقيقات، وخروجي ليس هربا، وإنما إبراء للذمة، وأنا رفعت شعاري ألا أخشى إلا رب العباد؛ لذا فوالله أنا أعيش أسعد أيام عمري لما تقوم بها لجنة التحقيق من إحقاق للحق، ولعل هذا سيكون رادعا في المستقبل لكل من تسول له نفسه التلاعب بمصالح الناس».

واختتم الدكتور باخميس حديثه بالقول: «مكة ستظل محمية بحماية الله من أي تجاوز يضر بها، وقد رفعت الأمر للجهة المعنية حال اكتشافه كإجراء احترازي؛ لأن القضية متشعبة بين عدة أقسام، ولم يكن من الصالح العام التحقيق فيها داخليا، ونسأل الله أن يظهر الحق».

مغادرة 137؟569 مخالفا حتى نهاية محرم .. مساعد مدير عام الجوازات لـ «عكاظ»:

الترحيل خلال ساعات ولا حاجة للمبيت في مركز الخدمات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 صفر 1434هـ - 8 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131208/Con20131208660188.htm

خالد سليم الحميدي (مكة المكرمة)

أكد لـ «عكاظ» اللواء عائض بن تغاليب اللقماني مساعد مدير عام الجوازات لشؤون الحج والعمرة والمنسق الامني لمركز الخدمات العامة لمنطقة مكة المكرمة، أن تسهيل الإجراءات ودقة إنجاز العمل ساهم في سرعة ترحيل مخالفي نظامي الإقامة والعمل المضبوطين من الجهات الامنية، لافتا إلى أن سجل المغادرة من مركز الخدمات العامة لمنطقة مكة المكرمة لليوم الأول من شهر صفر الحالي يشير إلى ترحيل 5783 مخالفا خلال الـ 24 ساعة، مبينا أنه يتم إنهاء كافة الإجراءات اللازمة لمغادرة المخالفين خلال ساعات قليلة دون الحاجة للمبيت في المركز.

وأبلغ اللواء اللقماني «عكاظ» خلال أول زيارة إعلامية لمركز الخدمات العامة لمنطقة مكة المكرمة في الشميسي، أن عدد المرحلين منذ بداية الحملة الأمنية ضد مخالفي نظامي الاقامة والعمل في المملكة بلغ 137569 مخالفا حتى نهاية شهر محرم المنصرم، فيما وصل عدد من تم أخذ بصماتهم خلال نفس الفترة 197806 مخالفين.

وأضاف «تم توفير رحلات طيران إضافية لترحيل المخالفين من قبل إدارة الجوازات، حيث وصل العدد الى 22 رحلة يوميا من مطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة.

كشف المطلوبين أمنيا

وقال مساعد مدير عام الجوازات لشؤون الحج والعمرة والمنسق الامني لمركز الخدمات العامة لمنطقة مكة المكرمة، أن توفير الإمكانات والأجهزة الحساسة والكادر البشري المؤهل من حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ثم بتوجيهات ومتابعة من صاحب السمو الملكي الامير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، وكذلك من مدير عام الجوازات اللواء سليمان اليحيى، كل ذلك ساهم في التعرف على العديد من المطلوبين أمنيا لدى الجهات الامنية المختلفة والمسجلين في قضايا مجهولة من خلال اخذ البصمات ورفعها فورا، وإعطاء أجهزة الحاسب الإشارات الخاصة بما يتعلق بالمطلوبين امنيا.

وعن الأعداد التى يتم استقبالها يوميا في مركز الخدمات العامة بمكة المكرمة، قال اللواء اللقماني: يستقبل المركز يوميا بين 5 آلاف الى 7 آلاف شخص يتم إنهاء الإجراءات المطلوبة لمغادرتهم فورا، بعد إنهاء أخذ بصمة اليد وحدقة العين والمعلومات الحيوية في نفس الوقت دون تاخير او تعطيل.

وأضاف موضحا «كان عدد من يستقبلهم المركز في بداية الحملة يتراوح بين 2 - 3 آلاف، يغادر منهم نحو الألف يوميا».

وزاد «تم رفع بصمات أكثر من 87 الف مخالف في منطقة مكة المكرمة فقط خلال شهر واحد في مركز الخدمات العامة».

لا استدعاء للمتقاعدين

ونفى اللواء اللقماني ما تردد عن الطلب من متقاعدي الجوازات العودة للعمل مجددا لمواجهة العدد المتزايد من مخالفي نظامي الاقامة والعمل، مؤكدا أن من يعملون في المركز من ضباط وأفراد وطلاب معهد الجوازات، جميعهم ضمن القوة الرسمية، وبحمد الله لم يتم تسجيل أي تاخير في معاملات المقبوض عليهم من رفع بصماتهم وإصدار وثائق السفر، وإن

كان هناك تأخير للبعض، فالسبب يعود إلى التأخر في إصدار الوثائق الخاصة بهم من قبل مناديب القنصليات المتواجدين في المركز.

المعاملة الحسنة

وقال مساعد مدير عام الجوازات لشؤون الحج والعمرة والمنسق الامني لمركز الخدمات العامة لمنطقة مكة المكرمة، «نحن نحرص كل الحرص على المعاملة الحسنة مع المقبوض عليهم وفقا لتعليمات ديننا الاسلامي ثم وفقا لتوجيهات القيادة العليا الرشيدة وفي مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الامين صاحب السمو الملكي الامير سلمان بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، الذين يشددون على المعاملة بالحسنى وحفظ حقوق المرحلين، وسرعة إنهاء الإجراءات وترحيلهم الى بلدانهم مع الحزم في تطبيق الانظمة والعقوبات لتحقيق أهداف الحملة الوطنية لتصحيح أوضاع المتخلفين.

وقال «وفرت كل الامكانات وسخرت كافة الجهود بمتابعة من صاحب السمو الملكي الامير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية ومن مدير عام الجوازات اللواء سليمان اليحيى، وتم دعم جوازات مكة المكرمة من المكتب التنسيقي باكثر من 240 طالبا من معهد الجوازات، بالاضافة الى القوة الاساسية من جدة في مركز الخدمات العامة بالشميسي لمواجهة الكم الهائل من المخالفين الذين يتم ضبطهم من قبل جهات الاختصاص الأمنية في مناطق ومحافظات منطقة مكة المكرمة.

وبين اللواء عائض بن تغاليب اللقماني أن منسوبي الجوازات يقومون برفع بصمات اليد وحدقة العين وأخذ العلامات الحيوية للشخص المرحل، مستخدمين أحدث الاجهزة عالية الدقة وتصويرهم وإصدار وثائق السفر وحجوزات الطيران، حيث تم استحداث رحلات إضافية لتسهيل وتسريع سفر المخالفين الى بلدانهم، وقال «تنفيذا لتوجيهات سمو وزير الداخلية تم السماح للأشخاص الراغبين في السفر من تلقاء أنفسهم بمراجعة مكاتب القنصليات المتواجدة في المركز، ومن ثم أخذهم في حافلات لمراجعة مكتب الجوازات التنسيقي لأخذ البصمات اللازمة ومن ثم أخذ رقم بيان السفر للمغادرة دون توقيف ولو لساعة واحدة».

وفي ما يخص المخالفين المقبوض عليهم من قبل الجهات الامنية، أوضح اللواء اللقماني أنه يطبق في حقهم عقوبة المنع من دخول المملكة، بحيث لا يسمح لهم بالعودة إلى البلاد خلال خمسة أعوام، وذلك بعد رفع بصماتهم لمخالفتهم نظامي الاقامة والعمل».

وأشار اللقماني إلى الكشف عن العديد من المطلوبين والمطلوبات لدى الجهات الامنية، وإحالتهم إلى الأدلة الجنائية فورا، وقال «يتم هذا بعد رفع بصمة الشخص واستدعاء المعلومات الخاصة به، عندها يتبين لدينا عبر الأجهزة اذا كان مقيما وادعى لدى جهات القبض الامنية انه لا يحمل هوية، حيث يظهر أمام العامل على الجهاز من أفراد الجوازات رقم الاقامة الخاصة بالمقبوض عليه، حينها يتم إحالته إلى الجهات ذات العلاقة لاتخاذ اللازم وتطبيق العقوبات التى نص عليها النظام بحقه سواء كان هاربا او خلافه».

وبين مساعد مدير عام الجوازات لشؤون الحج والعمرة والمنسق الامني لمركز الخدمات العامة لمنطقة مكة المكرمة، أنه تم التعرف على العديد من المجهولين المتسللين الى المملكة بطريقة غير شرعية والمطلوبين لدي الجهات الامنية، وكذلك من لديهم قيود في تلك الجهات وتم أخذ أثر أو رفع بصماتهم في مكان معين في أي منطقة من مناطق المملكة من مسرح جريمة قيدت ضد مجهول، حيث يعطي الجهاز إشارة معينة بانه مطلوب أمنيا أو ممنوع من السفر، ويتم إحالته الى الادلة الجنائية، حيث يتم التعرف عليه وتسليمه للجهة المعنية، موضحا أن الخادمات كان لهن النصيب الاكبر في ذلك.

وحول مركز الخدمات العامة بمنطقة مكة المكرمة، أوضح اللواء اللقماني أنه تم تجهيزه بأحدث الأجهزة وتوفير القوة البشرية الكافية، وكذلك المبنى المناسب المكيف، ويضم عددا من الجهات الحكومية وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، الامن العام، الادارة العامة للجوازات، إدارة التوقيف، مناديب لقنصليات الدول المعنية، الشؤون الاجتماعية، الخدمات الطبية ومركز المعلومات الوطني.

وأشاد اللواء عائض بن تغاليب بتعاون المواطنين والوافدين مع الحملة الامنية ضد مخالفي نظامي الإقامة والعمل، حيث قال «لمس المسؤولون في وزارة الداخلية سرعة تجاوب وتعاون المواطنين والمقيمين مع الحملة، بحيث لم يساعد المواطن المخالف في توفير السكن والعمل والنقل، مما كان له الأثر الاكبر في النجاح الذي تحقق، إذ لم يجد المخالف بدا من تسليم نفسه الى الجهات الامنية لترحيله».

وأضاف «كذلك احترم الكثير من الوافدين النظام وسارعوا إلى انتهاز فرصة المهلة التي منحهم إياها خادم الحرمين الشريفين لتصحيح أوضاعهم أو المغادرة الى بلدانهم بسلامه الله».

أكد أن "الوزارة" الجهة الوحيدة المخولة بالتحقيق في قضايا الصحفيين..: وزير الثقافة والإعلام لـ "عكاظ"

القانون يحمي الإعلامي ومؤسسته تدافع عنه

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 صفر 1434هـ - 8 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131208/Con20131208660405.htm

محمد المصباحي، صالح شبرق (جدة)

«هل يحق لجهة غير وزارة الثقافة والإعلام توقيف أي صحفي أو إعلامي لنشره أي مادة صحفية قدمت فيها شكوى»؟!.. سؤال أصبح متداولا بعد قبض شرطة بيش في منطقة جازان على محرر صحيفة الحياة يحيى الخردلي، على خلفية تقرير صحفي (نشر الخميس قبل الماضي) عن مطاردة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمساعدة سيارة سوداء غير رسمية لشاب متهم بالخلوة والابتزاز.

«عكاظ» سألت وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة عن من يحمي الصحفي حال وقوع الضرر به من أي جهة، فقال: «يحميه القانون، إذ لا بد أن يكون لهيئة الصحفيين دور في هذه الحماية، بالإضافة إلى المؤسسة الصحفية التي أجازت نشر الخبر، بل على المؤسسة الصحفية التي التحق بها الصحفي أن تقود عملية الدفاع عن منسوبها».

وأكد الوزير خوجة أن هناك مرسوما ملكيا بإحالة المخالفات الصحفية إلى لجان قضائية في وزارة الثقافة والإعلام، ولا تحال إلى أي جهة أخرى، إلا إن كانت جرائم معلوماتية فتحال إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.

وبين الوزير خوجة أن كثيرا من «قضايا المخالفات الصحافية يتقدم المتضرر فيها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، لكن الأخيرة تعيد تلك القضايا إلى الوزارة لكونها الجهة المختصة».

أما المحامي الدكتور إبراهيم زمزمي، فقال: «المتعارف عليه نظاما في مثل هذه الأمور المتعلقة بالنشر، فإن هناك مرجعا لهذا الصحفي، وهي الصحيفة، أو وزارة الثقافة والإعلام، والتي بها لجان متخصصة في الفصل وغيرها حسب نظام المطبوعات والنشر، ولا بد من التحقق أن الخبر ليس فيه إساءة لشخصية بذاتها، والتي بدورها أقامت دعوى شخصية على الصحفي، أو لم يكن هناك دقة في نشر الخبر، أو أن نشره قد يبطل محاولات الأمن في القبض على الجاني إذا كان هناك خطة مسبقة، وفي جميع الحالات السابقة لا يحق للهيئة أو للشرطة احتجاز الصحفي، بل عليهم الرفع مباشرة سواء للصحيفة أو لوزارة الثقافة والإعلام مباشرة حسب الطرق النظامية، ولا يجوز توقيفه بأي حال من الأحوال إلا في الجرائم المتلبسة فيها والمكتملة الأدلة التي تستوجب التوقيف والتمديد».

وأضاف زمزمي: «أما إذا كان الصحفي بتغطيته الإعلامية اتضح أن له دورا متعلقا في القضية كأن يكون طرفا فيها، فهنا يحق للجهات المختصة أن تستجوبه وتستوقفه فيما يخص القضية وليس النشر، والتوقيف من عدمه مرهون بالأدلة والقرائن وغير ذلك يطلق بكفالة، كما أن للصحفي الحق في رفع دعوى رد اعتبار، وهذا احتراما للنظام وللإعلام والضمانات التي تم الاتفاق عليها مسبقا».

من جانبه، لفت رئيس تحرير صحيفة المدينة الدكتور فهد آل عقران إلى أن هناك أمرا واضحا وصريحا من المقام السامي بتحويل القضايا الصحفية إلى هيئة في وزارة الثقافة والإعلام، ولا تحال إلى المحكمة أو إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.

وأضاف: «لا يستطيع أحد إحالة الصحفي إن كانت لديه مخالفة في مهنيته إلى غير الجهة المختصة في وزارة الثقافة والإعلام»، مبينا أن «اللجنة المختصة للنظر في المخالفات الإعلامية في وزارة الثقافة والإعلام لا تتساهل بل تحتوي على غرامات وجزاءات».

ووصف عقران الأمر الملكي بتحويل القضايا الصحفية إلى وزارة الثقافة والإعلام بـ«المتميز»، كونه يدعم حرية الصحافة وكتاب الرأي، كما يحاسبهم عند حدوث الخلاف وفق منهجية ودراية، ولا يعطي الحرية المطلقة لمزاول هذه المهنة، كما هناك محاكم متخصصة فإن هذه اللجنة المختصة للنظر في المخالفات الإعلامية مخصصة للنظر في هذه الأخطاء، مطالبا وزارة الثقافة والإعلام وهيئة الصحفيين بحماية الصحفي وتوفير الحماية لأهل هذه المهنة.
إلى ذلك، أوضح الأمين العام لهيئة الصحفيين السعوديين الدكتور عبدالله الجحلان أن القضايا المتعلقة بالصحفيين تعرض أولا على وزارة الثقافة والإعلام، مبينا أن توقيف الإعلامي من جهة غير «الإعلام» يخالف النظام، ومشيرا إلى أن التقاضي في قضايا النشر يتم عن طريق لجان مشكلة بقرار ملكي، وأي حكم يصدر عن غيرها مخالف للنظام.

الحكم على مواطن قذف طفلاً بـ35 جلدة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/08/article890812.html

الرياض - أسامة الجمعان
حكمت المحكمة العامة بالرياض بجلد مواطن 35 جلدة بعد أن قذف وسب طفلاً عمره 12 سنة، وأخذ تعهد عليه بعدم تكرار فعلته.
وفي تفاصيل القضية، تقدم مواطن إلى المحكمة برفع قضية قذف وسب ضد آخر، وجاء في دعواه أن المدعى عليه تلفظ على ابنه البالغ من العمر 12 عاماً بالقذف بقوله (ابن زنا) وسبه بـ(الله يلعنك) وكذلك بصق في وجهه، وطالب بتعزيره على ذلك وكف آذاه عن ابنه.

"لجنة وزارية عليا تدرس الهيكل الإداري لـ ÷العدل
240 مؤشراً إحصائيا لقياس مستوى الأداء

المصدر: جريدة المدينة السبت 3 صفر 1435 هـ - 7 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

محمد البخيت - الرياض
تدرس لجنة وزارية عليا الهيكل الإداري لوزارة العدل، تمهيدًا لاعتماده في مختلف القطاعات العدلية التابعة للوزارة، وكشف مصدر مطلع بالوزارة لـ«المدينة» أن الهيكل الجديد يشمل تحديد الوحدات الإدارية ورسم مهامها واختصاصاتها والإجراءات الإدارية وأدلة العمل الإداري، مشيرا إلى أن الهيكل الجديد يأتي في أعقاب الفترة التجريبية للهيكل التنظيمي المؤقت الذي تم اعتماد العمل به مسبقا من قبل اللجنة الوزارية العليا للتنظيم الإدارى والمحدد لمدة سنتين.
وأشار إلى أن الوزارة أثناء تطبيقها لتجربة الهيكل المؤقت اعتمدت 240 مؤشرًا إحصائيا تم من خلاله تقييم مشروع الهيكل التنظيمى المؤقت. وأوضح المصدر من جانب آخر، بأن الجهاز القضائي شهد ارتفاعا في عدد القضاة العاملين بكل درجات

التقاضي إلى 1698 قاضيًا بمختلف مناطق المملكة بنسبة نمو بلغت 38.27% في حين بلغ عدد الوكالات المدخلة في النظام الإلكتروني أربعة عشر مليون وكالة بجميع أنواعها وفقا لتقرير صدر حديثا عن الوزارة.
وإلى ذلك كشف التقرير الخاص بتطورات العمل بمشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، وحصلت «المدينة» على نسخة منه عن نمو أعداد القضاة وكتاب العدل والموظفين في التعيينات والتدريب وكذلك نمو أعداد المحامين.
وبلغ عدد الموظفين في وزارة العدل (24559) موظفا بزيادة (30.47%) في حين بلغت الزيادة في أعداد كتاب العدل (67.74%) ليصبح عدد الكتاب (799) كاتبا في كل مناطق المملكة، كما قامت الوزارة من خلال برامجها التدريبية المعتمدة لأصحاب الفضيلة القضاة ولمنسوبيها في كل فروع الوزارة بتدريب (6820) قاضيًا في حين تم تدريب (93250) موظفًا فيما بلغ عدد المحامين المسجلين بوزارة العدل (2320) محاميًا بزيادة (92.05%) في حين بلغ عدد المأذونين الشرعيين (5378) مأذونًا في جميع مناطق المملكة.
واستعرض التقرير أعداد الصكوك الصادرة من المحاكم وكتابات العدل، حيث بلغ عدد الصكوك الصادرة من المحاكم (558122) بزيادة (613.20%) وزيادة في القرارات بنسبة (230392%) فيما بلغ عدد الصكوك الصادرة من كتابات العدل الأولى (1326532) بزيادة قدرها (400.83%)، وبلغ عدد الوكالات الصادرة من كتابات العدل الثانية (13903776) وكالة بزيادة (85.50%).
وسجل التقرير نموا للأنظمة الإلكترونية في 164 محكمة و(167) كتابة عدل لبرنامج الوكالات الإلكترونية، و(69) كتابة عدلا لبرنامج النظام العقاري الإلكتروني، و(17) دائرة تنفيذ لبرامج قضاء التنفيذ، وفي جميع محاكم الاستئناف، وتم تطبيق النظام الإلكتروني للإنهاءات في جميع الدوائر الخاصة بها، وكذلك توفير (104) خدمات على بوابة الوزارة للمتعاملين مع الوزارة إضافة إلى تم توفير مؤشرات إحصائية عدد (240) مؤشرا إحصائيا يبين أداء المحاكم وأنواع القضايا.
وحسب التقرير طبقت وزارة العدل التقنية على كتابات العدل الأولى والثانية، من خلال تحديد المواعيد، وكذلك تحميل النماذج الإلكترونية، وتسجيل الوكالات في الموقع الرسمي لوزارة العدل الذي يحتوي على الكثير من الخدمات التي تقدم لمراجعي الوزارة، والهدف الأساس منها هو اختصار الوقت، والدقة، وكذلك التسهيل على المستفيدين من خدمات الوزارة، مع تطبيق خدمة الحجوزات الإلكترونية للمستفيدين من خدمات كتابات العدل الأولى الخاصة بإفراغات الأراضي.
وأعلنت وزارة العدل عن إطلاق «برنامج تحقق» الخاص بكتابة العدل الثانية، من خلال الموقع الإلكتروني عن الوكالة الشرعية الصادرة من كتابة العدل، ويمكن التحقق من صحة الوكالات بواسطة موقع وزارة العدل دون الحاجة إلى الذهاب لكتابات العدل.

متطوعو المدينة للمؤسسات: هنا مسارات المعاقين

المصدر: جريدة المدينة السبت 3 صفر 1435 هـ - 7 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

فهد العتيبي - المدينة المنورة
نجح فريق «لأمتنا نحيا» التطوعي بالمدينة المنورة في تقديم نموذج جديد لمفهوم الشراكة المجتمعية بين أبناء الوطن. وقام أعضاء الفريق بتوزيع نماذج لمسارات مرور الكراسي المتحركة لعدد من المنشآت التي غفلت عن هذا الحق المقدم للمعاق لحثهم على إنشائها بشكل حقيقي وفعلي. وزار الفريق 50 منشأة قدم لهم فكرة البرنامج والهدف منها، ووضعوا نموذج المسارات أمام تلك المنشآت لحثهم بشكل مباشر على سرعة تنفيذ مسارات دائمة تخدم ذوي الإعاقة الحركية لتسهيل تنقلاتهم. وأكدت نهلة السحيمي قائدة الفريق أن الحكومة ساهمت في تمكين المعاقين من ممارسة أعمالهم وحل قضاياهم والعمل على أن تكون مشاركتهم في المجتمع فعالة، وجاء دورنا كفريق تطوعي للتوعية والتثقيف ونقل الرسائل مباشرة إلى أرض الواقع. وتضيف نهلة أن هذه الجهود هي تطوعية وليست مدعومة من أي جهة وقمنا بها على أكمل وجه وبما يتلاءم مع الأنظمة والقوانين وتعاليم الشريعة الإسلامية.

المفتي : الحوار في الإسلام دفع الشُّبه عن جناب رسول الله ونشر سنته

المصدر: جريدة اليوم الاحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/08/article_805961.html

الرياض : واس
قال مفتي عام المملكة رئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ : إن النبي صلى الله عليه وسلم له علينا حق عظيم وأن من أعظم حقوقه علينا الإيمان به وتصديق رسالته بعمومها وشمولها ثم نصرته صلى الله عليه وسلم بالدفاع عن سنته وبيان شخصيته وهديه ودفع شُبه المُشبهين وضَلال المُضلين الذين حاربوا شخصيته صلى الله عليه وسلم بإخراجهم للصور البغيضة المهينة والتي لاقت من المسلمين الرد ودُفِعَت شُبههم".
وأكد سماحته في كلمة بمناسبة مؤتمر (الحوار وأثره في الدفاع عن النبي صلى الله عليه وسلم) الذي تنظمه جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية :"إن الصحابة الكرام جاهدوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في حياته ودافعوا عنه بكل غالٍ ونفيس وإن التابعين دافعوا عن النبي صلى الله عليه وسلم ونصروه بنشر سنته والدفاع عنها ورد شبه المبطلين والمغرضين وفضح آرائهم السيئة".
وثمّن دور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في دعم هذا المؤتمر وقال : إن دور خادم الحرمين الشريفين فعّال وداعم لكل مواقف الحق ومؤيد لها ، وأن المملكة لا تزال متمسكة بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وأن أكبر دليل على خدمة المملكة لكتاب الله هو مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة ، الذي يطبع مئات الملايين من نسخ القرآن الكريم وترجمات معانيه بعدد من اللغات وأن المجمع يطبع كتباً عديدة تسهم في نشر سنة النبي صلى الله عليه وسلم وأن المملكة لها دور سباق في الدفاع عن النبي صلى الله عليه وسلم".
وشدد سماحة المفتي العام على أن مبدأ الحوار في الإسلام له دور في دفع الشبه عن جناب الرسول صلى الله عليه وسلم ونشر السنة ، موضحاً أنه يمكن الاستفادة من وسائل التواصل الالكتروني لنشر السنة والدفاع عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وتوظيفها في الخير وما فيه نفع الأمة الإسلامية ؛ وذلك لأن سنة النبي عليه الصلاة والسلام لا تتغير بتغير الأحوال والأشخاص و إنما هي ثابتة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، منوها بأهمية دور العلماء والمفكرين والدعاة في النهضة بسنة النبي صلى الله عليه وسلم والدفاع عنها من خلال إشهارها وإذاعتها في المنابر العامة.
وأكد أهمية أن يبين كل شخص حقيقة الإسلام وعدله ووسطيته وأنه وسط في كل الأمور في زمن أُتهم فيه الإسلام بالجمود والرجعية وعدم إعطاء الإسلام للإنسان حقه البشري وأن يتم كل ذلك بدون إفراط ولا تفريط ، وأنه إذا تم تبيين السنة ونشرها وتوضيحها لم يبق لأحد حجة ، مشيداً بجهود العلماء في الدفاع عن الرسول صلى الله عليه وسلم والرد على كل شبهة نشرها المغرضون ، وكذلك دورهم في نشر السنة النبوية الشريفة والرد على كل من استهزأ به صلى الله عليه وسلم والدفاع عن حمى الإسلام ، منوها بواجبهم الذي أدوه على أكمل وجه.
وأوصى سماحته كل مسلم وكل مبتعث على وجه الخصوص أن يكون ممن يدافع عن دين الله ونبيه صلى الله عليه وسلم وأن يحمل هذه الرسالة العظيمة ويوصلها بأفضل طريقة وأن يكون ممن يدعون إلى الله على قدر استطاعته وأن يحاور كل شخص بحسبه محتسبا النية لله في أن يهدي ضال المسلمين.
وأعرب سماحته عن أمله بأن يخدم هذا المؤتمر أهدافه من خلال بحوثه وجلساته المنشورة التي يستفيد منها الجميع.
وأوضح أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية منبر للعلم والتوجيه ولها في هذا الباب ميدان واسع وانعقد فيها مؤخراً مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي والآن يعقد فيها مؤتمر الحوار وأثره في الدفاع عن النبي صلى الله عليه وسلم ودائما يعقد فيها مؤتمرات علميه تثري المجتمع من التوجيه والمعرفة فالجامعة بقيادة مديرها معالي الدكتور سليمان أبا الخيل خطت خطوات في هذه المؤتمرات ، وأرجو لها أن توفق في اختيار المواضيع المهمة والمفيدة التي تعود على الإسلام بخير في هذه المؤتمرات.

يصوت اليوم على مشروع الاستراتيجية الوطنية للشباب

الشورى يناقش مقترحاً بتمليك موظفي الدولة مساكن بأقساط لـ 30 عاماً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131209/Con20131209660499.htm

فارس القحطاني (الرياض)

يستعد مجلس الشورى خلال الفترة المقبلة لمناقشة مقترح قدمه عضو المجلس السابق الدكتور زين العابدين بري خاص باللائحة التنظيمية لبناء وتوزيع المساكن على موظفي الدولة بالتقسيط.

وبين بري أن المقترح يدعو إلى أن تقوم الدولة ببناء وحدات سكنية متفاوتة الحجم تتراوح تكلفتها ما بين 500 ألف إلى مليون ريال، وبيعها لموظفي الدولة فقط بأقساط شهرية لمدة 30 عاما.

ويدعو زين العابدين بري إلى إنشاء هيئة تضم ممثلين لكل من وزارات المالية، الإسكان، الشؤون البلدية والقروية تهتم بتطوير مجمعات سكنية للسكن الخاص.

وكانت لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة قد رأت عدم ملاءمة دراسة المقترح لعدة أسباب، منها أولا قيام وزارة الإسكان حاليا ببناء أكثر من 500 ألف وحدة سكنية سيتم توزيعها على المواطنين سواء موظفي القطاع العام أو الخاص من خلال لائحة تنظيمية (لائحة الاستحقاق) سوف تتضمن كيفية تسديد تكاليف هذه الوحدات على سنوات عديدة، ثانيا استمرار صندوق التنمية العقارية بإقراض المواطنين لبناء سكن خاص بهم أو شراء سكن جاهز على أن يتم تسديد مبلغ القرض على 25 عاما. ثالثا إن إيجاد جهاز إداري جديد لتنفيذ مشاريع الإسكان حسب المقترح سوف يخلق ازدواجية وتعددا في الأجهزة والمرجعية وتكاليف إدارية لا داعي لها، وإن صدور أنظمة الرهن والتمويل العقاري سوف تسهم بدون شك في إيجاد بدائل عديدة أمام المواطن في تملك السكن المناسب له.

كما يصوت المجلس اليوم الاثنين على مشروع الاستراتيجية الوطنية للشباب الذي أوصت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بإجازته، وإنشاء مجلس أعلى للشباب يتولى الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية وخططها والمتابعة والتقويم وتنسيق الجهود والبرامج بين القطاعات المختلفة، وإلزام الجهات ذات العلاقة بما ورد في الاستراتيجية وتوفير متطلباتها المالية والبشرية.

وكذلك يصوت المجلس على اتفاقية إطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين مجلس التعاون لدول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد أن يستمع لتقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأنها، ويناقش المجلس توصية اللجنة الخاصة بالموافقة على مشروع تنظيم الهيئة العامة للأوقاف، إذ حددت اللجنة مهام الهيئة في الإشراف على الأوقاف العامة والخاصة «الأهلية» والمشتركة، الإشراف على أعمال النظار الذين يعينهم الواقفون في حدود ما تقضي به الأنظمة وبما لا يخالف شروط الواقفين أو يدخل في أعمال النظارة، وتتولى الهيئة بحسب مشروع التنظيم المقترح من اللجنة تسجيل جميع الأوقاف بعد توثيقها وحصر الأوقاف الموقوفة وبناء قاعدة معلومات عامة عنها، والنظارة على الأوقاف العامة والمشتركة والأوقاف الخاصة التي لا ناظر لها أو عهد إلى الهيئة بنظارتها، بالإضافة إلى أوقاف مواقيت الحج والعمرة، وتتولى الهيئة أيضا إدارة الأوقاف التي يكون لها ناظر غير الهيئة، بناء على طلب الواقف أو الناظر، الإشراف على أعمال النظار واتخاذ الإجراءات النظامية لتحقيق أهداف الوقف دون الدخول في أعمال النظارة، الموافقة على طلبات إنشاء الأوقاف وتحصيل إيرادات الأوقاف التي تكون الهيئة ناظرة عليها، أو مديرة لها، ومن الموضوعات

المدرجة على جدول أعمال المجلس خلال الجلسة التصويت على وجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع ضوابط ممارسة نشاط التزيين النسائي.
وفي شأن آخر يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بشأن مشروع النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، كما يستمع لوجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مقترح تعديل قواعد إعداد التقارير السنوية للوزارات والمؤسسات العامة بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى، والمقدم من كل من الدكتور محمد آل ناجي، محمد الدهيشي، الدكتور عبدالله العبدالقادر، الدكتور فهاد الحمد، الدكتور عبدالله الحربي بموجب المادة 23 من نظام المجلس.

إمارة الرياض" تكرر رفضها إطلاق المتهمين في "مطاردة اليوم الوطني"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/580049

الرياض - إبراهيم الزاحم
أكدت مصادر مطلعة لـ«الحياة» أن إمارة منطقة الرياض رفضت إطلاق سراح ثلاثة من أعضاء «هيئة الأمر بالمعروف» والمتهمين في قضية «مطاردة اليوم الوطني».
وذكرت المصادر أن ما تم تداوله في الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي استند إلى ما تم نشره من بعض حسابات «تويتر» عن خطاب جرى توقيعه من قاضي المحكمة الجزائية. إذ وافق القاضي على إطلاق أعضاء الهيئة، والمتهمين في قضية «مطاردة اليوم الوطني»، إلا أن إمارة الرياض رفضت إطلاق أي عضو من المتهمين، بسبب أن لديهم تهماً تتعلق بالجرائم الكبرى، والتي جاء منها تزوير المحاضر الرسمية، وهي الجرائم التي يُمنع فيها إطلاق أي من المتهمين، بناء على قرار وزارة الداخلية رقم 1900.
يذكر أن «الحياة» نشرت بتاريخ 2 كانون الأول (ديسمبر) من العام الحالي، عن رفض إمارة الرياض إطلاق أعضاء الهيئة بكفالة، والذي تقدم به فريق الدفاع عن المتهمين من أعضاء «الأمر بالمعروف» في قضية مطاردة اليوم الوطني، والذي أوضحت من خلاله مصادر مطلعة لـ«الحياة»، أن رفض الإمارة صدر بسبب أن القضية التي تم إيقاف أعضاء «الأمر بالمعروف» فيها، والمنظورة أمام ديوان المظالم تضمنت تهماً بالتزوير، وتصنف هذه التهم بأنها ضمن الجرائم الكبرى الموجبة للتوقيف، والمنصوص عليها في قرار وزارة الداخلية رقم 1900.

معلم يعتدي على طالب وتعليم المدينة يحقق

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131209/Con20131209660629.htm

مها البدراني (المدينة المنورة)

تحقق إدارة التربية والتعليم في المدينة المنورة، في شكوى تقدم بها ولي أمر الطالب يزن هشام البدراني، ضد أحد المعلمين في متوسطة عبادة بن الصامت، اتهمه فيها بضرب رأس ابنه في الحائط، ما أدى إلى فقدانه الوعي ونقله إلى المستشفى في حالة من الإعياء الشديد.

وذكر البدراني أنه تلقى اتصالا من إدارة المدرسة أخبروه فيها بضرورة حضوره لنقل ابنه الذي يعيش في حالة غير طبيعية جراء ما تعرض له من المعلم.

وألمح البدراني إلى أنه نقل نجله «يزن» إلى مستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة للاطمئنان على حالة ولده الصحية، مشيرا إلى أن التقارير الصادرة من المستشفى كشفت تعرض ابنه لإصابة في منطقة الرأس، ما تسبب في إعيائه الشديد وترتب على ذلك إصابته بدوار في الرأس واستفراغ أدى لعمل أشعة وتنويمه يوما كاملا حتى استقرت حالته وإعطائه إجازة مرضية لمدة خمسة أيام وتحويله فيما بعد لعيادة المخ والأعصاب لمتابعة حالته الصحية.

وأكد البدراني أنه استفسر من ابنه بعد ان استقرت حالته، عن أسباب ما تعرض له، فأجابه ابنه أن المعلم ضرب رأسه بالجدار مرات عدة، إلى أن فقد الوعي والتوازن، لأن المعلم شك فيه في أنه أصدر ضجيجا في الفصل، لافتا إلى أن ابنه أكد له أنه لم يصدر اي إزعاج في الفصل.

وأفاد البدراني أنه تقدم بشكوى ضد المدرس جراء ما تعرض له ولده، وأحيلت القضية إلى مكتب جنوب تعليم المدينة مطالباً بالتحقيق مع المعلم، مستغربا أنه لا يحدث هذا التصرف من مربي أجيال.

في المقابل، أوضح مدير الإعلام التربوي في تعليم المدينة المنورة عمر البرناوي، أن القضية وصلت وجار التحقيق فيها من قبل لجنة، مؤكدا أنه في حال تبين صحة اتهامات والد الطالب للمعلم، فإن الأخير سيخضع للعقاب وفق الإجراءات المتبعة في ذلك، معتبرا عنف المعلم ليس أسلوب عقاب وغير إنساني.

صحة الرياض: المياه والصرف الصحي أجلت الانتقال إليها.. وستحل قريباً

بيروقراطية الإجراءات تؤخر الاستفادة من مبانٍ صحية انتهى العمل بها منذ عامين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/09/article890989.html

الرياض - عبدالعزيز العنبر

أبدى عدد من سكان حي المرسلات شمال الرياض استغرابهم من بقاء مركز الرعاية الصحية الأولية بالحي في مبنى مستأجر متهالك، رغم أن المبنى الحكومي الجديد المخصص للمركز لا يبعد سوى أمتاراً قليلة، وقد انتهى البناء فيه منذ حوالي السنتين وأصبح جاهزاً للانتقال إليه.

الحيرة نفسها يعيشها سكان حي العريجاء غرب الرياض، حيث أن المبنى الحكومي الجديد المخصص للمركز انتهى العمل به منذ أكثر من عامين أيضاً، وتم ربط المبنى بشبكة التيار الكهربائي، ورغم ذلك لم يتم الانتقال إليه بعد، وبقيت أبوابه مغلقة ومبناه خالٍ دون الاستفادة منه.

وعبر المهندس عبدالعزيز الحمد أحد سكان حي المرسلات عن تذمره من مبنى المركز الصحي المستأجر منذ 10 سنوات بالحي، حيث يضيق المركز بمراجعيه الكثيرين خصوصاً في القسم النسائي منه، فالمبنى عبارة عن عمارة سكنية مستأجرة وغير مهيأة لاستقبال هذا العديد الكبير من المراجعين، بالإضافة لعدم وجود صالات انتظار مناسبة، مما يجعل عدد من سكان الحي يفضلون الذهاب للمستوصفات والمراكز الطبية الخاصة هرباً من الزحام، رغم أن المبنى الجديد الواسع منتهي منذ سنتين.

الحال نفسه متقارب مع الوضع في مركز العريجاء الأوسط الصحي كما يبين مسفر المالكي أحد سكان الحي، حيث أشار المالكي إلى أن المبنى المستأجر للمركز الصحي غير مهيأ لاستقبال أعداد كبيرة من المراجعين، فالمبنى عبارة عن فله ضيقه وزادها تقسيم العيادات ضيقاً، بالإضافة إلى وجود عيادة مكافحة التدخين في المركز، مبدياً استغرابه من البقاء في هذا المبنى المتهالك -على حد تعبيره-، في حين أن المبنى الحكومي الجديد المخصص للمركز انتهى العمل به منذ أكثر من عامين تقريباً.

وأوضح مشرف القطاع الصحي الغربي بمدينة الرياض صالح الزيد بأن المبنى الجديد المخصص لمركز العريجاء الطبي لا يعتبر منتهياً وجاهزاً بالفعل طالما أن القطاع الصحي لم يستلمه بعد، موضحاً أن المبنى الجديد يعاني من عدة مشاكل فنية، حيث لم يتم بعد توصيل المركز بشبكة الصرف الصحي، كما لم تصل المياه للمبنى الجديد، الأمر الذي يحول دون الاستفادة من المبنى الجديد، مشيراً إلى أن المخاطبات مع الجهات المعنية لم تنقطع، لكن بيروقراطية الإجراءات ساهمت في تأخير الاستفادة من المبنى.

إلى ذلك، أجاب مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام الصحي بصحة الرياض سعد القحطاني على تساؤلات "الرياض" بشأن عدم الاستفادة من المباني حتى الآن، حيث أفاد القحطاني أن مبنى المركز الصحي الجديد بحي المرسلات تم استلامه إنشائيا من قبل وزاره الصحة، وتم أطلاق التيار الكهربائي في المبنى، وتم تركيب التجهيزات الطبية، مشيراً إلى أن مشكلة ذلك المبنى الجديد الوحيدة تكمن في عدم إيصال خدمة المياه للمركز حتى الآن، وجاري التنسيق مع شركة المياه الوطنية لإيصالها قريباً، ليتم تشغيل المبنى رسمياً.

كما بين القحطاني أن مبنى المركز الصحي الجديد بحي العريجاء الأوسط تم استلامه إنشائيا أيضاً من قبل وزارة الصحة، وتم إيصال التيار الكهربائي للمبنى، وتركيب كافة التجهيزات الطبية، كما تم توصيل المبنى بشبكة المياه، وتم إيصال المبنى الجديد بشبكة الصرف الصحي، موضحاً بأنه بعد الانتهاء من إيصال شبكة الصرف الصحي بالمركز تم اكتشاف بعض الملاحظات على المقاول المنفذ للعمل، وتلك هي العقبة الحائلة دون الانتقال للمبنى الجديد وتشغيله، مؤكداً بأن العمل جاري على معالجه تلك المشكلات قريباً.

حملة "لا تكن أنانياً فهذا مكاني" تهدف للحفاظ على حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/09/article890967.html

الرياض - علي الحضان

نظمت الإدارة العامة للنادي السعودي التطوعي "انست" وفريق "أتيان" التطوعي بالتعاون مع برنامج الشراكة الطلابية بجامعة الملك سعود حملة تطوعية هي الأضخم في مجالها بالمملكة بالتزامن مع اليوم العالمي لذوي الإعاقة 3 ديسمبر 2013، لتوعية المجتمع بكافة أطيافه بحقوق ذوي الأحتياجات الخاصة حملت عنوان "لا تكن أناني، فهذا مكاني" في مركز "حياة مول" التجاري بمدينة الرياض.

وتهدف الحملة إلى حماية حقوق تلك الفئة من التعدي على كل ما يجعلها تمارس حياتها اليومية بسلاسة سواء في مواقف السيارات المخصصة لهم في الأماكن العامة أو المنحدرات المهيئة لذوي الإعاقة الحركية وغيرها.

شارك في هذه الحملة العديد من الفاعلين والناشطين من ذوي الإعاقة الحركية وكذلك المختصين في الإعاقات الأخرى كالإعاقة البصرية والتوحد وكذلك متلازمة داون.

تميزت هذه الحملة بشموليتها في إشراك الفئات المختلفة من ذوي الاحتياجات الخاصة في مكان وزمان واحد، حيث كان هناك إبراز لمواهب ذوي الإعاقة البصرية من المكفوفين وتجاربهم وكيفية تعاملهم مع التقنيات والاتصال البشري بسلاسة تامة.. إضافة لإلقاء بعض الشعر والقصائد والمقاطع التمثيلية، وكذلك عرض ركن خاص للمبدعة منيرة المحيش وبعض رسوماتها وأعمالها الفنية وهي من أطفال التوحد، وحضور العديد من أطفال متلازمة داون ومشاركتهم هذه الفعالية، إضافة إلى ركن "جربني" لتجربة الكرسي المتحرك والذي حظي بأقبال كبير من زوار الحملة والمتسوقين كي يستشعر الفرد معاناة من يستخدمونه ويستشعروا ما أنعم الله به عليهم من الصحة والعافية.

في نهاية الحملة تم تكريم الرعاة الذين ساهموا في إقامة تلك الفعالية وكذلك تم تكريم المشرفين والمتطوعين والمتطوعات الذين ساهموا في تنظيم ونجاح هذه الفعالية والتي قامت بكاملها على سواعد شبابية "بحته" .

حملة "لا تكن أنانياً فهذا مكاني" تهدف للحفاظ على حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/09/article891027.html

الرياض، تحقيق - سلوى العمران

تذمر العديد من أولياء أمور الطلاب والطالبات من صعوبة مناهج التعليم المطورة، خاصة المواد العلمية -كيمياء، أحياء، فيزياء-، وكذلك الرياضيات واللغة الانجليزية، فيما حلّت المناهج الجديدة للصف الأول متوسط كالكارثة على طلاب المدارس ممن لم يتسن لهم الالتحاق ببرنامج المقرر الجديد للصف الرابع الابتدائي، وهو ما يعني مزيداً من الأعباء والهموم عليهم وعلى أهاليهم، وهنا يبرز السؤال: كيف يتم مواجهة هذه الأوضاع، خاصة مع بداية العد التنازلي للاختبارات النهائية للفصل الدراسي الأول؟.

أولياء أمور يبحثون عن «معلم خصوصي» لفك ألغاز المقرر الجديد

وأرجع أولياء الأمور صعوبة المقررات الجديدة إلى غزارة المعلومات في الكُتب، وعدم ملاءمتها لعمر الطلاب والطالبات، مما يعني تجاوزها لقدراتهم، وبالتالي عدم التكيف معها ومع المعلمين داخل المدارس، كما أن بعض الأمهات يجدن صعوبة في "تفهيم" أبنائهن، وربما لجأن في النهاية إلى "الروابط الإلكترونية" في "الانترنت" -التي يُجيد التعامل معها عدد قليل منهن-، وربما كان "المُعلم الخصوصي" هو الحل المناسب، مما يعني زيادة التكاليف المادية على رب الأسرة.

ولكي نستطيع التغلب على مُشكلة "المناهج المطورة"، لابد من إعادة النظر في تطبيقها، وكذلك على المعلومات الموجودة في الكُتب، فليس من المعقول أن يأخذ الطالب دورساً تفوق عمره وإمكاناته، كما أنه لابد من إعادة تأهيل المعلمين ممن تجاوز خبرته (15) عاماً، والذي تعوّد على نمط معين في عملية الشرح، عبر إدراجه في "دورات تدريبية" تُساعده على تغيير طريقة إيصال المعلومة للطلاب، كما أنه من المُهم تقليل نصاب المعلمين وكذلك المهام المطلوبة عليهم، حتى نضمن إفادتهم لطلابهم دون ضغوطات تُذكر.

صعبة جداً

في البداية التقينا بأمهات الطالبات، حيث قالت السيدة "مشاعل" -ربة منزل متعلمة-: إن المناهج المطوّرة صعبة جداً، وتفوق قدرات الطلاب والطالبات، بل وتتسم بالتعقيد، وغالباً ما أقف عاجزة عن تقديم المساعدة لابنتي، على الرغم من تفوقي في الرياضيات، وكذلك الحال مع ابنتها في المرحلة المتوسطة، مضيفةً أنها تستهلك ساعات طويلة في محاولة يائسة لتجريب طرق متعددة لحل المسائل ومحاولة فهم الدرس، من أجل أن شرحه لابنتيها، حتى تتمكن من حل الواجب، مبينةً أن المعلمات بالكاد يستطعن الشرح ومحاولة إيصال المعلومة، وذلك وفقاً لكلام ابنتها، مشيرةً إلى أنه غالباً ما ينتابها التعب من كثرة محاولات الشرح، وهو ما يعني أن المنهج صعب وطريقة شرح الدرس في الكتاب ليست واضحة أبداً.

يتطلب فهم كُتب الرياضيات المُطورة مجهوداً كبيراً

مستوى ضعيف

وأكدت السيدة "مشاعل" على أنها لا تجد طريقة حل أو شرح وافية، مضيفةً أن الأمر ينطبق على كل المواد، حتى اللغة العربية تم اختزالها في كتاب واحد، ذاكرةً أن الطالبات يشعرن ب"التيه"، وأصبح مستواهن في النحو ضعيفاً جداً، ناهيك عن الإملاء وما أدراك ما الإملاء، إذ لم يعدن يفرقن بين الفعل والاسم والحرف، موضحةً أن اللغة الانجليزية أصبحت أكثر صعوبة، إذ إن هناك نقلة في المنهج تفوق قدرة الطالبات على الاستيعاب، خاصةً لمن لم يتمكن من اللحاق بالمنهج الجديد للصف الرابع، مضيفةً أن المهم لدى المعلمات هو أن الطالبة تجاوب صح وتحل صح، وليس مهماً فهم الدرس.

تعقيد واضح

وأوضحت السيدة "نورة الماجد" أن المناهج الجديدة فاشلة -حسب قولها- بغض النظر عن صعوبتها وسهولتها، مضيفةً: "لم يعد فيها ما يفيد ويضيف لحصيلة الطلاب والطالبات، خاصة إذا ما قورنت بالمناهج القديمة"، مبينةً أنها تتسم بالتعقيد لدرجة أن أولياء الأمور أصبحوا يلتمسون العذر لأبنائهم في عدم رغبتهم في الدراسة، ذاكرةً أنه عندما يلجأن إلى المعلمات يجدنهن يشعرن بعدم الرضا وخيبة الأمل، ويحاولن التخفيف من وطأة الأمر على الأهالي، مؤكدةً على أنه ليس لديهن حل دائم، ويكتفين بتأييد الشكوى والتماس العذر للطالبات، لافتةً إلى أن الأمهات بدأن يشعرن بالتعب، على الرغم أنهن درّسن أبناءهن الكبار، واستطعن الشرح لهم وإفهامهم، وكانوا متفوقين.

وأضافت: هذا الجيل كان الله بعوننا في تربيتهم، حيث إن هناك عدم اهتمام بالمعلومة وبالأساسيات، ذاكرةً أن جل تركيز المنهج على المهارات والتفكير لكن دون محصلة إيجابية.

تعليم عالمي

وقالت السيدة "عدلا الحربي": إن المناهج تتسم بالصعوبة وعدم المنطقية كما في الصف أول ثانوي وأول متوسط، وكأمهات لم نعد نستطيع مساعدة أبنائنا وبناتنا إلاّ عن طريق الروابط الالكترونية أو المدرس الخصوصي، مضيفةً أن تغيير الرموز باللغة الانجليزية وكذلك الأرقام عقّد الأمر عليهم، مبينةً أن الدور يقع على عاتق المدرسة في تبسيط المادة ووضع عامل مساعد لفهم المادة، ذاكرةً أن الهدف من المقررات المطورة هو جعل التعليم عالمياً وهذه نقلة كبيرة على المعلمات والأهالي، مشيرةً إلى أن هناك متوسطة كل البنات ضعيفات بالرياضيات إلاّ عدد لا يقارن مع الأجنبيات، وهذا أمر مؤسف.

دورات تدريبية

وأشارت السيدة "هاجر السيف" إلى أنها تجد صعوبة في حل المسائل لابنها في مادة الرياضيات للمرحلة الابتدائية، بينما سابقاً لم تكن تجدها، واذا استعصى عليها الحل تخطر المعلم من خلال ابنها أنها لم تتمكن من معرفة الحل، مضيفةً أن بعض المعلمين والمعلمات ليس لهم دور أساساً أثناء الحصة، بل إن بعضهم لا يعرف حلول المسائل، مُشددةً على ضرورة تأهيل المعلمين عبر دورات تدريبية ليتمكنوا من القدرة على الشرح وإيصال المعلومة بشكل صحيح.

وذكرت السيدة "تهاني السيف" أنه من ناحية التلاميذ يستطيعون الفهم والاستيعاب من المعلم، لكن الأمهات تغيرت عليهن صيغة الأسئلة، والكتب لا يوجد بها شرح واف، متسائلةً: كيف تستطيع تفهيم ابنها؟، مبينةً أنها تلجأ للبحث في "الانترنت"، أو سؤال صديقاتها المعلمات، مشيرةً إلى أنه يتوجب أن يكتب الطالب الشرح في الدفتر، بحيث يمكن للأم شرح الدرس، مؤكدةً على أنه لا يوجد في الوقت الحالي دفتر ولا كتب توضح الدروس، مما يعني أن الأهالي لن يتمكنوا من مساعدة أبنائهم وبناتهم في الدراسة والاستذكار، متأسفةً على أن بعض الطلاب عندما لا يفهم الدرس يرفض بعض المعلمين إعادة الشرح؛ لأنه يستهلك وقت الحصة!.

تطوير المعلم

وحول رأي المعلمات، تحدثت "هنادي" -معلمة حاسب آلي- قائلةً: إن المشكلة ليست في المناهج، فالمعلمات يرونها سهلة، لكن المشكلة في المرحلة الابتدائية، حيث يعتمد نجاح الطالبة على التقويم وليس الاختبار التحريري، مما يعني أن التقدير يعود إلى المعلمة التي لا تتوانى عن مساعدة الطالبة على اجتياز المرحلة دون قناعتها بأنها تستحق النجاح، بمعنى أن الطالبة تُقيّم في مهارة واحدة، فإذا أتقنتها لا تعيدها، وكثيراً ما تلجأ المعلمات وتفادياً لإجراءات رسوب الطالبة كما هو متعارف عليه "تدفها" -أي تنجحها-، حتى إذا ما انتقلت إلى المرحلة المتوسطة بدأت معاناتها مع المناهج الجديدة، وكذلك معاناة الأهالي، ذاكرةً أن الاختبار يجعل الطالبة تدرس جميع المهارات، مبينةً أن أغلب الأمهات يشتكين من صعوبة المناهج، وأنهن لا يستطعن شرح الدروس، فيضطررن للاستعانة بالمدرس الخصوصي.

وأضافت: الوزارة عملت على تطوير كل شيء من مناهج ومعامل وغيرها، ونسيت الأهم وهو المعلم، إذ يفترض قبل تطوير المنهج تطوير مُربي الأجيال، خاصةً ممن قضى أكثر من (15) عاماً في التدريس.

معلومات كثيرة

وأوضحت المعلمة "عهود العشيوي" -معلمة رياضيات- أن المناهج المطورة لا ترى فيها صعوبة، وأنه على العكس من ذلك ترى أن طريقة العرض أسهل من قبل، وفيها إرشادات ومعلومات رائعة لكنها كثيرة، بحيث لا يمكن للمعلمة تغطية المنهج كاملاً، مضيفةً أن المعلمات عليهن ضغط دائم في المنهج، فأي غياب أو ظرف يؤثر عليهن، مؤكدةً على أنه يوجد قصور في تأهيل المعلمين والمعلمات، وكذلك قصور في تدريبهم، والذي يفترض أن يكون قبل تطبيق المنهج وهذا شيء مفقود، مبينةً أن هذا العام طبقوا منهجاً مطوراً في الإنجليزي بعد بداية الدراسة بحوالي أسبوعين، بعد أن بدأت الدراسة

بالكتب القديمة وبدون تأهيل للمعلمة، ذاكرةً أن ردة فعل المعلمات كانت في حالة ذهول واضطراب، مؤكدةً على أنه حالياً بدأوا بتقديم دورة لمعلمات الانجليزي بعنوان: "كيف تدرسين المنهج المطور؟".

حققن برونزية "ابتكار 2013"

سعوديتان تبتكران تطبيقاً يساعد أطفال التوحد على تنمية مهارات التخاطب

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/09/article891093.html

الرياض - راشد السكران
حققت المخترعتان السعوديتان أسماء بنت إدريس فطاني، وأفراح بنت عبدالوهاب مشاط، الميدالية البرونزية في معرض "ابتكار 2013" الذي نظمته مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع "موهبة" وشركة أرامكو السعودية، عن ابتكارهما المقدم بعنوان " Talk The Talk" وهو عبارة عن تطبيق للأجهزة الذكية يساعد على تنمية مهارة التخاطب لدى أطفال التوحد بفعالية أكبر.
وقد حمل الابتكار رقم (31716) في المعرض الذي أقيم مؤخراً واحتضنه مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض، واستمر لمدة خمسة أيام، وشارك فيه أكثر من 200 مبتكر ومبتكرة.
وذكرت المبتكرتان أن هذا الاختراع يتميز عن التقنية السابقة بأنه أول تطبيق من نوعه، مشيدتان بمعرض ابتكار 2013 الذي يعد نقلة نوعية للمشاركين والمشاركات،
وأكدت أسماء وأفراح أنهما تتطلعان للعالمية من خلال ابتكارهما، وعبرن عن سعادتهن بمشاركة أبناء وبنات الوطن في هذا العام.

1.2 مليار ريال لمستفيدي الضمان وإضافة 15.29 ألف متعفف

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

الرياض - واس
بلغ مجموع ما خصصته وكالة الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية لمستفيدي الضمان الاجتماعي ومستفيداته من معاشات لشهر صفر من هذا العام 1435هـ (1.206.759.108) ريالات، شملت (836779) حالة ضمانية.
وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة خالد الثبيتي أن المبلغ أودع في حسابات المستفيدين والمستفيدات من معاشات الضمان الاجتماعي مطلع شهر صفر، حيث بدأ السحب من هذه المبالغ عن طريق بطاقات الصرف الآلي كالمعتاد للمستفيدين.

وأشار إلى أنه تم في هذا الشهر إضافة (15298) حالة ضمانية جديدة من المتعففين والمستحقين من مختلف الفئات التي تشملها خدمات الضمان الاجتماعي، وذلك في جميع مناطق المملكة من خلال مكاتب الضمان الاجتماعي وعددها (97) مكتبًا و(10) وحدات خدمات ضمانية.

وقال إنه نظرًا لأن جل ما يصرفه الضمان الاجتماعي هو من أموال الزكاة فإن وكالة الضمان الاجتماعي تقوم شهريًا وبشكل مستمر بدراسة بيانات المستفيدات والمستفيدين من الضمان الاجتماعي وتحليلها بواسطة البحث الآلي والتعاملات الإلكترونية، مشيرًا إلى أن هناك عددًا من الحالات المسجلة بلغت (6936) حالة لم تدرج ضمن المستفيدين والمستفيدات، وذلك إما بسبب وفاة المستفيد، أو الزواج، أو زيادة الدخل، أو زيادة عدد العمالة التي على كفالة المستفيد، أو عدم ثبوت الطلاق، كما أن الشروط لم تنطبق على (829) حالة من الحالات الجديدة، حيث لم يتم تسجيلها.

لجنة عليا لإعادة هيكلة مؤسسات الدولة ونظام الموظفين

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م

اضغط هنا

سعيد الزهراني - الطائف

تعكف لجنة عليا مكونة من 9 مسؤولين جميعهم بمرتبة وزير والمرتبة الممتازة على دراسة شاملة لإطلاق مشروع وطني متكامل تحت مسمى «مشروع التنظيم الإداري للأجهزة الحكومية»، يهدف المشروع إلى إعادة الهيكلة الإدارية لمؤسسات الدولة، ودراسة نظام الموظفين، وحجم الوظائف وأعداد الموظفين ومدى الحاجة إليهم، ومدى حجم كل مصلحة أو وزارة قياسًا للمهام المنوطة بها، والنسبة والتناسب للرتب والمراتب. وتتم الدراسات الميدانية للمشروع من خلال فرق عمل فنية متخصصة، تشارك فيها وزارة الخدمة المدنية، ووزارة المالية، ومعهد الإدارة العامة، وممثلون عن الجهات التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

تجدر الاشارة إلى أن مشروع التنظيم الإداري للأجهزة الحكومية بشكل عام يهدف إلى تطوير الجهاز الحكومي وتحديثه، كما يسعى إلى تحقيق رفع كفاءة وفاعلية الأداء في الأجهزة الحكومية، وتطوير الأنظمة واللوائح المالية وخفض وترشيد تكاليف أداء العمل الحكومي، وتطوير الأنظمة واللوائح الوظيفية وتفعيل تطبيق مبدأ الجدارة في التوظيف، ورفع مستوى أجهزة الرقابة والمساءلة الإدارية، وتخصيص أقصى ما يمكن من الخدمات الحكومية، وإدارة ما يلزم إدارته من النشاطات الحكومية بأسلوب الإدارة التجارية، والتوسع في إدخال أنظمة الحاسب الآلي بكثافة في الأجهزة الحكومية.

"العدوان لـ"الوطن": مقاومة "عنيفة" لـ"تطوير القضاء

عرض مشروع الملك للمرة الأولى في مؤتمر عالمي بدبي

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=170457&CategoryID=5

الطائف: ساعد الثبيتي

بينما تستعد وزارة العدل لعرض مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء في المؤتمر العالمي للقضاء المنعقد في دبي يوم غد، كشف المشرف على المشروع المهندس ماجد العدوان أن مشروع الملك عبدالله، وجد مقاومة عنيفة من بعض الذين يقلقهم التطوير، خاصة أنه يكشف ضعف الأداء والتأخر عن الدوام، بحسب تصريح أدلى به لـ"الوطن" أمس.

وعن تسرب القضاة من المرفق العدلي بعد مشروع التطوير، قال العدوان: "التسرب محدود جدا ولا يكاد يذكر، بل لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة إلا أن المقاومة عنيفة"، مشيرا إلى أن المشروع الذي بدأ بكتابات العدل أسهم في رفع سرعة إنجاز العمل في كتابة العدل والقيد. وأضاف العدوان: "الوزارة ولأول مرة ستعرض مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء في المؤتمر العالمي الذي سيعقد يوم غد في دبي ويشهد عرض أبرز المشاريع التطويرية للقضاء في العالم".

وكان المهندس العدوان قد كشف عبر صفحته في "تويتر"، عن أبرز ملامح المشروع وإنجازاته، المتضمنة إيجاد العديد من تقارير الأداء للقضاة وسرعة إنجازهم، وبدء العمل على مشروع مدونة الأحكام القضائية، إذ يعمل عليها 10 من أميز قضاة المملكة.

في الوقت الذي تستعد فيه وزارة العدل لعرض مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء في المؤتمر العالمي للقضاء الذي سيعقد في دبي غدا، كشف المشرف على المشروع المهندس ماجد العدوان أن مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء وجد مقاومة عنيفة من البعض الذين يقلقهم التطوير، وخاصة أن المشروع يكشف ضعف الأداء والتأخر عن الدوام.

وقال العدوان لـ"الوطن" أمس، إن وزارة العدل وللمرة الأولى، ستعرض مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء في المؤتمر العالمي الذي سيعقد في دبي ويشهد عرض أبرز المشاريع التطويرية للقضاء في العالم.

وعن تسرب القضاة المقاومين للتطوير قال العدوان إن التسرب محدود جدا ولا يكاد يذكر، بل لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، إلا أن المقاومة عنيفة، مشيرا إلى أن المشروع الذي بدأ بكتابات العدل أسهم في رفع سرعة إنجاز العمل في كتابات العدل والقيد.

وكان المهندس العدوان قد فتح بابا للتواصل مع المواطنين عبر حسابه في موقع تويتر، كشف من خلاله للمواطنين عن أبرز ملامح مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، مشيرا إلى أن وزارة العدل كانت خلال الفترة الماضية معنية ببناء أنظمتها الإلكترونية، مبينا أن هذا العام هو عام الربط مع الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص.

وحملت تغريدات العدوان التي أبدى من خلالها حرصه على مقترحات المواطنين لدراستها والاستفادة منها، بعض مؤشرات إنجاز المشروع ومنها إيجاد العديد من تقارير الأداء التي توضح أداء القضاة وسرعة إنجازهم والتي ستزود بها إدارة التفتيش القضائي في المجلس الأعلى للقضاء، وبدء العمل على مشروع مدونة الأحكام القضائية الذي يعمل عليه 10 قضاة من أميز القضاة في المملكة لاستخلاص الأسانيد التي سببها القاضي وهي عبارة عن أسانيد شرعية ونظامية ستكون متاحة للقاضي عند إصداره حكما جديدا.

إلزام شركة ألمانية بِرَدّ 93 مليونًا لسعودي

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/09/1018995

الرياض – عبدالله الغنمي
نفّذ قاضي التنفيذ في محكمة الرياض، أمس، حُكماً لديوان المظالم تضمَّن إعادة أكثر من 25 مليون دولار أمريكي (أكثر من 93 مليون ريال) من شركة ألمانية تعمل في المملكة ضمن الاستثمار الأجنبي لشريك سعوديٍّ. وطبقاً لمصادر قضائية؛ فإن نزاع الشريكين استمرَّ أكثر من عام في ديوان المظالم، قبل أن يصدر الحكم في ذي الحجة الماضي.
وأوضحت المصادر أن الشريك السعودي قدَّم الأوراق التي تثبت حقه في جمهورية ألمانيا الاتحادية مصدَّقةً من الجهات الرسمية في المملكة. وهو ما دعا قاضي التنفيذ إلى الحجز على حسابات الشركة الألمانية وإيقاف خدماتها وحجز مصانعها في المملكة.
وقد حاولت الشركة منازعة التنفيذ، لكن قاضي التنفيذ ثبَّت الحكم وأمر بتسديد المبلغ.

اعتبرها قرينة على الإثراء غير المشروع .. نائب ° نزاهة«

إقرار ° الذمة" يلزم المسؤولين بإيضاح ممتلكاتهم الخاصة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/09/article_806153.html

محمد العوني من الرياض
أكدت هيئة "نزاهة" أن لائحة إقرار الذمة المالية ستكون قرينة من قرائن الإثراء غير المشروع عند الضرورة.
وقال الدكتور عبد الله العبد القادر نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لقطاع حماية النزاهة، إن لائحة إقرار الذمة المالية تلزم فئات من المسؤولين بإيضاح ممتلكات المسؤول الخاصة وقدرته على توليد الدخل ويتابع عند دخوله للخدمة كل ثلاث سنوات وعند خروجه منها. ووصف اللائحة بأنها من أساليب الحث على النزاهة، مؤكداً أن الهيئة أعدت اللائحة وتنتظر إقرارها بعد أن رفعت لمقام خادم الحرمين الشريفين، وشدد على أن حماية النزاهة ومكافحة الفساد مسؤولية الجميع.
وأشار نائب رئيس "نزاهة"، على هامش افتتاحه أمس فعاليات اليوم الدولي لمكافحة الفساد الذي تقيمه الهيئة في جامعة اليمامة، إلى أن الفساد لا بد أن يكون في أقل صوره وأدنى مراحله في السعودية، متمنياً أن تكون النزاهة في أعلى مراتبها من منطلق أن السعودية قبلة ملايين المسلمين الذين يتوجهون إليها كل يوم.

وبين أن مشاريع الإصلاح التي بدأها خادم الحرمين الشريفين في السعودية وجهود التنمية من بناء وإنشاء وطرق وبنية أساسية وتحتية تستلزم جهود مكملة لراحة ومصلحة ورفاهية المواطن، مشيراً إلى أن تنمية العقل والفكر وبناء الأجيال الصاعدة التي تهتم بمشكلات المجتمع هي التحدي الحقيقي والكبير عندما نريد لبلدنا دورا في الريادة والقيادة وأداء أعماله.
من جهته، تحدث الدكتور موسى العويس مدير إدارة التوعية والإعلام في "نزاهة" عن الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وتنظيم الهيئة، وذلك خلال ورشة العمل التي أعقبت الافتتاح وتناولت دور الإعلام في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد.
وأوضح الدكتور عبد الرحمن الحبيب الباحث والكاتب الصحافي أن بعض مواد لوائح نظام المطبوعات والنشر ولائحته التنفيذية فضفاضة، مبيناً أنه لا توجد مادة واضحة في الأنظمة الإعلامية المحلية تعطي الحق للوصول للمعلومات ومحاسبة الموظف الذي يعرقل أو يمنع الإعلامي من الوصول إليها، ولفت إلى أنه ليس من المستغرب أن تظهر الاتهامات المجانية إذا كانت لا توجد مادة واضحة تحمي من يتعرض للاتهام سواء في نظام المطبوعات والنشر أو لائحته التنفيذية. وأضاف: "تفتقر وسائل الإعلام للتقارير والمقالات المكاشفة التي تسمي الأشياء بأسمائها دون مواربة أو كلام عام، وتوضح ما لا نعرفه عبر الوصول إلى الملفات البيروقراطية والمناقصات والصفقات المختبئة وراء غبار الأرفف أو الأدراج المقفلة، والمقصود هنا الشفافية المسؤولة والمهنية الجادة".

مجلس الوزراء يقر تعديل "حافز" ليشمل العاطلين ونزلاء "الرعاية"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/580622

الرياض - «الحياة»
أقر مجلس الوزراء في جلسته أمس (الإثنين) استحداث برنامج «حافز» المخصص للفئة التي تعاني من صعوبة الحصول على عمل، وتراوح أعمار أفرادها بين 35 و60 عاماً، إذ سيمنحون مخصصات مالية من دون إلغاء إعانة البحث عن عمل، التي تبلغ 2000 ريال للشباب الذين تراوح أعمارهم بين 20 و35 عاماً. ويوفر التنظيم المستحدث مخصصاً مالياً شهرياً للمستفيدين منه لمدة عام هجري، يبلغ في الأشهر الأربعة الأولى 1500 ريال شهرياً، ثم 1250 شهرياً في الأشهر الأربعة التالية، ويصل إلى ألف ريال شهرياً خلال الأشهر الأربعة الأخيرة، إضافة إلى دعم الحصول على وظائف.
(للمزيد)
وأوضح وزير العمل رئيس مجلس إدارة صندوق تنمية الموارد البشرية المهندس عادل فقيه أن اهتمام القيادة بفئات المجتمع وإقرارها المخصص المالي يسهم في تحفيز الحراك الوظيفي في سوق العمل لاستيعاب شريحة أكبر وفئات عمرية عدة من أبناء الوطن وبناته.
وقال إن المخصص الجديد يشمل الفئة العمرية من 35 إلى 60 عاماً، كما يمكن أن يستفيد منه الشباب الذين انقطعت عنهم إعانة الـ2000 ريال عندما تنطبق عليهم شروط «صعوبة البحث عن عمل»، ويمكنهم تقاضي دعم «صعوبة البحث عن عمل» بقيمة 1500 ريال ثم 1250 ثم 1000 ريال. ويسمح البرنامج الجديد للمقيمين في دور الرعاية بالاستفادة من المخصص المالي، وخدمات طاقات للتدريب والتوظيف، إضافة إلى المخصص الشهري.

مطالبات بالموافقة على إدخال الأدوية للمرضى

سجين سعودي خامس بالعراق يتعرض للتعذيب بسبب "جوال"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/10/article891220.html

عرعر - جاسر الصقري

عزل سجين سعودي خامس في زنزانة انفرادية بسجن الرصافة الرابعة في بغداد وتعرض للضرب والتعذيب لينضم إلى 4 آخرين سحبوا بالقوة الجبرية تحت التعذيب وتم إيداعم في محاجز انفرادية بتهمة وجود جوال لدى أحد السجناء.

وقال المحامي حامد أحمد مسؤول مكتب المحاماة الموكل بالترافع عن عدد من السجناء السعوديين بالعراق ل"الرياض" إن أحد المحامين بالمكتب توجه لسجن الرصافة الرابعة الأحد وقابل مدير السجن أحمد فرحان وقدم طلباً لإخراج السجناء من المحاجز الانفرادية وعدم تعذيبهم وضربهم، فرد عليه بأنه تم إضافة السجين الخامس عبدالله المالكي قبل ثلاثة أيام للأربعة السابقين والذين تم عزلهم بالقوة قبل أسبوع تقريباً بسبب وجود جوال لدى أحد السجناء، وأكد له أن التحقيق معهم بأمر من وزير العدل العراقي.

وأضاف أنه تم مقابلة السجين السعودي ناصر مبارك معجب والذي طالب بعودته لسجن سوسه في كردستان العراق لحسن المعاملة هناك بعد أن تم نقله إلى سجن الرصافة الرابعة منذ عدة أشهر، لافتاً إلى أن "معجب" يقبع في السجون العراقية منذ أكثر من ستة سنوات ومحكوم عليه ب15 عاماً بتهمة دخول البلاد بطريقة غير شرعية، وهو مشمول في العفو الخاص من ضمن قائمة ال24 سجيناً سعودياً وينتظرون قرار الحكومة النهائي.

وذكر المحامي أحمد أن اثنين من السجناء السعوديين تمكنوا من الحصول على نظارات طبية، فيما ينتظر 7 محتجزين آخرين السماح بدخول عكاكيز طبية لا تزال في مكتب البحث الاجتماعي.

وأشار إلى أن عددا من السجناء يناشدون سفارة المملكة العربية السعودية لدى الأردن بمخاطبة وزارة العدل العراقية بشأن الخمسة سجناء المعزولين تحت التحقيق والتعذيب، وطالب عدد آخر بالتدخل من أجل موافقة مدير دائرة التسفيرات العراقية مرتضى نعيم الوائلي على دخول الأدوية لسجن الرصافة، حيث يعاني العديد منهم من مشاكل صحية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إلزام القضاة بالالتحاق بدورات تدريبية

"المظالم": نواجه تحديا لإثبات سلامة القضاء وسرعة الإنجاز

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/10/article_806419.html

عبد السلام الثميري من الرياض

أكد الشيخ علي الحماد نائب رئيس ديوان المظالم، أن الديوان أمام تحدٍّ صعب للوصول إلى عدالة ناجزة، وسلامة القضاء وإجراءاته، وسرعة الفصل في القضايا وإنجازها، إضافة إلى تحدٍّ آخر وهو تحقيق تطلعات خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء، وهذا يحملنا مسؤولية جسيمة وكبيرة. ألزم ديوان المظالم القضاة والعاملين في الديوان بالالتحاق بدورات تدريبية متخصصة بحسب العمل المنوط بكل قاضٍ وموظف، حيث خصَّص لهم عددا من الدورات التدريبية المتنوعة.
وأضاف الحماد خلال حديثه للقضاة عند افتتاحه الدورات التدريبية لمنسوبي ديوان المظالم أمس الأول، أن العنصر البشري أساس كل مجال، فالقاضي هو الركن الأساسي لتطوير القضاء، مبينا أن التدريب فرصة لتطوير المهارات وخاصة في مرفق القضاء فرئاسة الديوان أمام مسؤولية.
من جانبه، أكد الشيخ الدكتور خالد محمد اليوسف عضو لجنة التدريب والتطوير، أن الديوان يهدف من خلال التدريب والتطوير إلى تأهيل القضاة ومعاونيهم وتطوير أدائهم، مبيناً أن ذلك يقوم على أساس رؤية واضحة تتمثل في ضرورة أن يكون التدريب شاملا ومتخصصا ومستمرا.
وأوضح اليوسف أن خطة التدريب شملت في كل عام الكادر القضائي والإداري على حد سواء، مشيرا إلى أن بناء الخطة من حيث الموضوع يعتمد في المقام الأول على أنها برامج تدريبية متخصصة بحسب العمل المنوط بكل قاض وموظف.
وقال اليوسف: "إن البرامج شملت استمرار التدريب ليواكب تطورات العمل القضائي بشقيه الموضوعي والإجرائي، ويزيد من تطوير أداء القضاة والموظفين، كما روعي في بناء خطة التدريب لهذا العام عمليات التقويم المستمر للخطة السابقة، واهتمامها بخطة التدريب القضائي بالبرامج المتعلقة بإجراءات نظر الدعوى مع اعتماد المنهج التطبيقي واستعراض الوقائع والمبادئ القضائية". وأشار إلى أن عدد المستفيدين من التدريب من القضاة بلغ 439 في العام الماضي، بواقع برنامجين لكل قاض بما مجموعة 52 برنامجا موجها إلى القضاة، بينما تستهدف خطة هذا العام عدد 485 قاضيا بواقع برنامجين لك قاض، بما مجموعة 56 برنامجا. وأوضح أن ذلك يأتي إضافة إلى الورشة التدريبية وحلقات النقاش المتخصصة التي تقام على هامش الخطط التدريبية لمدارسة النوازل القضائية، واستحضار المبادئ التي ينطبق عليها إشراف اللجنة على قرابة 15 ورشة تدريبية في العام الماضي، إضافة إلى دبلوم القضاء الإداري للقضاة الجدد الذي يعتبر مبادرة نوعية في التدريب بديوان المظالم، حيث يعد تدريبا متخصصا في كل فصل دراسي يرتكز على السعي إلى تزويد القاضي الجديد بما يحتاج إليه للإلمام بأنواع القضايا أمام الديوان بتطبيقاتها وتهيئته قضائيا.
وذكر أنه استفاد من التدريب خلال ثلاثة فصول دراسية 75 ملازما قضائيا، إضافة إلى أن الخطة التدريبية الإدارية شملت برامج للوظائف الإشرافية تعنى بتعزيز القدرة على توزيع العمل على الموظفين، ومعرفة أسس تقويم أداء الموظف والاستفادة من القدرات على أعلى حد ممكن، وكذلك برامج للوظائف الإدارية العامة التي تهتم بتنمية قدرات الموظف وزيادة إنتاجيته.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

دراسة تؤكد انتشاره أكثر من ذي قبل

• الواسطة" تتصدر أعلى درجات الفساد بـ92 ٪

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/10/article_806467.html

علي آل جبريل وعبد الرحمن العقيل وصالح الحيدر من الرياض
كشفت دراسة حديثة أن انتشار الفساد في السعودية الآن أكثر مما كان عليه قبل سنوات، مؤكدة أن الفساد ينتشر في المستويات الإدارية العليا والوسطى الحكومية أكثر منه في المستويات الدنيا.
يأتي هذا التشخيص لمظاهر الفساد في السعودية في وقت ليس ببعيد عن إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد قبل ثلاث سنوات بتاريخ 1432/4/13هـ، التي تهدف إلى مكافحة الفساد الحكومي ورصده، لتساند عمل هيئتي الرقابة والتحقيق وديوان المراقبة العامة.

في حين أوصت الدراسة الخاصة بمنتدى الرياض الاقتصادي التي حملت عنوان "الفساد الإداري والمالي.. الواقع والآثار وسبل الحد منه" للباحث الدكتور أحمد الصقيه، بربط أجهزة مكافحة الفساد في المملكة بخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز مباشرة وليس الأجهزة التنفيذية في الدولة، مما يمكنها من أداء عملها بفاعلية.
وأظهرت الدراسة أن درجات انتشار الفساد المالي والإداري تتمحور حول الواسطة بنسبة 92.1 في المائة، و 80.8 في المائة في إساءة استخدام النفوذ، مشيرة إلى أن أهم أسباب انتشار الفساد يعود إلى ضعف الوازع الديني بنسبة 87.8 في المائة.
وأوصت الدراسة بتعديل نظام مجلس الشورى ومنحه صلاحيات التحقيق والمساءلة، وسرعة البت في قضايا الفساد، من خلال القضاء على بطء إجراءات التقاضي الذي يؤخر حسم القضايا.
ودعت توصيات الدراسة إلى إيجاد نظام متابعة ومراقبة محكم لتنفيذ المشروعات الحكومية، حيث يعد التلاعب في العقود الحكومية من أهم مظاهر الفساد في المملكة، خصوصاً في مشاريع المناطق الريفية وبناء المرافق العامة الكبيرة كالمطارات والسدود والطرق السريعة وعقود المعدات الكبيرة وغيرها، وهي المشاريع التي يكثر فيها الفساد.
وطالبت التوصيات بتطبيق الحكومة الإلكترونية في المناقصات الحكومية لإغلاق ثغرات ترسية المشاريع لغير مستحقيها، واستخدام مواقع الأجهزة الحكومية في الإنترنت لتبسيط وتسهيل الإجراءات وتسجيلها بما لا يتيح للعنصر البشري التدخل، مما يقلل من فرص ممارسة الفساد، والتركيز على التعليم والتدريب على علوم تقنية المعلومات والاتصالات واستخداماتها باعتبارها من أهم الوسائل لتحقيق التنافسية العالمية، وتنظيم عملية بيع عقود الباطن وفق الشروط الملزمة.
وأكدت الدراسة أهمية توفير الحماية للمبلغين عن الفساد وتحفيزهم، من خلال سن القوانين التي توفر الحماية لهم وتشجع كل من يرى فساداً أن يقوم بالإبلاغ عنه، وإلزام الشركات بالتشريعات المحاسبية التي تمنع الرشوة، خصوصاً أن الرشوة تعد أحد أهم مظاهر الفساد المنتشرة في البلاد.
وحثت الدراسة، على العمل على دعم النزاهة ومكافحة الفساد بإدخالها في المناهج التعليمية، ودعم كل الجهود لاستخدام وسائل تعليمية حديثة ومتجددة تناسب العصر وتهتم بمناهج التربية على القيم الإسلامية والتربية الوطنية في كل مراحل التعليم.
وأكدت أهمية دراسة مستوى تكلفة المعيشة المناسب للمواطن الموظف بالأجهزة الحكومية بما يتناسب والعيشة الكريمة، خصوصا مع ارتفاع الأسعار، وبالتالي تكلفة المعيشة، مما يدفع بعض الناس إلى البحث عن مصادر للدخل قد تكون غير مشروعة وتصب في الفساد الإداري والمالي.
وشددت الدراسة على أهمية إيجاد مؤشر بيئة الأعمال لقياس بيئة الأعمال بالمناطق الإدارية في المملكة، وتفعيل دور الرقابة الداخلية في أجهزة الدولة باستكمال إنشاء وحدات الرقابة الداخلية التي من المقترح أن تتبع مباشرة رئيس ديوان المراقبة العامة.
وتضمنت توصيات منتدى الرياض الاقتصادي حول الفساد الإداري والمالي في المملكة، المطالبة بعمل نموذج لقياس الفساد في المملكة العربية السعودية، والتنسيق بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وأجهزة مكافحة الفساد الأخرى، مشددة على عدم منح الاستثناءات والحصانات للمسؤولين إلا لتحقيق العدالة، وتفعيل التوعية والتثقيف للمواطنين بأشكال الفساد الأكثر انتشاراً، ومنها الرشوة والتزوير وسوء استخدام النفوذ والواسطة والمحسوبية، والعمل على تحقيق الشفافية والوضوح في المعاملات والمناقصات والمشتريات الحكومية.
وطرحت الدراسة أربع مبادرات وآليات لتنفيذها بهدف مكافحة الفساد والحد منه، أولها تحديث الأنظمة ذات العلاقة المباشرة بمكافحة الفساد ومواءمتها مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويتم تنفيذ المبادرة من خلال دراسة عناصر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ودراسة كافة الأنظمة الجنائية المتصلة بجرائم الفساد واقتراح ما يلزم لتحديثها.
وتتعلق المبادرة الثانية بتعزيز دور مجلس الشورى وتفعيل دور أجهزة الرقابة الإدارية والمالية، من خلال منح مجلس الشورى الحق في مناقشة الحسابات الختامية للدولة والصناديق الاستثمارية ومشروع الموازنة العامة قبل إقرارها من مجلس الوزراء، علاوة على منحه صلاحية مساءلة الأجهزة الحكومية عن أدائها ومساءلة القيادات العليا، وتعزيز المكانة التنظيمية للأجهزة الرقابية وربطها إدارياً بالملك، ومنحها استقلالية من الأنظمة المالية والإدارية الحكومية وعدم إخضاعها لنظام الخدمة المدنية.
واقترحت المبادرة الثالثة إطلاق بوابة إلكترونية عامة لاطلاع المجتمع وتوفير المعلومات له عن كافة العقود والمشاريع الحكومية بتفاصيلها، ويتم تنفيذها عبر آليات تتضمن إنشاء بوابة إلكترونية بمواصفات عالية وتقسيمها بحسب الجهات الحكومية، ووضع تنظيم يبين المعلومات المطلوبة وكيفية إدراجها في البوابة، على أن يتم تحديث المعلومات بشكل شهري

تحت مسؤولية رئيس الجهة القائمة على المشروع، وتتولى هيئة مكافحة الفساد مسؤولية متابعة استيفاء كافة الجهات الحكومية المعلومات المطلوبة.
وتتعلق المبادرة الرابعة بتطوير أدوات اختيار القيادات الإدارية ومساءلتها، وتتضمن آلية تنفيذها إيجاد معايير دقيقة ومدروسة لاختيار تلك القيادات، وتفعيل دور مجلس الشورى في اختيار القيادات، وضرورة الربط بين التجديد للمسؤولين وبين أدائهم الوظيفي، وتفعيل إقرار الذمة المالية.

وأوضحت الدراسة للباحث الدكتور أحمد الصقيه، أن مخالفة الأنظمة من خلال الرشوة والتلاعب بالعقود وتسهيل المعاملات من أكثر مظاهر الفساد انتشارا، كما أوضحت أن من أهم العوامل المساعدة على الانتشار ضعف الوازع الديني والتساهل مع مرتكبي الفساد وغياب الشفافية والوضوح وضعف اللوائح والأنظمة المتعلقة بالفساد.

الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية تنظم لقاء "الحد من الإيذاء"

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/10/1019542

الرياض – واس
تنظم الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية اليوم، لقاء علمياً بعنوان «نظام الحد من الإيذاء.. رؤية اجتماعية حقوقية» وذلك في قاعة المحاضرات بمؤسسة الملك خالد الخيرية.
وسيتحدث في اللقاء كل من أستاذ الخدمة الاجتماعية في جامعة الملك سعود الدكتور سامي الدامغ، والمستشار القانوني في برنامج الأمان الأسري أحمد المحيميد، ويدير محاور اللقاء الإعلامي أستاذ علم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود الدكتور عبدالله الفوزان. ويناقش اللقاء، الذي سيعقد من الساعة 5:30 وحتى 8:30 مساء، الجوانب الاجتماعية والحقوقية المرتبطة بنظام الحد من الإيذاء، وكيفية تحقيق الفاعلية القصوى من النظام من خلال استعراض نقاط القوة والضعف في تطبيق النظام، وكيف يمكن التغلب على المعوقات كي يحقق النظام أهدافه. كما يناقش أدوار المختصين الاجتماعيين في الحد من الإيذاء والتعامل مع حالات العنف.
وأشار رئيس الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية الدكتور عبدالعزيز الدخيل إلى أن اللقاء يأتي استجابة من المختصين الاجتماعيين لصدور نظام الحد من الإيذاء، الذي تم إقراره مؤخراً، وينتظر صدور اللوائح التنفيذية للنظام من خلال إسهام الجمعية في تقديم التوصيات التي يتمخض عنها إلى صناع القرار وواضعي اللوائح التنفيذية لنظام الحد من الإيذاء قبل إقرارها.

• الشؤون الاجتماعية" تَحُلُّ جمعيتين خيريتين في الرياض لم تمارسا نشاطهما

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/10/1019705

الرياض – نايف السهلي
قررت وزارة الشؤون الاجتماعية حل جمعيتين خيريتين بمنطقة الرياض، نظرا لعدم ممارستهما نشاطهما استنادا للمادة (63) من القواعد التنفيذية للائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية. وأوضح الناطق الرسمي للوزارة مدير عام الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الاجتماعي خالد بن دخيل الله الثبيتي، أن القرار استند إلى القواعد التنفيذية للائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية الصادرة والمعدلة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم 82256 وتاريخ 1433/8/20هـ (الفقرة 3) التي تنص على: «أنه يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية حل الجمعية في إحدى الحالات، منها: إذا أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها»، و(الفقرة 7) التي تنص على: «إذا لم تباشر أعمالها خلال سنة من تاريخ تسجيلها أو توقفت عن مباشرة تلك الأعمال لمدة سنة فأكثر مهما كانت الأسباب».
وأضاف أنه بالاستناد إلى اللوائح والأنظمة المقررة، وفي حالة توفر الظروف واستعداد الجمعية لتفعيل نشاطها يُمكن لرئيس الجمعية وأعضاء الجمعية العمومية التقدم مرة أخرى بطلب تأسيس الجمعية، حيث سيتم النظر في مدى إمكانية تحقيق ذلك من قبل الوزارة.

الأب يتهم الأم بتعنيف رضيع خميس مشيط

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131210/Con20131210660874.htm

عبدالله آل يحيى (أبها)
تكشفت بعض تفاصيل قضية الرضيع المعنف الذي تخلص منه والداه في طوارئ المستشفى المدني في خميس مشيط، وتواريا عن الأنظار، بعد أن توصلت الشرطة إلى الوالدين.
واتهم الأب خلال التحقيق معه الأم بالضلوع في تعنيف الطفل الذي لم يتجاوز العام ونصف العام من عمره، في وقت لاتزال التحقيقات متواصلة لمعرفة الجاني الحقيقي.

وأكد الخبير النفسي وعضو لجنة العنف الأسري والإيذاء بمستشفى عسير المركزي سلطان عسيري والمشرف على حالة الطفل المعنف «أمين» أن حالة الرضيع الصحية تدهورت، مشخصا إصابته باشتباه وفاة دماغية مع نزيف داخلي حاد في الرأس.

وكانت شرطة خميس مشيط فتحت التحقيق في تعرض طفل لم يتجاوز العام والنصف من عمره، لعنف جسدي بليغ، تسبب في حدوث إصابات خطرة في الرأس والصدر وتهتك في الأحشاء الداخلية كالكبد والأمعاء واشتباه بوجود نزيف داخلي وفقا للتقرير الصادر من مستشفى عسير المركزي.

وذكر التقرير أن الطفل تعرض لضربات في الجمجمة والصدر ورضوض في الأطراف، يشتبه بأنها ناتجة عن «عضات»، ما أدخله في غيبوبة تامة وحالته حرجة، واستعصى على الأطباء إجراء أي فحوصات له.

وكشف مصدر مطلع لـ «عكاظ» أن والدي الطفل جاءا به إلى طوارئ المستشفى المدني في خميس مشيط، وتركاه وفرا، ونقل الطفل برفقة طبيب مختص إلى طوارئ مستشفى عسير المركزي.

رئيس مجلس إدارة "قضاء": أنظمة المرافعات الشرعية ستطور منظومة القضائي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/10/article891177.html

الرياض - أحمد الحوتان

رفع رئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية القضائية السعودية (قضاء) الدكتور عبدالرحمن المزيني الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- بمناسبة صدور المراسيم الملكية لأنظمة المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية، مؤكداً أن هذه الخطوة سيكون لها أثر كبير في تطوير الجانب القضائي، وتحقيق مصلحة العدالة ومصالح المتقاضين على حدٍ سواء، ما سيحقق للناس العدل ويسرع أعمالهم وتقاضيهم.

وقال: "رأينا استبشارا وفرحا لكل من له علاقة بالجهات العدلية بهذا المرسوم الملكي، ونحن في الجمعية العلمية القضائية السعودية لن نألوا جهداً للقيام بتثقيف وتدريب من له علاقة بمثل هذه الأنظمة التي تعد مفخرة لنا في بلاد الحرمين الشريفين".

الرياض: ترحيل جميع الأثيوبيين المستضافين بمراكز الإيواء

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/10/article891290.html

الرياض - مناحي الشيباني
أنهت الجهات الأمنية المختصة بالرياض ترحيل جميع المخالفين لنظام العمل والإقامة من الجالية الأثيوبية الموجودين في مراكز الخدمات بمنطقة الرياض.
وقال مساعد الناطق الإعلامي بشرطة منطقة الرياض العقيد فواز بن جميل الميمان أنه بفضل من الله ثم بتضافر جهود كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة تم الانتهاء من ترحيل جميع المخالفين لنظام العمل والإقامة من الجالية الأثيوبية الموجودين في مراكز الخدمات بمنطقة الرياض ذكوراً وإناثاً، حيث تم تسيير آخر رحلة جوية إضافية من مطار الملك خالد الدولي يوم السبت. علماً أن مراكز الخدمات قد شغرت من جميع المخالفين يوم الخميس.
وأضاف أن عمليات الترحيل وما سبقها من عمليات إيواء وتسجيل تمت بتوجيهات ومتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض وصاحب السمو الملكي الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة الرياض، وبإشراف شخصي وميداني من مدير شرطة منطقة الرياض رئيس اللجنة الأمنية الدائمة بمنطقة الرياض، موضحاً أن حكومة خادم الحرمين الشريفين سخرت كافة الإمكانيات المادية والبشرية في سبيل إنجاح الحملة. وأكد العقيد الميمان أن الحملة مستمرة وقائمة بنفس النهج حتى ترحيل آخر مخالف لنظام العمل والإقامة.

تمهيدا للمحاكمة.. حجز ممتلكات 59 متورطا في "سوا"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=170598&CategoryID=5

جدة: محمد المرعشي
بدأت الجهات التنفيذية التابعة لوزارتي العدل والداخلية إجراءات الحجز على ممتلكات نحو 59 متهما رئيسيا في قضية مساهمات "سوا" الشهيرة لحين انتهاء محاكمتهم التي تباشرها المحكمة الجزئية بجدة قريبا.
وعلمت "الوطن" من مصادر قضائية مطلعة، أن إجراءات المحاكمة تتطلب الحجز على أموال المتهمين، كون التهم الموجهة إليهم تتضمن غسل الأموال والنصب والاحتيال والاستيلاء على أموال المساهمين، لمنع المتورطين في القضية من التصرف فيها، إلى حين انتهاء القضاء من النظر في هذه التهم.
وأشارت المصادر إلى أن هذا التحرك بدأته وزارة العدل؛ لحفظ حقوق المساهمين الذين تم النصب عليهم في قضية "سوا"، إذ وجهوا إلى نظرائهم في وزارة الداخلية قائمة بأسماء المتهمين، الذين تشلمهم قوائم التهم التي أعدها التحقيق والادعاء العام.
وأكدت المصادر أن هذا الإجراء جاء بعد أن فصلت محكمة الاستئناف في أمر نظر القضية، التي رفضت المحكمتان: الجزائية والعامة نظرها؛ لتداخل التهم في القضية، بعد أن نقضت المحكمة العليا كافة الأحكام الصادرة ضد المتهمين في قضايا النصب والاحتيال، مطالبة بإعادة نظر القضية التي تشوبها تهم غسل الأموال.

يذكر أن قضية مساهمات "سوا"، التي اتهم فيها 59 شخصا بينهم رجال أعمال وموظفون بعدة قطاعات حكومية على خلفية بجرائم غسل الأموال والنصب والاحتيال، وتبديد أموال المساهمين، شهدت خلال الفترة الماضية الكثير من المستجدات من إعادة القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لدراستها من جديد، وتقديم دعوى عامة بالجرائم المتعلقة إلى المحكمة المختصة بالنظر فيها، وفقا للمادة 26 من نظام مكافحة غسل الأموال، مع مراعاة المادة 127، وما ورد في الفصل العاشر من الباب الرابع من نظام الإجراءات الجزائية.
وعلى إثر تلك القرارات شرعت في حينها هيئة التحقيق والادعاء العام ممثلة في دائرة المال، باستدعاء جميع المتهمين في القضية، بما فيهم المتهم الرئيس الذي بيّن أثناء استجوابه أن النشاط الذي كان يقوم به أثناء المساهمات هو تدوير الأموال، وتم إحالة ملف القضية للمحكمة العامة لمعاقبة المتهمين وفقا لما تضمنته عقوبات جرائم غسل الأموال قبل إعادته مرة أخرى للمحكمة الجزئية التي قامت أيضا بإحالته مؤخرا إلى محكمة الاستئناف، التي أقرت نظر القضية من قبل المحكمة الجزئية، وبدء استدعاء أطراف القضية لمحاكمتهم.

استغل الحملة الأمنية ويستخدم "مسدساً" للتهديد
سعودي يسلب العمالة المخالفة منتحلاً شخصية رجل أمن

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://sabq.org/idLfde

أحمد العبدالله- سبق- مكة المكرمة:
أطاحت فرق البحث والتحري الجنائي بشرطة العاصمة المقدسة بجانٍ (35 سنة) يسرق المخالفين لنظام الإقامة والعمل، منتحلاً صفة رجل أمن.
وتبيّن التفاصيل أن مواطناً سعودياً استغل انطلاق حملة متابعة المخالفين وتصحيح أوضاعهم لينتحل شخصية رجل أمن ويوقف بعض العمالة المخالفة وهو يحمل سلاحاً شخصياً، ويهدد به المخالفين، ومن ثم يسرق ممتلكاتهم.
وبعد ورود بلاغ للجهات الأمنية، تشكّلت فرقة من البحث والتحري، وبتوجيه من مدير الإدارة العقيد محمد الوذيناني.
وتمكّنت الفرقة من جمع المعلومات وتتبع البلاغات، ومن ثم القبض على الجاني الذي اتضح أنه سعودي يبلغ من العمر 35 عاماً من أرباب السوابق والمخدرات، وتم جمع أقواله وتصديق اعترافه، وسُلّم الجاني لشرطة العزيزية.

1115يوماً لم تشفع للتصويت عليه .. والشورى يؤجل الحسم إلى جلسة مقبلة

أعضاء يعارضون رفض مكافحة "البطالة" ويشككون في معلومات اللجنة الخاصة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/11/article891490.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

يبدو أن 1115 يوماً أمضاها مقترح عضو الشورى علي الوزرة بشأن تشريع نظام لمكافحة البطالة لم تكن كافية لثلاث لجان لحسم المقترح فهاهي المدة تمتد إلى أجل غير مسمى بعد أن أرجأ المجلس يوم أمس التصويت على توصية اللجنة الخاصة «الثانية» التي تطالب بعدم الموافقة على وضع نظام لمكافحة البطالة، حتى الاستماع في جلسة مقبلة إلى رد اللجنة التي يرأسها الدكتور عبدالله الحربي على ملاحظات الأعضاء.

جلسة الشورى العادية الرابعة والستون التي ترأسها الدكتور محمد الجفري كانت وتحديداً في بندها الأخير ساخنة وشهدت هجوماً من بعض الأعضاء على اللجنة الخاصة وأعضائها وهو مارفضه رئيس اللجنة عبدالله الحربي مؤكداً أن لجنته تضم نخبة من أساتذة الجامعات والخبراء والمختصين وأنها ليست ضد مكافحة البطالة.

أكثر ما أثار حفيظة الأعضاء المداخلين والمعارضين لرفض تشريع النظام هو تأكيد اللجنة على أن المملكة خالية من البطالة وأن السعوديين لا يقبلون بأي وظيفة..!

العضو محمد المطيري كان أول المتحدثين في مناقشة تقرير اللجنة الخاصة لم تر استضافة ممثلين عن الجهة المعنية على الرغم من أهمية موضوع البطالة التي تصنفه الدول في مقدمة سلم أولوياتها، كما ترى انه لا يوجد بطالة سعودية لكثرة الوظائف التي لا يرغب المواطنون في شغلها، وهذا يخالف ما هو معلوم بالضرورة لدى كل الجهات المعنية، بل إن الجهات إنما تختلف في مقدار نسبة البطالة وليس في إنكار وجودها، ولم ينكر وجود البطالة سوى هذه اللجنة الخاصة.

آل فهاد: المواطنون يتطلعون للمجلس في تلمس احتياجاتهم والوقوف معهم ليعيشوا حياة كريمة

واستغرب العضو المطيري قول اللجنة بأن الحل التشريعي قد يمثل عائقاً للحلول السريعة للبطالة..! وقال اللجنة أشارت إلى أن المشروع يتضمن مواد متناقضة وبعيدة عن الموضوعية، والسؤال هنا ما هو دور اللجنة في معالجة هذا التناقض وإجراء التعديل اللازم عليها؟

ودعا المطيري إلى إعادة تشكيل لجنة خاصة لدراسة المقترح من جديد وقال إن اللجنة أشارت إلى أن تطبيق النظام المقترح سوف تكون له نتائج سلبية وسيزيد من معدل البطالة بدلاً من تقليصها» والحقيقة إنني لم أفهم كيف يمكن أن تكون لنظام يهدف إلى مكافحة البطالة نتائج تزيد من البطالة؟».

واعتبر العضو حمد آل فهاد أن البطالة من مصادر القلق على المستوى الفردي والاجتماعي وعلى المستوى الوطني لما لها من أضرار على جميع المستويات الاجتماعية والصحية والأمنية وغيرها من الآثار السلبية.

المجلس يقر نظاماً لإبراز دور الإسلام في صيانة حقوق المرأة وإزالة قيودها في بناء المجتمع

وقال آل فهاد»المواطنون يتطلعون إلى تلمس احتياجاتهم والوقوف معهم في حل مشكلاتهم ومجلس الشورى وهو حلقة الوصل بين المواطنين وأصحاب اتخاذ القرار» وأضاف: إن النظام لو أقر يعتبر وقفة نوعية من المجلس مع أبناء هذا الوطن الذين يريدون أن يعيشوا حياة كريمة دون مد يد العون وذل السؤال.
وقال آل فهاد « يشجع هذا النظام المواطن على العمل والتدريب والاعتماد على نفسه كما أنه يلم شتات ما تناثر من توصيات ومواد بهذا الخصوص والتي لا تعالج المشكلة جذرياً وإنما هي كالمسكنات الوقتية التي سرعان ما يعود المرض عند انتهاء مفعولها.
وختم آل فهاد مشدداً»نحن في حاجة إلى نظام ملزم لا اجتهادات تتغير بتغيير الأشخاص وتخضع لتفسيرات شخصية».
من جهته قال العضو مشعل السلمي إن اللجنة الخاصة تجاهلت دراسة اللجنة التي سبقتها ولم تقدم مبررات إضافية على المقترح وجاءت برأي من سبقها كلجنة الإدارة والموارد البشرية ولم توضح الأسباب المقنعة ليرفض المجلس هذا المشروع و توصلت إلى استنتاجات غير صحيحة وغير مدعومة بالإحصائيات الصحيحة كقولها بعدم وجود بطالة في المملكة..!، وأضاف: اللجنة لم تستضف عاطلين ومسؤولين ومختصين لذلك لابد من تشكيل لجنة خاصة مهمتها تقديم مشروع لمكافحة البطالة لأنها القضية الوطنية التي يجب أن يتصدى لها المجلس.
ورأى رئيس اللجنة المالية سعد مارق أن رفض المقترح من قبل اللجنة بشكل كلي غير مقبول ولم يكن موفقا، وعاب على اللجنة الاعتماد في مبرراتها على اعتبار التعاميم والاستراتيجيات تعالج البطالة مشدداً على أهمية تشريع نظام، وتساءل عن عدم قيام اللجنة بتطوير النظام المقترح خاصة وأنه يتعلق بقضية وطنية مهمة تخدم الوطن والمواطن، كما طالب بإعادة النظر في دراسة النظام المقترح من جديد.
أما رئيس اللجنة الأمنية محمد أبو ساق فاستهل مداخلته بقوله» انطلق في مداخلتي من توجيهات خادم الحرمين الشريفين لأعضاء المجلس وتأكيده مراراً في خطابته السنوية على تفعيل دوره وقوله «إنكم تمثلون المناطق» وأضاف التوجيهات محددة وواضحة من المليك ونحن مقصرون في حق المجتمع والمسؤولية الملقاة على عاتقنا ولم نمنح أهم شؤون الوطن البطالة الوقت والجهد الكافيين لمناقشتها،
وتابع أبوساق: إن التقرير المعروض علينا اليوم للجنة الخاصة مخالف للواقع ويقول إن المملكة ليس فيها بطالة وهي في كل شبر بل تعدت السعودي إلى الأجنبي وأنها إن وجدت فهي من أناس لايريدون شغل أي وظيفة لظروف اجتماعية أو أنهم غير مؤهلين..!.
وأضاف رئيس اللجنة الأمينة: إن قضية البطالة كبيرة ولا يمكن أن يخرج المجلس برفض هذا المقترح الذي يمكن أن يساعد على القضاء على هذه المشكلة التي تورق المجتمع، مطالبا المجلس بأن يعقد جلسات لمناقشة البطالة ووضع الحلول لمعالجتها وقال» لايحق للجنة الخاصة في هذه المرحلة من دراسة المشروع ان توصي برفض المقترح وأن يكون مضمون تقريرها وكأنها مرحلة عدم ملاءمة الدراسة.
أبوساق أيَّد مطالبات أعضاء بإعادة تشكيل لجنة خاصة لدراسة المقترح وقال للأعضاء» أناشدكم زملائي أعضاء المجلس الموقر بأن ندرك أن لدينا من التوجيهات والصلاحيات ما يكفي لبذل المزيد من الجهود لخدمة مجتمعنا ووطننا فليس لدينا ما هو أهم من البطالة».
وطالب عدد من الأعضاء المعارضين توصية اللجنة بعدم الموافقة على مقترح مشروع النظام، بتطوير مشروع النظام بما يتناسب وحجم المشكلة التي تتطلب من المجلس بصفته التنظيمية(التشريعية) المساهمة في إيجاد المعالجات والحلول لهذه القضية الوطنية، وقال عضو كان على اللجنة أن تطور المقترح وتفعله بما يواكب توجه المجلس نحو مكافحة الظاهرة عبر تطويره كنظام مستقل أو إلحاقه بأحد الأنظمة القائمة حالياً.
وفي الجهة الأخرى شدد أحد الأعضاء على أن مشكلة البطالة لا تحل بصياغة مواد تنظيمية بل تخضع لمتغيرات اقتصادية متعددة، مشيراً إلى أنه لا يوجد في العالم نظام مماثل لمكافحة البطالة؛ بل الموجود برامج حكومية لدعم شغل الوظائف.
وفي شأن مقترحات الشورى التي وافق عليها يوم أمس، أقر المجلس تعديل قواعد إعداد التقارير السنوية للوزارات والمؤسسات العامة بما فيها الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى، والمقدم من الدكتور محمد آل ناجي والأستاذ محمد الدهيشي والدكتور عبدالله العبدالقادر والدكتور فهاد الحمد والدكتور عبدالله الحربي بموجب المادة (23) من نظام المجلس.
ووافق على مشروع النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي وذلك بعد أن استمع لتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، وتهدف مواده إلى إبراز دور الإسلام في صيانة حقوق المرأة وبالذات في المحافل الدولية التي تشارك فيها المنظمة، ودعم الجهود الوطنية في الدول الأعضاء لتنمية الموارد البشرية في مجال تنمية المرأة وتفعيل حقوق المرأة وإزالة القيود التي لا تمكن المرأة من المشاركة في بناء المجتمع.

إلى ذلك قرر المجلس الموافقة على نظام الزراعة العضوية، كما طالب في قراره الصادر بالأغلبية وزارة الزراعة سرعة الانتهاء من وضع سياسة الزراعة العضوية بالمملكة، وذلك بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه المشروع التي تلاها المهندس محمد النقادي.
وأنهى المجلس أمس مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية، بشأن التقرير السنوي لمصلحة الجمارك للعام المالي 331434، وفي بداية المناقشة لاحظ أحد الأعضاء أن التقرير لم يلتزم بالمادة 29 من نظام مجلس الوزراء الخاص بإعداد التقارير الحكومية السنوية، حيث لم يتضمن تفاصيل عن الميزانية ولا المعوقات التي تواجه المصلحة.
وتساءل العضو جبريل عريشي عن كيفية دخول المواد والبضائع المقلدة والمغشوشة مشيراً إلى أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها مصلحة الجمارك إلا أنه لازال هناك انتشار كبير للبضائع المغشوشة والمقلدة في الأسواق. وقد بين العضو مفرح الزهراني أن الأرقام في ارتفاع فالمضبوطات زادت بنسبة 24% عن العام الماضي، مؤكداً بأن عدد السلع المقلدة التي دخلت المملكة أكثر من 54 مليون سلعة بزيادة عن العام السابق للتقرير بلغت 14%، كما أن هناك تأخرا في دخول السلع عن طريق جسر الملك فهد حيث تطول الاجراءات في هذا المنفذ مما يسبب تلفا للمواد الغذائية وتؤثر على صحة المستهلكين، وقال الزهراني» إن الأنظمة التي تعالج الغش بحاجة إلى تطوير» مؤكداً أنه تقدم بتوصية إضافية تطالب بإعادة النظر في الأنظمة التي تطبق على السلع المغشوشة والمقلدة.
وشدد العضو أحمد زيلعي على التحقق من «الفلتان» الذي يحدث في جماركنا مورداً قصة تؤكد تعثر حملة كتب في أحد المنافذ، وقال إن المخلصين على ذمة السائق كانوا غير سعوديين، وأشار عضو آخر إلى أن هناك تخاذلا في منافذ المطارات ولا تخضع بعض السلع والأمتعة للتفتيش الدقيق
وانتقد عضو آخر تأخر إجراءات فسح البضائع مطالباً بالعمل على تواجد ممثلين عن كل الجهات في كل المنافذ لتسريع فسحها وحفظ مصالح الموردين، موضحاً أنه بالمقارنة مع عدد من الدول المجاورة نلاحظ فارقا كبيرا في سهولة الإجراءات وسرعة الفسح لصالح تلك الدول. وحسب العضو فهد بن جمعة فقد بلغت إيرادات الجمارك خلال العام المنصرم 20 مليار ريال « 17» مليار منها من المنافذ البحرية مطالبا الجمارك بأن لا تتأخر في تكدس البضائع على المنافذ حيث سيدفع هذا الأمر بالموردين إلى رفع تكلفة السلعة وهذا فيه ضرر على المواطن، وطالب بأن يكون هناك ربط الكتروني بين الجمارك والمصنع للسلعة حتى لا يكون هناك اختلاف في تاريخ السلعة.
وفي موضوع تقني تكرر أمس تعطل النظام الالكتروني لأجهزة طلب المداخلات والتصويت الأمر الذي أخر التصويت على بعض البنود وقد اقترحت أمانة المجلس استخدام البطاقات الخضراء للمؤيدين والحمراء للمعارضين ولكن لطول الوقت الذي قد تستغرقه فقرر نائب رئيس الشورى الذي يدير الجلسة الانتقال إلى البنود الأخرى حتى يتم إعادة إصلاح النظام التقني الذي مالبث أن عاد لوضعه وتم التصويت على عدد من البنود.

وزارة العدل توقع اتفاق تبادل المعلومات مع مؤسسة التقاعد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/11/article891496.html

الرياض - أسامة الجمعان
وقع وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى ومحافظ المؤسسة العامة للتقاعد محمد بن عبدالله الخراشي، اتفاقاً لتبادل البيانات بين الوزارة والمؤسسة، عقب زيارة المحافظ لمقر مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء بالرياض.
ويهدف الاتفاق إلى تهيئة البيئة الآلية المناسبة التي تسمح لكلا الطرفين الحصول على البيانات التي يحتاجها في تنفيذ مهماته واختصاصاته، ما يساعد على تعجيل إنجاز المعاملات القضائية ويتكامل مع برنامج الحكومة الإلكترونية.
واستمع محافظ مؤسسة التقاعد ومرافقوه، إلى شرح عن مراحل العمل التي شهدها مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء والجهات المرتبطة به، وآليات هندسة الإجراءات في المحاكم وكتابات العدل،

واستعرض المؤشرات التفاعلية للقضايا ونسبها الكترونياً لجميع الدوائر الشرعية، وتجربة التفتيش القضائي عن بعد، والترجمة الفورية عبر الشبكة الإلكترونية العدلية، والجوانب التدريبية في الوزارة، وأعمال مركز المعلومات وغرفة التحكم والمراقبة للمحاكم، ومن ثم أجروا اتصالاً مرئياً عبر الدوائر التلفزيونية الشبكية الإلكترونية مع عدد من رؤساء المحاكم.

وعبّر محافظ مؤسسة التقاعد عن سعادته بالاطلاع عن قرب إلى ما وصل إليه مشروع تطوير مرفق القضاء، وماتم إنجازه في هذا المشروع، مشيداً بما وصل اليه المشروع في تسهيل الإجراءات وفتح فروع وتسهيل الدخول على الأنظمة والبرامج الإلكترونية عن بعد، التي ستسهم في خدمة المواطن لإنجاز معاملته بأسرع وقت وأقل جهد، داعياً إلى استفادة القطاعات الحكومية من تجربة وزارة العدل الرائدة.

بسبب تمازج ميزانية البنود والبرامج.. ولائحة الواجبات الوظيفية تُجرم ولا تعاقب

مراقب المالية ل"الرياض": التفريط بالمال العام حيلة الجهات الحكومية لضمان حصولها على مخصصات مالية كاملة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/11/article891494.html

الرياض - أسمهان الغامدي

أبان المراقب العام المالي بوزارة المالية يوسف بن عبدالعزيز أبا الخيل ل"الرياض" أن تمازج ميزانية البنود وميزانية البرامج فتح باباً واسعاً من أبواب الفساد الإداري، عن طريق "التفريط بالمال العام" نهاية السنة المالية من قبل الجهات الحكومية خوفا من أن تقلل مخصصات المالية لها في السنة الجديدة، وذلك اعتقادا من الجهات بأن عدم صرف الميزانية بالكامل مؤشر لعدم حاجتهم لكامل المبلغ المعتمد.

مفصلا ذلك بأن كثيرا من الجهات الحكومية تلجأ إلى صرف كافة المبالغ المتبقية فيها في نهاية السنة المالية، رغم أنها في معظم الأحيان ليست بحاجة إلى ما يتم تأمينه، لأنها ترى أنها نفقات سوف تخسرها إذا لم تصرفها، حتى لا تتأثر اعتماداتها من تلك البنود سلبا في ميزانية السنة المقبلة، إذ هي تعتقد أنه ربما يعتمد لها في تلك الميزانية ما يوازي ما صرفته منها أو قريبا منه، كما أنها تعتقد أن عدم صرف كامل البند أو الاعتماد مؤشرا على عدم حاجتها لكامل المبالغ المعتمدة لها فيه.

وزاد أبا الخيل أن هناك العديد من الأنظمة بحاجة إلى تعديل وتقويم مستندا على أنظمة الخدمة المدنية ولائحة الواجبات الوظيفية التي تُجرم ولا تعاقب مما يسهل الطريق لممارسة الفساد الإداري والمالي دون الخوف من عقوبة منتظرة، حيث إن اللائحة تحظر استعمال الموظف لسلطة وظيفته ونفوذها لمصالحه الخاصة. كما حظرت المادة (3) من ذات اللائحة على الموظف أن "يزاول نشاطاً يؤدي إلى اكتساب صفة التاجر". لكن لا النظام ولا لائحته، ولا لائحة الواجبات الوظيفية فرضت عقوبة/ عقوبات على من يرتكب مثل هذه الأعمال.

تقرير حول محاكمات قضايا السيول في جدة:

أحكام بالسجن لمدة 133 عاماً وغرامات تجاوزت 14 مليون ريال

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/11/article891527.html

جدة – سعد بن عبدالله
كشف ديوان المظالم أن الدائرة الجزائية الثالثة في المحكمة الإدارية بجدة نظرت في 31 قضية اتهم فيها 123 شخصاً في قضايا السيول حتى تاريخ 1435/2/5هـ.
وذكرت إدارة الدعم القضائي في ديوان المظالم في بيانها انه حتى تاريخ 1435/2/5هـ أحيل إلى الدائرة الجزائية الثالثة بالمحكمة الإدارية بجدة 31 قضية بها (123) متهماً، وتم إصدار (12) قرار إعادة القضية إلى جهة الإدعاء للاستكمال وقرارين بضم قضية إلى أخرى، وأصدرت الدائرة (27) حكماً منها (10) بعدم الإدانة و(17) حكماً بالإدانة قضت بالسجن لمدة (133 عاماً) وغرامة قدرها (14,560,000) ريال تأيد منها (4) أحكام فيما أصبح حكم واحد نهائياً بفوات موعد الطعن عليه.
إدانة 17 متهماً بينهم أمين سابق ووكيلاه وعدد من المسؤولين
مشاهير أمام العدالة وقضايا ساخنة
وتأتي قضية أمين سابق لأمانة جدة ووكيليه كإحدى أشهر قضايا كارثة السيول التي نظرتها المحكمة وامتدت مداولاتها قرابة العامين، ليأتي قرار المحكمة الاسبوع الماضي في ختام الجلسة الأخيرة وبعد إغلاق المرافعات بالقضية، بإدانة الأمين مع رجلي الأعمال بجريمة رشوة الخمسة ملايين والحكم عليه بالسجن 8 سنوات وغرامة مالية مليون ريال وكان نصيب رجلي الأعمال السجن 9 سنوات ومليون ونصف غرامة، فيما قررت هيئة المحكمة عدم إدانة الأمين ووكيليه في قضية السيول والتي كانت عن قرار السماح بالبناء في مخطط المساعد الذي تعرض للغرق.
رؤساء الأندية والحكم المؤيد
فيما كانت القضية الأخرى التي حظيت باهتمام الرأي العام وشغلت وسائل الإعلام هي قضية رؤساء الأندية الثلاثة مع رجال الأعمال، وكان الحكم بعدم الإدانة في جريمة الرشوة ومعاقبة قياديي الأمانة بالغرامة 10 آلاف لاشتغالهم بالتجارة، لينالوا بعدها تأييد الحكم من محكمة الاستئناف، ويسدل الستار على قضية كان يثار حولها الكثير من التساؤلات وراجت معها الكثير من الشائعات رغم أن قرار الاتهام كان بعيداً عن تجاوزات السيول حيث حمل قرار الاتهام استغلال الوظيفة من قبل قياديي الأمانة في تقديم مصورات جوية لرجال الأعمال لمخططات تقع في منطقة ذهبان شمال جدة على بعد 50 كم مقابل 60 مليون ريال.
رشاوى
وتنوعت أساليب الرشوة التي تضمنتها أدلة الاتهامات وشهدت قاعة المحكمة الكثير من المفارقات التي كانت مثار دهشة المتابعين فمن جرة العسل التي خبئ فيها مبالغ نقدية إلى سبائك الذهب وأطقم المجوهرات، وملايين الريالات (4 مليون ريال) التي وجدت في منزل أحد المتهمين بعد اعترافاته أمام جهات التحقيق، رغم تملكه عدة حسابات في البنوك، لتمتد الرشاوى إلى عمائر تجارية وفلل في مواقع متميزة وأراض وسيارات فارهة، بالإضافة إلى المبالغ النقدية التي تقدر بالملايين.
قيادي في الأمانة يحصل على 23 منحة
أقر أحد قياديي الأمانة أثناء مداولات قضيته التي يحاكم فيها بحصوله على 23 منحة خلال فترة عمله، وقال إنه كان يطلبها من المسؤولين ويجاب طلبه، ولم يرَ في ذلك أي مخالفة او تجاوز للنظام أو استغلال للوظيفة.
محاكمات الأكاديميين وحمى الضنك

ولم يسلم من تبعات كارثة السيول اثنان من الأكاديميين اللذين عملا في مواقع قيادية بأمانة جدة بعد إعارتهم من جامعة الملك عبد العزيز، ورغم حصول أحدهما على عدم الإدانة بعد اتهامه بالتلاعب بمشروعات مرتبطة بالسيول وتبديد المال العام من خلال نقله لمواقع المشروعات دون مسوغات رسمية، وأسقط في يده بعد تمسك الإدعاء بأدلة الإدانة ورفضه الاستعانة بتقرير فني رغم توجيه هيئة الدائرة، ورغم إحالة القضية لهيئة الرقابة والتحقيق لاستكمال التحقيق فيها إلا أن المتهم ووكيله تمسكا بالتقرير الفني ورد التهم، ليصدر قرار الدائرة بعد الإدانة، بينما كان مصير الأكاديمي الآخر السجن لمدة 4 سنوات، بالإضافة إلى تغريمه مليون ريال، وتم الحكم على رجل الأعمال الذي يحاكم معه بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه 200 ألف ريال على خلفية إدانته بالحصول على رشوة من رجل الأعمال، مقابل ترسية مشروع تغطية إحدى قنوات مجرى السيول بجدة، من خلال رفع قيمة مبلغ المناقصة من 300 مليون ريال إلى 340 مليون ريال لصالح شركة رجل الأعمال والقضية التي تم انكشاف خيوطها الأولية بالتزامن مع تحقيقات كارثة سيول جدة، كما أدين مجموعة من المتهمين (موظفو برنامج حمى الضنك في أمانة جدة) وصدرت أحكام بالسجن والغرامة ضدهم.

وتبقى قضية أم الخير والمتهمون الستة أمام الدائرة الجزائية حيث تعد أكبر القضايا المنظورة، والتي يحاكم فيها قيادي من إدارة الصيانة والتشغيل في أمانة جدة متهم باستلام 6 ملايين ريال مقابل التغاضي عن مخالفات في مشاريع تصريف السبول في المخطط ومواقع أخرى داخل جدة، ويحاكم معه قيادي آخر بالأمانة واثنين من رجال الأعمال واثنين من المقيمين ارتبطت قضيتهم بأحد قياديي الأمانة، وينتظر أن تحدد الجلسة القادمة التي حدد لها نهاية الشهر الجاري مصير القضية بعد استكمال المرافعات.

مقتطفات:

- قضايا كارثة السيول جميعها نظرها 3 قضاة في الدائرة الجزائية الثالثة في محكمة جدة الإدارية.
- شهدت المحاكمات حضوراً إعلامياً مكثفاً وحظيت بتغطية واسعة.
- رفض رئيس الدائرة القضائية طلب بعض المتهمين إبعاد وسائل الإعلام ومنعها من حضور الجلسات.
- طلب متهمون من هيئة المحكمة فصل قضاياهم عن ملف السيول لعدم ارتباطها بها.
- كما شهدت المحاكمات إنكار المتهمين اعترافاتهم أمام جهات التحقيق.
- أحيلت عدة قضايا لجهات التحقيق مرة أخرى لاستكمال النواقص.
- تجاوب غير مسبوق من رئيس ديوان المظالم والرؤساء الذين تعاقبوا على محكمة جدة الإدارية مع وسائل الإعلام.

القاضي يوصي بعلاجه نفسياً وإعانته لإكمال تعليمه الجامعي

السجن 16 عاماً بحق متهم خطط لاغتيال "المفتي" واستهداف معامل النفط

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/11/article891529.html

الرياض - مبارك العكاش

حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض بالسجن 16 عاماً على متهم أدين بالتخطيط لاغتيال سماحة المفتي وبعض المشايخ بتكليف من قبل أحد أعضاء تنظيم القاعدة، وتضمنت التهم الموجهة إليه حضوره بعض السهرات الماجنة، وتأييده لتنظيم القاعدة الإرهابي والتدرب على الأسلحة بقصد الإخلال بالأمن.

وجاء في منطوق الحكم إدانة المدعى عليه باعتناقه المنهج التكفيري وتكفيره حكام الدول الإسلامية وحكومة البلاد والعاملين فيها وتلقيه كتب تحث على اعتناق المنهج التكفيري واغتيال رجال المباحث واطلاعه عليها وتأثره بها

والخروج إلى العراق والمشاركة في القتال الدائر هناك دون إذن ولي الأمر وقناعته بوجوب الخروج للقتال بأماكن الصراع وأنه فرض عين دون أذن ولي الأمر.
كما ثبت انضمامه لتنظيم القاعدة الإرهابي وخروجه إلى العراق والتدرب على الأسلحة الثقيلة والخفيفة وتلقى العديد من الدورات القتالية وكذلك انضمامه لجماعات مقاتلة تابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي ومشاركته في القتال مع تلك الجماعات المقاتلة وحصوله على جواز سفر عراقي مقابل مبلغ مالي لغرض أخفاء شخصيته واستخدامه في تنقلاته في العراق كما قام احد أعضاء تنظيم القاعدة بتكليفه بعد عودته إلى المملكة بالقيام بأعمال إرهابية تتمثل في اغتيال سماحة المفتي وعدد من المشايخ والشخصيات، ومحققين من المباحث العامة وتجنيد مجموعة أشخاص لأجل جمع الأموال لغرض استئجار مزرعة أو استراحة لتكون وكراً لتصنيع المتفجرات وكذلك اقتحام سجون المباحث العامة وتهريب الموقوفين.
وثبت شروعه بتكوين خلية إرهابية داخل المملكة وتجنيد الشباب للانضمام لتلك الخلية وقيامه باستئجار عدد من الشقق المفروشة لتكون وكراً للتخطيط والتنسيق، كما ثبت سعيه لمعرفة كيفية التصوير وإخراج الأفلام لغرض تصوير الأعمال الإرهابية التي عزم على تنفيذها داخل هذه البلاد لنشرها على الشبكة العنكبوتية وذلك من خلال سؤاله لأحد الموقوفين عما إذا كان لديه خبرة بذلك، وثبت لدى المحكمة شروعه بتفجير المنشآت النفطية حيث قام بدخول احد المواقع الإلكترونية وتحميله صوراً لمواقع الخزانات النفطية لاحدى المنشآت لغرض استهدافها بعملية إرهابية، وقام بالذهاب الى منزل أحد الموقوفين وسؤاله عن الحراسة بأحد المعامل النفطية وعن أماكن رسوا السفن التي تحمل النفط لغرض استهدافها بعملية إرهابية.
وأدين أيضاً بتمويل الإرهاب والأعمال الإرهابية من خلال تلقيه مبلغاً مالياً قدره (70) ألف ريال لدعم المقاتلين في العراق وقيامة بالاشتراك بتمويل الإرهاب عن طريق الاتفاق والتحريض والتستر من خلال اتفاقه مع أحد المشبوهين على جمع الأموال لصالح المقاتلين في العراق، وحضوره السهرات الماجنة.
وقررت المحكمة سجنه ستة عشر عاماً منها مدة خمس سنوات وفقا للمادة السادسة عشر من نظام مكافحة غسل الأموال وتعزيره بالجلد أربعون جلدة ومنعه من السفر مدة مماثلة لسجنه.
وفي نهاية الجلسة أوصى القاضي باستمرار المتهم في العلاج النفسي وإلحاقه بمركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة وإعانته لإكمال تعليمه الجامعي أثناء فترة سجنه بإحدى الجامعات السعودية، وبإعلان الحكم قرر المدان والمدعي العام الاعتراض.

أسر التوحد تطالب بإنشاء مراكز تساعد في رعاية وتدريب الأطفال التوحديين

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/11/1020461

الرياض- حمود البيشي، حسين الحربي

طالب عديد من أسر التوحد بإنشاء مراكز تعليم وتدريب، تساعدهم في مواجهة تربية أبنائهم المصابين باضطرابات التوحد.

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي أقامته جمعية أسر التوحد الخيرية بمناسبة انعقاد ندوة تبادل الخبرات في مجال اضطرابات التوحد التي تنطلق فعالياتها يوم 20 صفر وتستمر ثلاثة أيام تحت رعاية الأمير خالد بن بندر أمير منطقة الرياض في مركز الملك فهد الثقافي.

واعتبرت الأسر أن عدم تلبية احتياجات أبنائها التوحديين بإنشاء هذه المراكز يمثل عبئاً كبيراً على كاهلهم في ظل التكلفة العالية للمراكز الخاصة، وكذلك تكلفة مراكز الرعاية في الدول المجاورة وعدم أهلية بعضها، وهو ما أكده نائب رئيس الجمعية الدكتور إبراهيم العثمان، حيث ذكر أنه في إحدى الجولات على الأطفال الذين تم إرسالهم لهذه المراكز اكتشف إهمالاً لدى بعضها بعد أن طلبت فتاة توحدية مقابلته، حيث قال: «احتضنتها لأجد رائحة سيئة تنبعث من ملابسها رغم حرص المسؤولين في هذا المركز على عدم لقائي بها حتى لا ينكشف هذا الإهمال»، وقد قام بعد ذلك برفع تقرير لوزارة الشؤون الاجتماعية لاتخاذ الإجراء المناسب حيالها، كاشفاً عن وجود توجيه سامٍ كريم بإنشاء مجلس أعلى للإعاقة صدر بتاريخ 23 رمضان 1421هـ، ورغم مرور أربعة عشر عاماً تقريباً إلا أن هذا القرار لم ينفذ.

وتضمنت المطالب توفير خادمة وسائق للطفل التوحدي وزيادة الإعانة المخصصة له وغيرها من المطالب التي تمنوا تحقيقها لمساعدتهم. وذكرت إحدى أمهات الأطفال أن زوجها تبرأ من ابنته بحجة أنها مجنونة وأنه يجب إدخالها المستشفى، وأنه غير قادر على رعايتها مما سبب ضغطاً كبيراً على الزوجة، وتتساءل أخرى «لماذا لا يتم جلب الخبرات العالمية في مجال التوحد إلى المملكة بدلاً من التكاليف العالية التي تقع على عاتق الأسر بسبب سفرها إلى الدول التي توجد فيها هذه المراكز؟».

وتحدث مستشار الجمعية الدكتور عبدالمحسن العتيبي عن وجود معوقات تواجه إنشاء مراكز متخصصة للتوحديين، ويرجع أهم عائق إلى عدم وجود تكاتف بين الجهات المعنية في تقديم الرعاية لهذه الفئة، وتخلي بعضها عن دورها تجاهها، وكشف عن وجود أوامر سامية بإنشاء ثلاثة مراكز للتوحد في كل من الرياض وجدة والدمام، ولكنها لم تنفذ حتى الآن، ولا يعرف أحد مصيرها.

واستعرضت رئيسة جمعية الفصام الخيرية الأميرة سميرة الفيصل بعض الإنجازات التي حققتها جمعية أسر التوحد في سبيل رعاية ودعم الأطفال التوحديين، وكذلك مساعدة أسرهم للتعامل مع أطفالهم. ومن ذلك الاستعداد لفتح مركز يخدم أطفال التوحد داخل جامعة الملك سعود، وافتتاح وحدة التدخل المبكر في مجال التوحد بوزارة الشؤون الاجتماعية، وتحدثت عن الجهود التي بذلتها وما زالت الجمعية في هذا الجانب، مبينة أنها وقّعت عديداً من الاتفاقيات مع جهات حكومية وخاصة لمصلحة هذه الفئة. وأشادت سمو الأميرة سميرة بالجهود التي بذلها أهالي مدينتي القصيم والدوادمي لإنشاء مراكز لرعاية الأطفال التوحديين من أبنائها، مبينة أنها جهود فردية وليس لأي جهة دور فيها.

وحظي المؤتمر بمشاركة فاعلة من عدد من الممثلين السعوديين وأسر أطفال التوحد وعدد من المتطوعين.

«التربية» تمنح الطلاب غير السعوديين مهلة للتصحيح

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131211/Con20131211660956.htm

أحمد السلمي (جدة)

حذرت وزارة التربية والتعليم مديري المدارس من منع الطلاب والطالبات غير السعوديين من دخول الاختبارات أو حجز شهاداتهم بسبب انتهاء إقاماتهم في ظل كثرة شكاوى أولياء الأمور من توقيف أبنائهم وبناتهم عن الدراسة بسبب عدم تجديد الإقامات النظامية.

وقالت الوزارة إن ذلك يأتي حرصا منها على مصلحة هؤلاء الطلبة والتيسير على أولياء الأمور، وتمشيا مع التوجيهات الرسمية للجهة المختصة بمنح الوافدين المهلة المطلوبة لتصحيح أوضاعهم.

وأكدت الوزارة على أن (الطالب / الطالبة) الذي انتهت إقامته قبل بداية العام الدراسي ولم يمض على ذلك إلا شهور قليلة، يتم قبوله ويستمر في الدراسة ولا يوقف ولا يمنع من دخول الاختبارات ولا تحجز له أي شهادة، وكذلك الحال لمن تنتهي إقامته خلال العام الدراسي بحيث يستمر قبوله بالمدرسة ولا يوقف ولا يمنع من دخول الاختبارات ولا تحجز له شهادة، وفي الحالتين يشعر ولي الأمر خطيا بضرورة التجديد لضمان استمراره في الدراسة للعام التالي. وقالت الوزارة إن الطالب أو الطالبة الذي له إقامة تحت الإجراء يقبل في المدرسة بشرط إحضار خطاب من الشركة أو المؤسسة التي يعمل فيها ولي الأمر أو من المحكمة أو الجهة القضائية أو الأمنية، تبين فيه أسباب تأخر تجديد الإقامة لسبب خارج عن إرادة صاحب الإقامة بمثل ما يتعلق بالقضايا الحقوقية بين الكفيل والمكفول التي ليس لولي الأمر خيار في إنهائها في وقت وجيز أو إجراءات نقل الكفالة أو وجود مشكلة لولي الأمر مع كفيله وترتب عليه حجز الجواز أو تحويل المعاملة إلى المحاكم لوجود مطالبات مالية ونحوها أو ارتباط نقل الكفالة بنقل ملكية الشركة والمؤسسة للورثة حيث يسمح في جميع هذه الحالات باستمرار الطلبة في الدراسة ولا يمنعوا من دخول الاختبارات نهائيا. وأردفت الوزارة أنه في حالة عدم وجود إثبات لتجديد الإقامة أو سير إجراءاتها يرفع مدير المدرسة لإدارة الاختبارات بإدارة التعليم وترفع بدورها الجهة المختصة بالوافدين للاستفسار عن إمكانية السماح للابن أو البنت بالدراسة من عدمه.

العمل: تلقي طلبات المستفيدين من "حافز المطور" بعد 90 يوما

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131211/Con20131211661000.htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)،فارس القحطاني (الرياض)
كشف وزير العمل المهندس عادل فقيه عن أن برنامج «حافز المطور» هو بمثابة فرصة للجادين في البحث عن العمل، موضحا أن تلقي طلبات الراغبين سيكون بعد 90 يوما من صدور القرار.
وقال فقيه، عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، إن البرنامج الجديد يشمل المستفيدين السابقين من إعانة «حافز» للباحثين عن عمل، وللمقيمين في دور الرعاية، ليغطي بذلك الفئة من ٢٠ ـ ٦٠، وسيبدأ بـ ١٥٠٠ ريال للأربعة أشهر الأولى، ثم ١٢٥٠ ريال للأربعة أشهر التالية ليصل إلى ١٠٠٠ ريال للأربعة الأشهر الأخيرة، موضحا أن صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» سيقوم بتسجيل الراغبين في الاستفادة من البرنامج بشكل رسمي (بعد 90 يوما)، ابتداء من تاريخ صدور القرار.
وأضاف «البرنامج الجديد يعد فرصة للجادين في البحث عن عمل، فالدعم يشمل التدريب والتأهيل ضمن برنامج «طاقات». وقدم وزير العمل شكره لخادم الحرمين الشريفين على إقرار مجلس الوزراء لحافز المطور استمرارا لدعم سبل التوظيف لأبناء الوطن.
وكانت «عكاظ» نشرت تفاصيل قرار مجلس الوزراء تحت عنوان «العمل تطلق حافز المطور».

تعديلات نظام العمل على طاولة "الشورى".. و"الرياض" تتفرد بالتفاصيل

لجنة الإدارة ترفض تعديل المادة 55 وتعيد العقود وساعات العمل لصالح العامل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/12/article891717.html

الرياض - عبدالسلام البلوي
كشف مصدر شوريّ ل»الرياض» عن تسلُّم الهيئة العامة للمجلس التقرير النهائي لتعديل بعض مواد نظام العمل وأكدت إدراجه على جلسة الاثنين المقبل لسماع وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ملاحظات الأعضاء على التعديلات المقترحة للتصويت بعد ذلك عليها.

تحول عقود العمل المحددة بمدة إلى «مفتوحة» بعد تجديد ثلاث مرات متتالية
« الرياض» حصلت على تقرير التعديلات في صياغتها التي تعتبر نهائية بعد موافقة المجلس عليها حيث عالجت لجنة الإدارة إشكالية المادة الخامسة والخمسين المتعلقة بتجديد عقد العمل بعد أن عادت اللجنة إلى النص الوارد في النظام الحالي للعمل فأصبح العقد المحدد بمدة ينتهي بانقضاء مدته فإذا استمر طرفاه في تنفيذه عُدّ العقد مجدداً لمدة غير محددة مع مراعاة مايخص غير السعوديين في المادة السابعة والثلاثين من النظام القائم.
وفي الفقرة الثانية نص حكم المادة الخامسة والخمسين على تحول العقد المحدد المدة والذي يشترط تجديده لمدة مماثلة، يتحول إلى عقد غير محدد المدة إذا تعدد التجديد ثلاث مرات متتالية أو بلغت مدة العقد الأصلي مع مدة التجديد أربع سنوات، وأضيف للشروط والحالات القائمة في إنهاء العقد، إغلاق المنشأة نهائياً وإنهاء النشاط الذي يعمل فيه العامل مالم يتم الاتفاق على غير ذلك.
منع تشغيل العامل أكثر من خمس ساعات دون راحة.. ونصف ساعة للصلاة والطعام
وفيما يخص ساعات العمل والإجازة الأسبوعية تراجعت اللجنة عن ال 45 ساعة عمل أسبوعيا وجعلتها 40 ساعة مع منح العامل إجازة يومين شرط أن يكون الجمعة أحدهما ولصاحب العمل بعد إبلاغ مكتب العمل المختص أن يستبدل بيوم الجمعة لبعض أعماله يوماً آخر وعليه أن يمكنهم من القيام بواجباتهم الدينية.
وحذرت التعديلات تشغيل العامل فعليًا أكثر من أربعين ساعة في الأسبوع وبما لا يزيد على ثماني ساعات يومياً، وتخفض ساعات العمل الفعلية خلال شهر رمضان للمسلمين بحيث لا تزيد على 35 ساعة في الأسبوع وعن سبع ساعات يومياً.
ونصت التعديلات على ألا يعمل العامل أكثر من خمس ساعات متتالية دون فترة للراحة والصلاة والطعام لا تقل عن نصف ساعة في المرة الواحدة خلال مجموع ساعات العمل وبحيث لا يبقى العامل في مكان العمل أكثر من 12 ساعة في اليوم الواحد.
وفي المنشآت التي تقتضي طبيعة العمل فيها أداءه بالتناوب، تم زيادة متوسط عدد ساعات العمل لثلاثة أسابيع أو أقل على تسع ساعات يومياً أو خمس وأربعين أسبوعياً، وذلك حتى لا تتأثر إنتاجية بعض المنشآت من جراء تخفيض ساعات العمل.
ومع مراعاة إجازات المرأة العاملة المحددة بموجب هذا النظام فللعامل الحق في إجازة بأجر كامل لمدة خمسة أيام في حالة وفاة زوجه أو أحد أصوله أو فروعه أو عند زواجه، وثلاثة أيام في حالة ولادة مولود له، ويحق لصاحب العمل أن يطلب الوثائق المؤيدة للحالات السابقة.
9 حالات لفسخ العقود دون إشعار أو مكافأة أو تعويض.. أبرزها ضرب صاحب العمل والخيانة
ولا يجوز لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة أو إشعار العامل أو تعويضه إلا في تسع حالات وبشرط أن يتيح له الفرصة لكي يبدي أسباب معارضته للفسخ، أول الحالات اعتداء العامل على صاحب العمل أو المدير المسؤول أو احد رؤسائه أو مرؤوسيه أثناء العمل أو بسببه، وأيضاً إذا تغيب العامل دون سبب مشروع أكثر من 30 يوماً خلال السنة العقدية الواحدة في النظام الحالي 20 يوماً وفي مقترح الحكومة 40 يوما ، أو تغيب أكثر من 15 يوماً متتالية على أن يسبق الفصل إنذار كتابي من صاحب العمل للعامل بعد غيابه عشرين يوماً في الحالة الأولى وانقطاعه عشرة أيام في الحالة الثانية.
التعديلات أنصفت المرأة العاملة في قضايا الحمل والولادة ووفاة الزوج
ولصاحب العمل حق فسخ العقد مع العامل إذا ثبت أنه استغل مركزه الوظيفي بطريقة غير مشروعة للحصول على نتائج ومكاسب شخصية، أو أفشى الأسرار الصناعية والتجارية الخاصة بالعمل الذي يعمل فيه.
أجر كامل للمتوفى زوجها فترة العدة الشرعية.. وإجازة شهر براتب لمنجبة» المعاق»
ويستحق الطرف المتضرر من فسخ العقد لسبب غير مشروع أجر خمسة عشر يوماً عن كل سنة من سنوات الخدمة، وأجر المدة الباقية إذا كان العقد محدد المدة، ويجب ألا يقل التعويض عن أجر العامل لمدة شهرين.
ورفضت اللجنة التعديل المقترح في مشروع الحكومة بشأن اتفاق طرفي العمل على اشتمال الأجر الشهري لمكافأة نهاية الخدمة ونص العقد صراحة على ذلك ومنع صاحب العمل من استرجاعها مهما كان سبب إنهاء الخدمة، حيث أبقت اللجنة على النص الحالي في النظام القائم.

واستبعدت لجنة الإدارة والموارد البشرية في مشروع التعديلات نص المقترح في مشروع الحكومة الذي ترى فيه استحقاق العامل المستقيل لمكافأة تعادل أجر خمسة أيام عن كل سنة بعد خدمة لا تقل عن سنتين متتاليتين وما يعادل عشرة أيام عن كل سنة من سنوات الخدمة الخمسة الأولى وأجر عشرين يوماً عن كل سنة بعدها.

غرامات مخالفي نظام العمل تصل 100 ألف وتوريدها لصندوق الموارد البشرية

واقترحت اللجنة العودة للنص المعمول به وهو استحقاق العامل المستقيل لثلث المكافأة بعد خدمة سنتين متتاليتين ولا تزيد على خمس، ويستحق ثلثيها إذا زادت الخدمة على خمس سنوات متتالية ولم تبلغ عشر سنوات، ويستحق العامل مكافأة نهاية الخدمة كاملة إذا بلغت مدة خدمته 10 سنوات فأكثر.

ورفعت التعديلات المقترحة على نظام العمل عدد أيام المعونة المالية للعامل المصاب بسبب العمل أثناء فترة علاجه وجعلتها تعادل أجر ستين يوماً بدلاً من 30 ويستحق 75% مقابلاً مالياً من أجره طوال مدة العلاج شرط ألا تتجاوز سنة وإن تقرر طبيا احتمال عدم شفائه وحالته الصحية لا تمكنه من العمل عدت الإصابة عجزاً كلياً وينهى العقد ويعوض عن الإصابة ولا يكون لصاحب العمل حق استرداد ما دفعه إلى المصاب خلال تلك السنة.

جانب من لقاء وزير العمل بنائب رئيس الشورى أول أمس الثلاثاء واللجنة التعلمية

وللمرأة العاملة الحق في إجازة وضع بأجر كامل لمدة عشرة أسابيع توزعها كيف تشاء وتبدأ بحد أقصى بأربعة أسابيع قبل التاريخ المرجح للوضع الذي يحدد بموجب شهادة طبية مصدقة من جهة صحية، ويحظر تشغيل المرأة بعد الوضع بأي حال خلال الستة أسابيع التالية للوضع ولها الحق في تمديد الإجازة مدة شهر بدون أجر.

وأعطى النظام «المعدل» المرأة العاملة في حالة إنجاب طفل مريض أو من ذوي الاحتياجات الخاصة وتتطلب حالته المرافقة المستمرة له، الحق في إجازة مدتها شهر باجر كامل تبدأ بعد انتهاء مدة الوضع ولها التمديد شهرا آخر لكن بدون أجر.

وفيما يخص العاملة المسلمة المتوفى زوجها فمنحها النظام حق إجازة العدة بأجر كامل لمدة لا تقل عن أربعة أشهر وعشرة أيام من تاريخ الوفاة بدلاً من خمسة عشر يوماً في النظام القائم ولها حق التمديد لكن دون أجر إن كانت حاملاً خلال هذه الفترة حتى تضع، ولا يجوز الاستفادة من باقي إجازة العدة الممنوحة لها بعد وضع حملها.

إلغاء تأدية القسم لموظفي التفتيش والاكتفاء بتوقيع تعهد للأمانة والإخلاص وكتم الأسرار

أما العاملة غير المسلمة التي يتوفى زوجها فلها الحق في إجازة بأجر كامل لمدة خمسة عشر يوماً.

ويتولى تفتيش العمل مفتشون من موظفي وزارة العمل أو من غيرهم من السعوديين يحددهم الوزير أو من يفوضه وتكون لهم الصلاحيات والاختصاصات المنصوص عليها في هذا النظام، وضيف لاختصاصات مفتشي العمل التحقق من المخالفات التي تضبطها جهات حكومية مختصة أخرى وتحال إلى الوزارة واقتراح الغرامة المناسبة وفقاً لجدول المخالفات والعقوبات.

وبدلاً من أداء القسم قبل مباشرة المفتشين لمهامهم جاء نص التعديلات على توقيعهم لتعهد وفق النموذج الذي تعده الوزارة يتضمن التزامهم بأداء عملهم بإخلاص وأمانة وألا يفشوا سر أي اختراع صناعي أو غير ذلك من الأسرار التي يطلعون عليها بحكم عملهم.

نظام العمل الحالي نص على أن للمفتش إذا تحقق من وجود مخالفة لأحكام نظامه أو القرارات الصادرة بمقتضاه فله إسداء النصح والإرشاد لصاحب العمل بشأن كيفية تلافي المخالفة أو توجيه تنبيه شفهي أو إنذار كتابي لتدارك المخالفة خلال مدة معينة أو تحرير محضر، أما النص الجديد فنص على تحرير محضر ضبط بالمخالفة وفق أحكام اللائحة التنفيذية لضبط أعمال التفتيش وتنظيمها ورفعه إلى الوزير لإصدار قرار بذلك.وجاءت التعديلات المقترحة على نظام العمل بعقوبات لمخالفي أي حكم من أحكامه تبدأ بغرامة مالية لا تتجاوز 100 ألف ريال ثم إغلاق المنشأة لمدة لا تزيد على 30 يوماً أو إغلاقها نهائياً ويمكن جمع أكثر من عقوبة مرة واحدة كما يجوز مضاعفتها في حال تكرار المخالفة وتتعدد الغرامات بتعدد الأشخاص الذين وقعت المخالفة بشأنهم، وتؤول مبالغ الغرامات المحصلة والمقررة بموجب نظام العمل إلى صندوق تنمية الموارد البشرية.التعديلات المقترحة لنظام العمل خولت وزير العمل بمنح مكافأة مالية لا تزيد على 25% من مبلغ الغرامة المحصلة لمن يساعد من موظفي التفتيش أو غيرهم في الكشف عن أي مخالفات لأحكام النظام ولائحته والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

وفيما يخص التدريب والتأهيل ضاعفت التعديلات النسبة المقررة ب 6% في السابق لمن يشغل خمسين عاملاً فأكثر للتدريب على أعماله، للوزير رفع النسبة في بعض المنشآت التي يحددها بقرار منه.

سلطان بن سلمان: احتفالات جمعية الأطفال المعوقين باليوم العالمي يرسخ حقوق المعاق في المجتمع

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/12/article891780.html

الرياض - محمد الحيدر

نظمت جمعية الأطفال المعوقين على مدى الأسبوع المنصرم احتفالات موسعة باليوم العالمي للمعوق وذلك في مراكزها بعدد من مناطق المملكة حيث تضمنت العديد من الأنشطة والفعاليات الثقافية والتوعوية والرياضية والترفيهية.

ورفع صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان شكره وتقديره إلى خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني على ما يحظى به المعوقون في المملكة وقضيتهم من دعم ورعاية، وعلى ما توليه الدولة من دعم ومساندة لقضية الإعاقة بوجه عام، ولخدمات وبرامج وأنشطة الجمعية على وجه الخصوص.

وأشار الى أن الجمعية حريصة على الاحتفال بهذا اليوم العالمي في إطار رسالتها كواحدة من المؤسسات الرائدة في مجال التصدي لقضية الإعاقة ، موضحاً أن الاحتفال يستهدف في المقام الأول ترسيخ حقوق المعاق في المجتمع، وتعزيز النجاحات التي تحققت في هذا الصدد سواء من خلال الجمعية أو شركائها في كافة القطاعات. من جانبه قال أمين عام الجمعية عوض الغامدي:"إن الجمعية تحرص سنوياً على المشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للمعوق بهدف إثارة النقاش المجتمعي حول قضية الإعاقة، وحث كافة مؤسسات الدولة الأهلية والحكومية على التعاون في مواجهة القضية وأسبابها، مؤكداً أن قضية الإعاقة في حاجة إلى جهد متواصل؛ نظراً إلى تزايد احتياجات المعوقين علاجياً وتعليمياً وتأهيلياً.

ونظمت مراكز الجمعية احتفالات متنوعة بمناسبة اليوم العالمي للمعوقين اشتمل على الكثير من الأنشطة.

بعد أن عاثوا فساداً وتجاوزوا الأنظمة وحققوا مكاسب مادية

«حاشية المسؤول".. اذهبوا فأنتم الطلقاء!

مصالح المراجعين تتعطل وتبقى مصالح "الحاشية" لا يمسها أحد

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/12/article891813.html

تبوك، تحقيق - نورة العطوي

تتأثر قرارات ومواقف بعض المسؤولين في السلطة التنفيذية بعدد من المقربين منهم والمحيطين بهم وحتى المحسوبين عليهم من أهل الخبرة أو الاستشارة أو حتى طواقم مكاتبهم الإدارية، وأياً كانت مواقعهم الوظيفية التي يشغلونها فإنهم يشكلون قوة مؤثرة وفعّالة قد تحقق ما يسعون له من رأي ومشورة، بل وقد تُحقق أهدافهم الشخصية حتى لو كانت في غير صالح العمل، وقد تساهم بشكل أو بآخر في تضليل الحقائق والوقائع في سبيل أن يكون توقيع وقرار المسؤول لصالح حوائج في أنفسهم.

د. العوين: «مطبلة» و«مدبرة» على ارتكاب «الحماقات» في حق الناس والوطن

وما يزيد الأمر فساداً حينما تصل بالمسؤول الثقة إلى أن يكون "مغمضاً عينيه" عن كل ما يشاهده من واقع أمامه يستجديه إعادة النظر في قراراته ومواقفه، بل وفي "حاشيته، إلاّ أنه يُصر أن يكون الرأي منهم والقرار لهم.

ولكي ينجح أي مسؤول في إدارته لأي قطاع أو إدارة أو منشأة لابد من وجود إستراتيجيات يتم من خلالها ضمان مصلحة العمل، عبر اتباع استراتيجية المنع -الوقاية-، ويمكن تحقيقها من خلال حزمة من السياسات مثل تحديد فترة لبقاء المدير، وتفعيل أنظمة الرقابة، وتكوين بيئة تنظيمية ونظامية رادعة، وكذلك تفعيل الشراكة مع المواطن، إضافةً إلى اتباع إستراتيجية الردع، من خلال تحالف ثلاث قوى لإيقاع العقوبات الرادعة وهي الدولة من خلال المساءلة، والمجتمع من خلال الضغط الاجتماعي، والضمير من خلال الوعظ واستنهاض المروءة.

د.العلي: يقدمون «الطُعم» إلى «المدير الجاهل» من أجل السيطرة على قراره

ويبقى من المهم أن يكون المسؤول حذراً في بداية عمله عند اختياره لمن حوله من المستشارين والعاملين معه بكل عناية، وأن يحذر من الذين يسعون إلى تقديم "الطُعم" من أجل تمرير مصالحهم الشخصية، عبر تقديم تسهيلات مادية من المال العام، ثم السيطرة على قراراته وتوجيهاته.

إحاطة المسؤول

وقال "د.فهد العنزي" -عضو مجلس الشورى-: يلزم في البداية تحديد المقصود بالحاشية، وهي الفئة التي تحيط بالمسؤول وتساهم في توجيه قراراته وتكفيه عناء الاطلاع على التفاصيل، ولاشك أنها تلعب دوراً مهماً في توجيه قراراته، لكن في عُرف العمل الإداري فإن الحاشية تأخذ مسميات وأوصاف أخرى كالمستشارين والمساعدين وما إلى ذلك.

وأضاف أن الاختيار الجيد لفريق العمل الذي يعاون المسؤول والتركيز على الكفاءة هي مسألة مهمة، حيث إن طبيعة العمل الإداري في وقتنا الحالي تتسم بالدقة والتعقيد والاطلاع على كثير من التفاصيل، مشيراً إلى أن المسؤول بحاجة إلى من يعينه على الوصول إلى قرارات تخدم المصلحة العامة وتحقق الأهداف والغايات التي يرمي إليها الجهاز الذي يرأسه.

وأشار إلى أن أي قرار يتخذه في هذا الصدد يلزم أن يكون مدروساً بشكل جيد ومحيطاً بجميع التفاصيل، لذلك فإن ثقة المسؤول بفريق العمل الذي يعاونه هي الأساس الذي يُبنى عليه قراره، فكلما كان هذا الفريق صادقاً في عمله حريصاً على المصلحة العامة صادقاً في توفير المعلومات الدقيقة له، كلما كان القرار سليماً ومنسجماً مع المصلحة العامة، بل ومستجيباً لحاجات الجمهور الذي يستفيد من خدمات الجهاز الذي يديره.

مخالفة الحقيقة

وقال "د.محمد بن ناصر البيشي" -أستاذ الإدارة المشارك في معهد الإدارة العامة-: إن الإدارة هي تنفيذ المهام عن طريق الآخرين بقوة العقل الذي يتفوق في التخطيط والتنظيم والتنفيذ والمتابعة والاتصال، وكذلك اتخاذ القرارات والتنسيق والقيادة وحل المشكلات، مضيفاً أنه خلال مرحلة التنفيذ تُعرض على المسؤول معاملات وقضايا يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع النوع(الأول) يتوفر لديه القدرة على حلها، و(الثاني) يستطيع التصرف في جزء منها ويحتاج الاستقراء بمشورة متخصصة، أمّا (الثالث)؛ فتكون أعمالا خارجة عن قدراته ويضطر أن يفوضها لأحد مرؤوسيه، مبيناً أن العمل يتطلب خبراء أو مديرين ووكلاء أو حتى مرافقين وغيرهم، ذاكراً أن تصنيف الحاشية أو الأعوان لا يخرج عن أمرين وهما؛ "مفسدين" و"متقين"، لافتاً إلى أنه من المنطقي أن يصدر من المفسدين أعمال هدّامة، بل ولن يأتي منهم خير، وقد يُشكلون طبقة سميكة تمنع الرأي الآخر من الوصول إليه، أو ينقلون كثيراً من الوقائع نقلاً قد يخالف الحقيقة، مما يعزل المسؤول عن واقعه، لتحقيق مصالحهم المتعددة.

وقاية وردع

وشدّد "د.البيشي" على ضرورة تطبيق إستراتيجيات يتم من خلالها ضمان مصلحة العمل، وذلك بالأخذ أولاً باستراتيجية المنع -الوقاية-، ويتم تحقيقها من خلال حزمة من السياسات مثل تحديد فترة لبقاء المدير، وتفعيل أنظمة الرقابة، وتكوين بيئة تنظيمية ونظامية رادعة، وكذلك تفعيل الشراكة مع المواطن،

د.البيشي: يُشكلون «طبقة سميكة» تمنع وصول صوت المواطن إلى المسؤول

ومنح الصحافة هامش من الحرية لتعرية وفضح الممارسات السلبية، وتقوية العاملين من خلال آلية الانتخاب واللجان العمالية، مضيفاً أن الإستراتيجية الثانية هي إستراتيجية الردع، حيث يجب أن تتحالف ثلاث قوى لإيقاع العقوبات الرادعة وهي الدولة من خلال المساءلة، والمجتمع من خلال الضغط الاجتماعي، والضمير من خلال الوعظ واستنهاض المروءة.

مسؤول سلبي

وأوضح "أ.د.محمد بن عبدالله العوين" -أكاديمي وكاتب- أن الحاشية السلبية صورة واضحة مكشوفة للمسؤول السلبي؛ فإذا كان الوزير أو الوكيل أو المحافظ أو المدير العام في القطاع الحكومي أو العام صالحاً فلن يقرب إلاّ صالحين، وإن كان فاسداً فلن يُقرب ويستقطب وينقل ويرقي إلاّ الفاسدين أمثاله، وكذلك من يحقق له أغراضه ومقاصده بطرق خفية ملتوية، بحيث لا يظهر هو في الصورة، وإنما قد يضحي ببعض حاشيته إن انكشفت سوأته وبان عواره، فيلصق التهم بمكتبه أو بأحد من أوكل إليهم بعض المهمات الوظيفية، لكي ينجو بنفسه من الملاحقة والمتابعة والتحقيق إن كان ثمة ملاحقة وتحقيق، وليظهر بصورة الملاك الطاهر، فإن ثبتت التهم وضجت المنتديات بمفاسده عوقب بأشر وبأقسى عقوبة يتوقعها هو، وبيّت النية على أنها يمكن أن تحدث لو اشتدت عليه العواصف وتكشفت صفقاته وشلليته ومناطقيته وتجاوزاته الإدارية ومظالمه لفريق من موظفيه المستحقين لمصلحة آخرين من المقربين إليه من الأنساب أو الأحساب أو الموصى عليهم من أصحاب المصالح المشتركة.

مغادرة المكان

وقال "أ.د.العوين" إن هناك سؤالا يتبادر إلى الذهن: من يحاسب المسؤول والحاشية؟، والجواب "اذهبوا فأنتم الطلقاء"، فبعد أن يسقط المكان على من فيه، ويصدر قرار بإزاحة المسؤول بعد أن زكمت رائحة فساده الأنوف، وبعد أن تكون عجلة الإنتاج والعمل توشك على التوقف، وبعد أن تشتت شمل الوزارة وأصبحت بدداً في كل قطاع من الدولة بالرحيل أو التقاعد المبكر، يستل الفاسد نفسه خفية من مكتبه ويغادر بدون وداع، لتلحقه أوراق أسراره الخاصة، بعد أن جمعت بليل بهيم من مكتبه، ووضعت عليها بقايا هداياه ووسائل القربى منه و"نياشينه" الكاذبة، وتدفن معه في عالم الصمت، بعد أن أسدل الستار على مرحلة مريرة من تاريخ المسؤول الفاسد وحاشيته المصفقة أو المدبرة أو المعينة على ارتكاب حماقاته في حق الناس والوطن، لكن النهاية المألوفة "يسدل الستار على الماضي"، ليبدأ فصل جديد مع قصة جديدة من فصول مسؤول جديد وحاشية جديدة.

تحقيق الأهداف

وتحدث "د.فهد بن معيقل العلي" -أكاديمي متخصص في الإدارة-، قائلاً: لا شك أن لكل مسؤول حاشية أو مجموعة من الأفراد يحيطون بالمسؤول الإداري، وهم ما يطلق عليهم البطانة، مثل المستشارين والنواب والوكلاء ومديري العموم والأصدقاء من خارج المنشأة ومدير المكتب، وحتى القهوجي الذي يقدم الشاهي والقهوة والبخور، كل هؤلاء على تواصل مستمر مع المسؤول، ويدخلون عليه بخلوته ويطلعهم على أسراره وتوجهاته، مضيفاً أنهم إمّا أن يكونوا بطانة صالحة تسعى إلى أن يقدموا له النصح والمشورة التي تراعي المصلحة العامة أو مصلحة الأغلبية من الموظفين أو المواطنين، أو بطانة فاسدة تراعي مصالحها الخاصة والمنفعة الشخصية البحتة، مبيناً أنه في كثير من الأحيان لا يكون للمسؤول الفرصة لاختيارهم؛ لأنهم موجودون قبل تكليفه أو تعيينه، ويضطر الاعتماد عليهم بحكم خبراتهم في إدارة شؤون المنشأة من الناحية الإدارية والمالية والفنية، لافتاً إلى أن المسؤول الذي يسعى إلى النجاح وتحقيق مبدأ الخدمة العامة يحرص كل الحرص على اختيار من حوله من الناصحين الصالحين والذين يسعون إلى تحقيق أهداف التنظيم، وكذلك إلى نجاحه في عمله، وتقديم ما هو أفضل من خلال ما تقدمه المنشأة من خدمات أو منتجات.

د.العنزي: تحمي مصالحها بإيجاد بيئة من الفساد قائمة على خدمة بعضهم البعض

الحذر واجب

وشدّد "د.العلي" على أهمية أن يكون المسؤول حذراً في بداية عمله عند اختيار من حوله من المستشارين والعاملين معه بكل عناية، وأن يحذر كل الحذر من الذين يسعون إلى تقديم "الطُعم" من أجل تمرير مصالحهم الشخصية من خلال إفساد ذمة المسؤول والسيطرة على قراراته وتوجيهاته، وبذلك يقربون ممن يرون أنهم من فئتهم ومن هو على شاكلتهم، مضيفاً أنه ورد في الحديث الشريف عن "أبي سعيد الخدري" رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة إلاّ كانت له بطانتان؛ بطانة تأمره بالمعروف وتحضه عليه، وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه، فالمعصوم من عصم الله تعالى" -البخاري (ح 7198)-، وعن "عائشة" رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا أراد الله بالأمير خيراً جعل له وزير صدق، إن نسي ذكره، وإن ذكر أعانه، وإذا أراد الله به غير ذلك جعل له وزير سوء، إن نسي لم يذكره، وإن ذكر لم يعنه". -رواه أبو داود-.

شخصية المسؤول
ورأى "د.العلي" أن أساس الثقة بين المسؤول وبطانته يعتمد إمّا على الخبرات الإدارية والمالية والفنية في إدارة المنشأة، أو على الارتياح الشخصي لدى أشخاص معينين، ليتم تقريبهم منه، وقد تعمل تلك المجموعة الفاسدة على تقديم "طُعم" للمسؤول عند تعيينه أو تكليفه لكي يتم السيطرة عليه وتوجيه قراراته، كأن تقدم له تسهيلات مالية من المال العام، مضيفاً أن شخصية المسؤول هي التي تحدد نوعية البطانة؛ إما أن تكون صالحة أو فاسدة، فكلما ما كان المسؤول ذا شخصية قوية ومدركة، فلا لا أحد يتمكن من السيطرة عليه أو الإيقاع به في "دهاليز" الفساد، حيث يكون قادراً على التمييز بين الشخص الناصح الأمين والمنتفع الأناني، مبيناً أن المسؤول المدرك هو الذي يخدم المصلحة العامة، ويكون من الصعب التأثير عليه من أي كان، مؤكداً على أن المسؤول المؤمن بالله والذي يضع مخافة الله سبحانه أمامه فإنه يكون ذلك أساس نجاحه واستمراره في أداء عمله لما يخدم الصالح العام.
المسؤول «الفاسد» لن يختار إلاّ من يشبهه!
تساءل "أ. د. محمد العوين": كيف نوصي الوزير أو الوكيل أو المسؤول أياً كان بأن يحسن اختيار حاشية طيبة صالحة وطنية مخلصة صادقة نزيهة وهو على خلاف هذه الصفات أو بعضها؟.
وأضاف أن مثل هذا المسؤول الفاسد لن يختار قطعاً إلاّ من يشبهه في الخلق والمسلك وفساد الذمة؛ فلن نتوقع أن نرى سكرتيره الذي يعلم كل خافية عنه أو مدير عام مكتبه الذي يطلع على ما خفي عن أعين الناس مما لو أطلع على بعضه الناس لرموه هو ومدير مكتبه نهاراً جهاراً بالحجارة الثقيلة في مشهد عام.
وتساءل مرةً أخرى: كيف لنا أن نوصي المسؤول بأن يتقي الله ويكون نزيهاً صادقاً عادلاً مخلصاً ليقرب من يماثله في هذه الصفات الأخلاقية المثالية الرائعة من سكرتير ومدير عام مكتب ومستشارين ووكلاء ومدراء عموم وهو ليس على شيء من تلك الصفات الجليلة؟.
وأشار إلى أنه مرّ به كما مرّ بغيره كثيرون حالات لمسؤولين عاثوا في وزاراتهم فساداً؛ ليس بسبب حاشيتهم ولا مستشاريهم ولا مدراء مكاتبهم وإن كان لكل أولئك باع طويل في تفشي الفساد، ولكن لأن المسؤول نفسه فاسد بطبعه وقد جاء إلى سدة المسؤولية بنية فساد مبيتة!!.
حجب التواصل مع الجمهور حفاظاً على مصالح «النفعيين»
أوضح "د. فهد العنزي" أن أهم واجبات المسؤول هو حسن اختيار طاقم العمل، والتركيز في من يتحلى بالأمانة والكفاءة والتخصص في المجال المطلوب، وكذلك تفعيل وسائل الرقابة وإيجاد قنوات للتواصل مباشرة مع الجمهور، إضافة إلى فتح الأبواب لهم ومعرفة احتياجاتهم ومتطلباتهم من دون الركون كلية إلى التقارير التي يرفعها مسؤولو الإدارات لديه، أو المعلومات التي يزودونها به.
وقال إن خطورة تأثير الحاشية تكمن في حجب المسؤول عن التواصل مع الجمهور ومعرفة الحقائق، وقد تضلله وتدفعه إلى اتخاذ قرارات تخدم مصالحها الخاصة، أو أن المسؤول يحجم عن اتخاذ قرارات تخدم المصلحة العامة عن طريق حجبها - أي الحاشية - للحقائق.
وأضاف أنه في الغالب فإن هذه الفئة تحرص على حماية مصالحها عن طريق التعاون فيما بينها، وإيجاد بيئة من الفساد وخدمة بعضهم بعضا، وكذلك تسخير الجهاز الإداري لهم ولمن يدور في فلكهم، مبيناً أن الثقة تلعب دوراً مهماً في تفشي ظاهرة الحاشية السلبية، فبقدر الثقة التي يعطيها المسؤول لمعاونيه وفريقه الذي يعمل معه تكون المسؤولية في تحمل تبعات هذه الثقة.
وأشار إلى أن اختلاف طبائع الناس وإغراءات المنصب والجاه قد تدفع بفئة معينة لأن تحوز ثقة المسؤول لتعمل فيما بعد بتسخير الجهاز الإداري لخدمة أغراضها الخاصة، وهنا يبرز دور المسؤول الواعي واليقظ ومدى إدراكه لحجم المسؤولية التي تقع على عاتقه تجاه من ولاّه هذا المنصب، وتجاه الجهاز الذي يعمل فيه، وتجاه المجتمع الذي يقدم لهم خدماته.
مسؤول «صوري» لا يحل ولا يربط!
أكد "د. فهد العلي" أن أخطر ما يكون على المسؤول من البطانة الفاسدة؛، جرّه إلى "دهاليز" الفساد الإداري والمالي، وتوظيف موارد المنشأة لمصالحهم، حيث يُصبح "صورياً" يتحكم به مجموعة من المنتفعين والأنانيين، ويكون استغلال السلطة والنفوذ لمصالحهم الشخصية.
وقال إن هؤلاء يسعون إلى تضليل المسؤول عن الواقع الذي تعيشه المنشأة، ويقدموا له تقارير غير واقعة، ويصوروا الأمور على أنها على ما يرام ولا توجد مشاكل، ما يؤدي إلى حدوث كارثة تؤدي إلى إقالة المسؤول أو تغييره.

وأضاف أن هناك أمثلة كثيرة على حدوث مثل هذه الحالات في واقعنا الإداري، وكل ذلك يؤدي إلى تردي الخدمات أو المنتجات التي تقدمها المنشأة، مبيناً أن التأثير الحاصل من هذه البطانة الفاسدة هو جعل هذا المسؤول يتخبط في قراراته وتوجهاته، ويكون بعيدا كل البعد عن النزاهة والشفافية، وتغيب عنه العدالة والحس بالمسؤولية.

وأشار إلى أنهم يعملون على تقريب من يرون إلى المسؤول وإبعاد من يرون فيه النزاهة والحرص على المصلحة العامة، بل ويعملون على تشويه سمعته وتصيّد الأخطاء الصغيرة وتضخيمها، ليؤكدوا أن هذا الفرد أو ذاك لديه مشكلات وليس جديراً بتكليفه بمهام إضافية أو قيادية.

تجميع «المعارف» و«الأصحاب» على حساب المخلصين..!

أكد «أ.د. محمد العوين» على أن بعض المسؤولين الفاسدين حين وصولهم إلى مناصبهم يبدأون في التخلص من الصالحين والعاملين بإخلاص، ومن يعتقدون أنهم سيقفون أمام مشروعاتهم وخططهم وأفكارهم.

وقال:»قد يستغرق مشروع الإحلال والإبدال سنة كاملة إلى أن تُعبأ المواقع الوظيفية المهمة بمن يثق فيهم من الأصحاب والمعارف ومن وصي عليهم، فيُقلع ببعض الموظفين إلى مراتب عليا بصفة استثنائية، إلى جانب قشع قيادات جيدة مستحقة للترفيع إلى مواقع غير فاعلة حتى يُصبحوا في عداد المفقودين أو الموتى في الوزارة».

وأضاف أن بعض المسؤولين قد يستقطب أسماء من خارج الوزارة ليس لهم في التخصص عير ولا نفير، بل إن اثنين منهم كانا خارج الوظيفة الحكومية سنوات طويلة بلا عمل، ثم أتى بأحدهما ومنحه الخيط والمخيط ليدير الوزارة على هواه، بحيث تتحول من أداة بث وعي إلى صرافة أو رقم حساب في البنك، وجاء بالثاني عديم الخبرة «يخبط» و«يلبط» في غير شغله وتخصصه، حتى سقط من عال وتهشم رأسه واحتضنه في مكتبه، حتى عينه في مؤسسة خاصة براتب مضاعف عن مرتبه الذي افتقده عشر مرات.

وأشار إلى أن الوظيفة الحكومية تحولت في عهد ذلك الفاسد إلى مؤسسة عائلية مناطقية خاصة، ليس بتأثير الحاشية ولا المستشارين، بل من صنيع المسؤول الفاسد نفسه، لافتاً إلى أن المسؤول الصالح أو الطالح هو الذي يصنع حاشيته وليس العكس.

نشر ثقافة التطوع في اليوم العالمي

• تكاتف" تستقطب 1240 متطوعاً ومتطوعة في يوم واحد

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/12/article891703.html

الرياض - أسمهان الغامدي

كشفت مدير عام الجمعية السعودية للعمل التطوعي "تكاتف" صفية أبو ملحة أن الجمعية نجحت في استقطاب أكثر من 1240 متطوعا ومتطوعة خلال يوم واحد في فعاليات اليوم العالمي للتطوع، وقالت: دربت الجمعية وعبر سفرائها ومدربيها المعتمدين وخلال عام واحد فقط حوالي 1100 فرد في مدينة الرياض على نشر ثقافة العمل التطوعي من خلال

عدد من الورش والدورات المختلفة وما زال العمل جاريا لتدريب المزيد من الأفراد والمؤسسات على ثقافة العمل التطوعي المؤسسي في مختلف مناطق المملكة، كما أوضحت ريم الثمالي الناشطة التطوعية في "تكاتف" أن الأركان التي اعتمدتها "تكاتف" اشتملت على مواد تسجيلية وبروشورات لتعريف الزوار بالجمعية وما تقوم به من دور كبير في تعزيز مفهوم ثقافة العمل التطوعي ومن ثم دعوتهم لشجرة التطوع ومشاركة تجاربهم التطوعية السابقة (إن جدت) وهي عبارة عن مجسم خشبي لشجرة بلا أوراق حيث يقوم الزائر بكتابة تجربته على ورقة شجر وتعليقها على "شجرة التطوع" أو كتابة ما يحملون من أفكار ووضعها في صندوق الأفكار وهو صندوق شفاف أعد خصيصا لرصد الآراء الداعمة لتطوير ثقافة العمل التطوعي خاصة الذين لم يسبق لهم القيام بأي أعمال تطوعية منوهة إلى أن مراحل رحلة الزائر على ركن تكاتف تنتهي بتسجيل معلوماته الشخصية لربطه بالفرص التطوعية المستقبلية وإشراكه في الورش التدريبية للجمعية عبر "فورمات" أعدت بدقة لهذا الغرض.

وأشارت الثمالي إلى أن الشجرة استقطبت حوالي 486 زائراً إضافة إلى 236 لصندوق الأفكار فيما سجل سفراء تكاتف خلال الفعاليات الخمس 520 متطوعاً جديداً، لافتة إلى أن أركان تكاتف تميزت باحتوائها على تلك اللوحات الجميلة والمعبرة التي تحمل عدداً من العبارات التشجيعية للتطوع مثل " بتطوعنا نتكاتف

وأكد عبد الإله الهويمل أحد منظمي الفعاليات أن فريق "تكاتف" في مركز المملكة التجاري نجح في تسجيل 112 عضواً، للجمعية وأقنع 135 آخرين لإضافة تجاربهم، و إبداء 10 لآرائهم في العمل التطوعي عبر صندوق الأفكار التطوعية، أما في الحياة مول فقد نجح القائد الوليد الغيث وأعوانه من المتطوعين في إضافة تجارب 120 زائراً لشجرة التجارب التطوعية وتزويد صندوق الأفكار التطوعية بخمسين رأي من آراء الزوار فيما سجل معهم 90 متطوعاً جديداً، والأمر نفسه ينطبق على مركز غرناطة التجاري والذي أشرف عليه القائد مساعد السعدان ومجموعته والذين نجحوا في إضافة 83 تجربة جديدة لشجرة التجارب التطوعية و 25 فكرة جديدة لصندوق الأفكار التطوعية إضافة إلى تسجيل 131 متطوعا جديداً، أما في سلام مول فقد تمكن القائد سلطان الصالح ومجموعته من إضافة 72 تجربة و 98 فكرة وتسجيل 87 متطوعاً جديداً وكذا الحال بالنسبة لبانوراما مول والذي أشرف عليه شايق العصيمي ب 76 تجربة جديدة و 53 فكرة و 100 متطوع جديد.

• سيجارة" يعترف باختطاف 3 أطفال أحدهم من ذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131212/Con20131212661399.htm

إبراهيم علوي (جدة)

اعترف مغتصب «طفل الفيحاء» الذي تابعت «عكاظ» تفاصيل القبض عليه بعد فعلته الإجرامية، باختطاف ثلاثة أطفال آخرين والاعتداء عليهم أحدهم من ذوي الاحتياجات الخاصة عقب خروجه من المسجد مباشرة، فيما كشفت التحقيقات عن تطابق بصماته مع البصمات المرفوعة من مواقع 7 حوادث سرقات لمركبات استخدم بعضها في جرائمه، فضلا عن ظهور سابقة تعدي واغتصاب حكم عليه فيها بالسجن وخرج بعد انتهاء محكوميته ليعود إلى جرائمه مرة أخرى.

ويواصل فريق التحقيق في مركز شرطة الكندرة بمحافظة جدة تحقيقاته للكشف عن الجرائم التي ارتكبها المجرم التشادي، وذلك بعد أن نجحت في ربط عدد من الحوادث به، وتكشف لدى فريق التحقيق بمتابعة مدير شرطة جدة اللواء عبدالله

القحطاني وإشراف مدير مركز شرطة الكندرة، أن الجاني (19 عاما) متورط في جرائم اختطاف واغتصاب أخرى بالمحافظة جرى تقييدها في محاضر التحقيق بمراكز مختلفة.
وأبانت التحقيقات أن الجاني الذي تم ضبطه عقب قيامه باختطاف طفل في الثانية عشرة من عمره في حي الفيحاء والتوجه به إلى موقع غير معلوم ومن ثم الاعتداء عليه تحت تأثير المسكر، واصل إنكاره لكافة جرائمه، إلا أن تحاليل الـDNA أكدت تعديه على طفل الفيحاء، فعمد فريق التحقيق إلى جمع كافة بلاغات الاختطاف والتعدي على الأطفال في مراكز الشرط، وتطابقت مواصفات الجاني في ثلاثة حوادث عليه، وبعرضه على الضحايا تعرفوا عليه مؤكدين أنه ذات الشخص. كما تطابقت عينات الـDNA عليه ليسقط في يده ويعترف بضلوعه فيها، موضحا أنه كان يقوم بها تحت تأثير المسكر وكان يستخدم مركبات مسروقة في اختطاف الفتيان ومن ثم التوجه بهم إلى مكان قصي بعيدا عن الأعين ليتعدى عليهم.
وأضاف الجاني أنه حاول في إحدى الحالات اختطاف فتى من جنسية عربية (11 عاما) في حي الكندرة غير أنه فشل في ذلك بعد أن تنبه الفتى ومن حوله لما كان يقوم به، ففر من الموقع قبل ضبطه. واعترف كذلك بأنه قام باغتصاب طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة في حي الوزيرية حيث شاهده لحظة خروجه من أحد المساجد بعد أن أدى صلاة العصر ليقوم بملاحقته واختطافه ومن ثم الاعتداء عليه تحت تهديد السلاح الأبيض، مشيرا إلى أنه أعاده بعد ذلك إلى أقرب طريق من الموقع.
وأفاد الجاني بأنه ارتكب بعد ذلك حادثة أخرى في حي الفيحاء حيث اختطف فتى في الثالثة عشرة من عمره وأركبه سيارة سوداء مسروقة وفعل الفاحشة به قبل أن ينزله في طريق فرعي ويفر من الموقع دون كشفه.
وأبان الجاني أنه تعلم التدخين في سن مبكرة وكان يطلق عليه لقب «سيجارة» لكثرة تدخينه وإدمانه على الحشيش. إلى ذلك، أكد المتحدث الإعلامي في شرطة جدة الملازم أول نواف البوق لـ«عكاظ» استمرار التحقيق مع الجاني الأفريقي الذي اعترف بتورطه في عدد من القضايا ويتم حاليا إخضاعه للتحقيق فيها للكشف عن الجرائم الأخرى التي نفذها، مشيرا إلى أنه سيتم تحويل ملف التحقيق إلى جهات الاختصاص عقب استيفاء كافة الإجراءات المطلوبة.

مواكبة لصدور الأنظمة القضائية الجديدة

3 لجان لتقدير احتياجات المحاكم ونقل قضايا المظالم

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131212/Con20131212661244.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
إنفاذا للأوامر السامية باعلان الأنظمة القضائية الجديدة، أصدر وزير العدل رئيس المجلس الاعلى للقضاء الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، قرارات بتشكيل ثلاث لجان على مستوى عال باشرت عملها على الفور، وذلك في إطار جهود الوزارة لإنجاز المطلوب باتجاه تطبيق هذه الأنظمة وفق الجدول الزمني المحدد لها.
وتشكلت اللجنة الاولى برئاسة رئيس محكمة الاستئناف عضو المجلس الأعلى للقضاء الشيخ محمد أمين مرداد، ومهمتها تقدير احتياجات المحاكم الفعلية من القضاة والموظفين وأدوات التقنية والمباني اللازمة للمحاكم المتخصصة العامة

والجزائية والأحوال الشخصية والتجارية والعمالية والتنفيذ، وفصل كل محكمة من المحاكم سابقة الذكر، لتكون محكمة مستقلة بقضاتها وهيكلها الإداري، وسلخ الدوائر التجارية والجزائية من المحكمة الإدارية وضمها للمحاكم في وزارة العدل، وضم الهيئات القضائية التي ليست تحت منظومة وزارة العدل إليها ووضع آلية لعملها وهي تحت مظلة وزارة العدل.

وتشكلت اللجنة الثانية برئاسة مستشار رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالرحمن المقحم، ومهمتها دراسة اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية (مكلف بها من المجلس الأعلى للقضاء)، في حين تشكلت اللجنة الثالثة برئاسة الشيخ الدكتور ناصر المحيميد عضو المجلس الأعلى للقضاء ورئيس التفتيش وهي تتولى دراسة اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات.

وتضم اللجان الثلاث في عضويتها نخبة مميزة من أصحاب الفضيلة القضاة من كافة المحاكم والمجلس الاعلى للقضاء.

وأبلغت «عكاظ» مصادر مطلعة ان اللجان الثلاث تعمل متزامنة وقد بدأت اجتماعاتها منذ أمس لإنهاء ما كلفت به بدقة وبأسرع وقت ممكن، في حين أن اللجنة الرئيسة يتوقع أن تستغرق وقتا كبيرا كون ما كلفت به يلزمه وقت وإمكانيات لتنفيذه ولها الاستعانة بمن تراه لانجاز مهامها.

وقالت المصادر إن وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء كثفا اجتماعاتهما لمزيد من التنسيق والعمل المتواصل، حيث يسيران بخطى متوازية في ما يتعلق بتأهيل وتدريب الكوادر القضائية ودعم المحاكم باعداد إضافية، فضلا عن اعتماد خطط التدريب وتوقيع عقود لإنشاء مقار جديدة بمواصفات محددة.

يشار إلى أن الأنظمة القضائية الثلاثة تم نشرها كمراسيم ملكية في الصحيفة الرسمية (أم القرى) إيذانا بالبدء في تنفيذ ما تقرر عن هذه الأنظمة وفق المهلة الانتقالية

السجن 3 سنوات لموظفين في التعليم مع وقف التنفيذ

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131212/Con20131212661245.htm

عبدالله عبيدالله الغامدي (الرياض)

أيدت محكمة الاستئناف الإدارية بديوان المظالم بالمنطقة الشرقية، حكم الدائرة الجزائية الأولى بالمحكمة الإدارية بسكاكا بمنطقة الجوف، في القضية المقامة من فرع هيئة الرقابة والتحقيق، ضد ثلاثة موظفين يعملون في إحدى إدارات التربية والتعليم بتهم التزوير والاستعمال واستغلال النفوذ الوظيفي.

قضى الحكم النهائي الصادر من الاستئناف بإدانة المدعى عليه الأول، ومعاقبته عن ذلك بسجنه سنة مع تغريمه خمسة آلاف ريال، وذلك لحصوله على أمر إركاب له ولزوجته على الدرجة الأولى على أساس استحقاقه لها، وإدخاله بيانات لزوجته بأن مسمى وظيفتها (مدير) خلافا للحقيقة، والتزوير في عقود معلمات بديلات.

كما تضمن الحكم إدانة المدعى عليه الثاني ومعاقبته بسجنه سنة مع تغريمه ألف ريال، وذلك لإصداره أمري اركاب على الدرجة الأولى للمدعى عليه الأول، وتعديل تاريخ مباشرة إحدى الموظفات، إضافة لإدانة المدعى عليه الثالث بجريمتي

التزوير والاستعمال ومعاقبته عن ذلك بسجنه سنة مع تغريمه ألف ريال، لإدخاله العقود التي لا تحمل رقم صادر.
وقررت دائرة الاستئناف وقف تنفيذ عقوبة السجن المقضي بها عليهم لعدة اعتبارات، منها ما ناله المتهمون من عنت ومشقة التردد على الجهات المختصة بسبب هذه القضية.

خلف الحدث

الحماية والعقوبة المخيفة توقفان العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
www.okaz.com.sa/new/Issues/20131212/Con20131212661257.htm&safe=on/

محمد العنزي
ضحايا العنف الأسري في نزيف مستمر منهم من غادر هذه الحياة محملا بالأسى وظلم ذوي القربى ومنهم من يلملم جراحه وآلامه النفسية والجسدية في ظل عدم وعي لشريحة أو فئة من المجتمع تخلت عن كل الأخلاق والمبادئ الدينية والإنسانية والأخلاقية لتكون سيفا في ظهر من يعولون أو من ولاهم الله أمرهم.
لا شك أن الواقع مؤلم ولا شك أنه يحتاج إلى تحرك على جميع المستويات كما يحتاج إلى عقوبات رادعة ومخيفة في نفس الوقت لكل من تسول له نفسه بالاقتراب من هذا المستنقع الذي ترفضه الأنفس الأبية، كما أن الأمر يحتاج إلى وقفة صادقة وكبيرة ولها استمرارية مع كل من تعرض لعنف أسري سواء كان طفلا أو امرأة، فالعنف الأسود لا يفرق بين صغير أو كبير ولا بين أنثى ولا ذكر والوقفة التي نريد تحقيقها تبدأ من الحماية وأخذ كافة الحقوق لهم، كما تضمن عدم تكرار ما تعرضوا له مرة أخرى وهذا يعتمد في الدرجة الأولى على نوع العقوبة التي تصدر ضد من بدر منه عقوبة العنف للمرأة أو للطفل.

إقصاء 527 موظفاً أساءوا للمعوقين في مراكز التأهيل

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
www.okaz.com.sa/new/Issues/20131212/Con20131212661253.htm&safe=on

عبد الله القحطاني (أبها)
كشف لـ «عكاظ» وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف، عن تطبيق العقوبات على 527 موظفا ما بين اقصاء واعفاء من ثبت تقصيرهم أو تورطهم فى بعض الممارسات الخاطئة من خلال الصور التى ظهرت فى الإعلام، وذلك خلال الستة الأشهر الماضية.

وبين أن فريق الجوال بدأ عمله ميدانيا منذ الأحد الماضي لمتابعة وتقصي أكثر من 40 مركزا للإيواء، لمعرفة الجوانب السلبية والايجابية فيها، ومدى تحقيق الرضا عنها، مؤكدا حرص وزارته على تفقد كافة القطاعات التابعة لها دوريا من خلال جولته للالتقاء بزملائه في كافة الدور والتأهيل الشامل ومراجعة كافة الأعمال، وقال «من واجبنا الحرص على الزيارات ولا بد من النزول للميدان بعيدا عن المكاتب، ونعمل على تذليل الصعاب في حالة حدوثها في المنطقة».

وعن القصور في دور التأهيل الشامل، قال «لا ندعي الكمال وأي قطاع خدمي يرتبط بخدمة فئات معينة لا يدعي الكمال، ولكن نؤكد على المعالجة وتلمس أي قصور وعلاجه، والدولة قدمت الدعم، والعمل الإنساني لا بد أن يعتريه بعض القصور، وعندما يحدث القصور يعالج ويحاسب من وقع فيه، وهناك استراتيجيات لتحسين الأداء الوظيفي والخدمة من خلال فريق الجوال والذي تم اطلاقه مطلع الأسبوع الحالي، ولدينا خطة طموحة من خلال التدريب على رأس العمل، وتم تكوين فريق العمل من أطباء وخبراء وأخصائيين لزيارة كافة المراكز، ولن نكتفي بذلك بل هناك زيارات دورية للمتابعة والتأكد إذا ما كان هناك نقص أو قصور، ونتمنى رفع الأداء وتحقيق الطموح لفئة غالية على قلوبنا، وبطبيعة الحال العمل الانساني ليس عملا متكاملا ونعترف بأن هناك قصورا، ونعد بمعالجته ومحاسبة المتسبب فيه، إذا كان قاصدا يبعد عن عمله كائنا من يكون، اضافة لوجود معالجات فورية وقراءات استباقية لتطوير العمل، إذ أن الأيتام والمسنين والمعاقين أمانة في أعناقنا، ونحن فى وكالة الرعاية بحاجة للعمل الإنساني الجاد والابتعاد عن بيروقراطية العمل الحكومي، وأؤكد مرة أخرى أننا لا ندعي الكمال ولكننا نعد بالمتابعة من أعلى واحد فى الوزارة الى الجميع والتأكد من الارتقاء بالخدمة التى ترضي الله اولا ثم ولاة الأمر».

وعن دور الوزارة في دعم البنية التحتية للتأهيل الشامل، أجاب «لا نستطيع توفير مبان حكومية ونتطلع أن تكون نموذجية، وهناك خط ومشاريع مستقبلية لمبان جديدة على مستوى المملكة، والمشكلة الأساسية أن هناك كثافة فى مكان وأعدادا قليلة فى مكان آخر، وهناك تشجيع باشراك الأسرة معنا».

وفي رده على سؤال حول الخطط المستقبلية على مستوى الوزارة، قال «نعمل على ربط فرق الجوالة بوكيل الوزارة لمراقبة أداء الموظفين والشركات العاملة فى الدور، لن ننتظر أخطاء جديدة على مستوى الوزارة، وينطلق بعد أسبوعين التدريب على رأس العمل، وعندنا استراتيجيات أخرى للعمل الاحترافي على مستوى الوزارة».

وحول توزيع بعض سيارات المعاقين وعدم استلام البقية لها قال «نبدأ خلال ثلاثة أشهر في توزيع 3500 سيارة على المعاقين وسيتم تلافي سلبيات البرنامج الماضي».

تسجيل 30 قضية ترويج متكرر خلال 6 أشهر

المخدرات تتصدر القضايا الجنائية في محكمة جدة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131212/Con20131212661540.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

تحتل المخدرات المرتبة الأولى في القضايا الجنائية في محكمة جدة الجزائية وبلغت عدد القضايا التي تسلمتها المحكمة خلال ستة أشهر نحو 4300 قضية ما بين تصنيع واستخدام وتعاطي وحيازة وترويج كميات صغيرة وبواقع 715 قضية شهريا ومعدل 33 قضية يوميا في جدة وحدها. وشملت الإحصائية الحديثة التي حصلت عليها «عكاظ» إحدى قضايا المخدرات المسجلة «تلقي هدية مخدرات»، في حين ذكرت مصادر أن عدد القضايا المماثلة في محكمة الرياض الجزائية تزيد على عددها في جدة بما لا يقل عن 30%، وبما يقدر بـ40 قضية مخدرات أمام القضاء في الرياض.

وقالت مصادر إن المحكمة العامة في جدة تلقت خلال ستة أشهر نحو 30 قضية ما بين ترويج متكرر وتهريب، وأصدرت ذات المحكمة خلال عام سبعة أحكام بالقتل تعزيرا على مهربين بينهم زوج وزوجته من جنسية شرق آسيوية، وسعوديون ومقيمون من جنسيات مختلفة، فضلا عن أحكام وصلت إلى السجن 15 عاما على الفرد الواحد في قضايا ترويج متعددة وتزيد أحكام بالسجن في مجموعها على 300 سنة على جناة تورطوا في قضايا مخدرات، وشكل السعوديون في قضايا الترويج والتهريب نحو 45% في حين شكلوا نسبة 55% من قضايا قضايا التعاطي والحيازة والتصنيع والترويج ونسبة 70% من قضايا الإدمان.

وكشف تقرير إحصائي أن قضايا المخدرات في المحاكم للعام المنصرم بلغت نحو 30 ألف قضية ما بين تعاط وحيازة وتصنيع وترويج وتهريب، احتلت منطقة مكة المكرمة صدارة مناطق المملكة من حيث عدد قضايا المخدرات فيها، حيث بلغت 8950 قضية تلتها منطقة الرياض بنحو 4544 قضية ثم منطقة جازان 3500 قضية.

وتأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الرابعة من حيث المناطق بواقع 3430 قضية، ثم منطقة عسير بـ 3300 قضية، تليها منطقة الجوف 1350 قضية ثم منطقة القصيم بـ 1221 قضية ثم منطقة المدينة المنورة بـ 878 قضية. وأشارت وزارة العدل إلى أن منطقة نجران بلغ عدد القضايا فيها 646 قضية وتلتها منطقة حائل بـ590 قضية، ثم منطقة الحدود الشمالية بـ234 قضية وأخيرا منطقة الباحة بعدد قضايا بلغ 15 قضية في عام واحد.

وعلى صعيد المدن، فقد احتلت مدينة الرياض صدارة مدن المملكة في قضايا المخدرات حيث بلغ عدد القضايا التي نظرتها المحاكم فيها خلال العام الماضي نحو 4350 قضية، فيما حلت مدينة مكة المكرمة في المرتبة الثانية بعدد قضايا بلغ 3950 قضية، وجاءت جدة ثالثة بـ3578 قضية.

واحتلت جازان المرتبة الرابعة بعدد قضايا بلغ 3412 قضية، فيما كانت مدينة أبها في المرتبة الخامسة بـ 2634 قضية، تليها الدمام بـ1950 قضية تلتها الطائف بـ1416 قضية ثم سكاكا 1340 فمدينة بريدة بـ928 قضية.

وكانت قضايا المخدرات في مدينة تبوك قد بلغت 878 قضية وفي المدينة المنورة بلغت 722 قضية، أما في خميس مشيط فقد بلغت 648 قضية، وفي نجران 632 قضية، وفي حائل 590 قضية، وفي الأحساء بلغت عدد قضايا المخدرات في عام واحد 447 قضية، وفي الخبر 356 قضية، وفي القطيف بلغت 319، تليها الجبيل 293 قضية، ثم عرعر 234 قضية، فمدينة ينبع بـ218 تليها الخرج 187 قضية، فمدينة عنيزة 160 قضية.

وفي مدينة الرس بلغ عدد القضايا 130 قضية، وفي صبيا 41 تليها الخفجي 39 ثم أبو عريش 35 قضية، تليها الباحة بواقع 15 قضية، في حين لم يتجاوز عدد قضايا المخدرات في كل من البكيرية وحوطة بني تميم وحريملاء قضية واحدة فقط في العام الهجري المنصرم.

السعودية : برنامج الأمان الأسري يرصد12 وفاة بسبب الإيذاء

المصدر: جريدة الحياة الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م

http://alhayat.com/Details/581065

الرياض - حياة الغامدي

كشف تقرير صادر عن برنامج الأمان الأسري الوطني لرصد حالات إيذاء الأطفال في السعودية، عن وفاة 12 طفلاً خلال العام الماضي بسبب الإيذاء، مبيناً أن 32 طفلاً يعانون من أمراض مزمنة وإعاقة نتيجة الإيذاء الذي شكّل الوالدين الغالبية العظمى لمعنفي أطفالهم، أي ما نسبته 60 في المئة.

وأكد التقرير أن 263 حالة إيذاء سجلت لـ202 طفلين، ما يعني تكرار الإيذاء على 61 طفلاً من دون أن يتمكن أحد من حمايتهم من تكرار العنف ضدهم. وأشار إلى أن 139 حالة أدخل أصحابها إلى المستشفيات وخضع ثلثها للعناية المركزة،

لا سيما أن غالبية الأطفال الذين تعرضوا للعنف وسجلوا من قبل فرق حماية الطفل بالمنشآت الصحية، من السعودية وشكلت نسبة 87 في المئة.
وأوضح التقرير أن الإيذاء الجسدي والإهمال هما الأكثر شيوعاً، إذ رصدت 99 حالة إهمال و 94 حالة عنف جسدي مقارنة بالإيذاء الجنسي. فقد سجل التقرير 56 حالة اعتداء جنسي منها 60.7 في المئة ارتكبت ضد فتيات. وكان الذكور معظم ضحايا حالات العنف الجسدي والإهمال.
واستناداً إلى التقرير، مثّل الأطفال الرضع (أقل من عام) 11.9 في المئة من المجموع العام للإيذاء. واعتبروا أخطر الفئات العمرية وأكثرها ضرراً. ولم يُوثّق ثلث الحالات التي سبق أن تعرّضت للعنف.
واحتلت العاصمة الرياض المرتبة الأولى في حالات إيذاء الأطفال، تلتها المنطقة الشرقية، ومنطقة مكة المكرمة المرتبة الثالثة.
وشرّعت السلطات السعودية قانون الحماية من الإيذاء لكن لائحته التنفيذية التنظيمية لم تقرّ بعد وقد لقيت انتقادات عدة. وتنظّم وزارة الشؤون الاجتماعية ورش عمل لصوغها، تضم مختصين من مختلف القطاعات.
وأوضحت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمان الأسري الدكتورة مها المنيف لـ «الحياة»، أن «ما يعتري القائمين على حماية الأطفال من الإيذاء في السعودية هو تحويل قانون الحماية إلى إجراءات سهلة وتطبيقها على أرض الواقع، لا سيما أن بنود القانون شدّدت على إلزامية التبليغ عن العنف ومعاقبة من لم يبلّغ، إلى جانب تحديد آليات تدخّل الشرطة ووزارتي الشؤون الاجتماعية والصحة في حال وقوع الإيذاء على الأطفال».

أردن: تأجيل محاكمة سعودي وشقيقته بتهمة تهريب أسلحة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/581324

عمان - يو بي آي
قررت الهيئة المدنية في محكمة أمن الدولة الأردنية تأجيل النظر في قضية تهريب أسلحة فردية من السعودية إلى الأردن، المتهم فيها سعودي وشقيقته إلى الأربعاء المقبل.
وقال مصدر قضائي أردني أمس (الأربعاء) إن الهيئة المدنية من محكمة أمن الدولة «نظرت خلال جلسة عقدتها أمس قضية تهريب أسلحة فردية من السعودية إلى الأردن، المتهم فيها مواطن سعودي وشقيقته. واستمعت إلى شهود النيابة العامة». وقررت الهيئة تأجيل نظر القضية إلى الأربعاء المقبل للاستماع إلى مرافعة محامي الدفاع. وكان رجال الجمارك عثروا في مركبة السعودي وشقيقته في 15 آب (أغسطس) الماضي على 31 مسدساً عيار 7 ملم ومخازن وكمية من الطلقات.

الجوازات لـ "الحياة": رحّلنا 170 ألفاً.. والحملة على المخالفين "مفتوحة"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/581325

الرياض – أحمد الجروان

أعلن المتحدث باسم المديرية العامة للجوازات المقدم أحمد اللحيدان أنه تم إنهاء إجراءات مغادرة أكثر من 170 ألف مخالف لأنظمة الإقامة والعمل في المملكة من جميع الجنسيات، منذ بداية حملة تصحيح أوضاع المخالفين مطلع العام الهجري الحالي وحتى أول من أمس. وشدد على أن معالجة وضع المخالفين مستمرة بلا تاريخ محدد لنهايتها. وأكد أن ترحيل الإثيوبيين يتواصل بسلاسة تنفيذاً لتوجيهات وزير الداخلية، وأن أعداداً قليلة منهم تبقت في منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، وسيتم إنهاء إجراءاتهم خلال أيام. (للمزيد)

وأشار إلى أن حملة تصحيح أوضاع المخالفين لأنظمة الإقامة والعمل مستمرة، ولا يوجد تاريخ محدد لنهايتها. ولفت إلى أن إنهاء إجراءات المخالف يبدأ بتسليمه نفسه طوعاً أو بعد القبض عليه، ثم أخذ بصمات أصابع اليدين وبصمة العين، إضافة إلى صورة شخصية، ثم التنسيق مع سفارة العامل المخالف كي تصدر له الوثائق اللازمة لترحيله إلى بلاده، وبعد ذلك تأتي خطوة التنسيق مع خطوط الطيران.

وأوضح اللحيدان أنه في المنافذ الدولية تقوم الجوازات بإنهاء إجراءات المغادرة من خلال نظام الحدود المطور الذي يعتبر آخر نقطة أمنية يتأكد فيها من عدم وجود ملاحظات تمنع سفر المخالف، ومن ثم التحقق من هوية المرحل بمطابقة بصمته آلياً عبر الأجهزة المعدة لذلك، ولفت إلى أن هذه الإجراءات تسري على جميع الجنسيات من دون تمييز.

"علاوة الإرهاب" لكافة منسوبي "الجوازات"

المصدر: جريدة الوطن الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=170886&CategoryID=5

الرياض: الوطن

علمت "الوطن" أن تحركات رسمية تجري لصرف "علاوة مكافحة الإرهاب" المنصوص عليها نظاما لعموم منسوبي الجوازات العاملين في مناطق المملكة؛ وذلك عقب أن تم الصرف لبعض الفئات منهم.

ووفقا لمصادر مطلعة، فإن المديرية العامة للجوازات، بدأت التحرك الفعلي باتجاه حث جهات الاختصاص على ما تراه مناسبا حيال صرف علاوة مكافحة الإرهاب لجميع منسوبيها، ضباطا وأفرادا.

وقالت المصادر، إن المديرية، انتهت مؤخرا من صرف العلاوة لقطاعات دون أخرى، ولم يتبق إلا منسوبو المديرية وجوازات المناطق.

وأفادت المديرية وزارة الداخلية مؤخرا، بإنفاذها ما تضمنه التوجيه الخاص بصرف علاوة مكافحة الإرهاب والأعمال الإضافية للضباط والأفراد العاملين في بعض الوحدات المشار إليها في التنظيم.
من جانبه، اكتفى المتحدث الرسمي للمديرية العامة للجوازات المقدم أحمد اللحيدان في تعليقه لـ"الوطن" على الإجراء، بأن "علاوة مكافحة الإرهاب موجودة في النظام، ولها آليات متبعة لصرفها على منسوبيها".

رعاية سجناء حائل": 777 أسرة تستفيد من الإعانات"

تسديد ديون بـ42 ألفا وصرف كسوة صيفية وشتوية لـ378

المصدر: جريدة الوطن الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=170868&CategoryID=5

حائل: سلطان العايضي
أعلن رئيس لجنة رعاية السجناء بمنطقة حائل عودة العودة، أن أعمال اللجنة للعام الحالي اشتملت على تأمين مبلغ 60 ألف ريال لسداد إيجارات منازل لعدد من أسر السجناء، وتقديم مساعدات مالية لأسر السجناء بمبلغ 96 ألف ريال، مبيناً أن عدد الأسر التي ترعاها اللجنة بلغ 777، إضافة إلى استفادة 98 أسرة للمفرج عنهم من خدمات اللجنة، فيما تم صرف 378 سلة غذائية لأسر السجناء والمفرج عنهم.
جاء ذلك بعد تدشين نائب أمير منطقة حائل الأمير عبدالعزيز بن سعد أمس في مكتبه بالإمارة، فعاليات أسبوع النزيل الخليجي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الثاني تحت شعار "خذ بيدي نحو غد أفضل".
وأوضح العودة أن ما تم تسديده من ديون السجناء عن طريق حساب اللجنة مباشرة بلغ 42 ألف ريال، إضافة إلى صرف كسوة صيفية وشتوية لـ 378 أسرة من أسر السجناء والمفرج عنهم، وصرف 50 شيكا واردة من أمانة لجان رعاية السجناء، وكذلك توظيف عدد من المفرج عنهم عن طريق صندوق الموارد البشرية.
ولفت رئيس لجنة رعاية السجناء بحائل إلى حرص اللجنة على دعم مواردها بمصادر ثابتة للدخل بالتوازي مع تقديمها لخدماتها لكافة المستفيدين، وذلك عبر مبادرتها بشراء عمارة سكنية مكونة من شقق ومحلات تجارية بشارع الإمام محمد بن سعود بمبلغ مليون ريال، لتكون إيراداتها السنوية والبالغة 130 ألف ريال لصالح اللجنة وخدماتها المقدمة لرعاية السجناء وأسرهم والمفرج عنهم.
من جانبه، أوضح نائب أمير حائل أن ما وقع به السجين وأسرته هو ابتلاء وموقف صعب يستوجب منا جميعا كمجتمع مسلم ومتماسك الوقوف معه ومع أسرته. وتابع "قد يكون أي فرد معرضا للوقوع بما وقع به السجين - لاسمح الله - وهذا يجعل المسؤولية مضاعفة على كل فرد وكل جهة حكومية وأهلية لدعم وإنجاح فعاليات وبرامج لجنة رعاية السجناء"، داعياً إلى أهمية تغيير النظرة السلبية تجاه السجين وأسرته ومساعدته وأسرته قدر الإمكان، خصوصا بعد إنهائه محكوميته وعودته إلى المجتمع من جديد.
وأشاد الأمير عبدالعزيز بن سعد بجهود وحرص رئيس وأعضاء اللجنة على تقديم خدمات مثلى للمستفيدين وحرصهم أيضا على إيجاد مصادر دخل استثمارية دائمة للجنة.

برنامج الأمان الأسري الوطني

تم إنشاء برنامج الأمان الأسري الوطني بناء على الأمر السامي الكريم كبرنامج وطني يحمي من العنف ويرتبط إدارياً بالشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني

المصدر: جريدة المدينة السبت 3 صفر 1435 هـ - 7 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

عبدالرحمن عربي المغربي

برنامج الأمان الأسري الوطنيبرنامج الأمان الأسري الوطني من البرامج التي يفخر بها الوطن ويعد خطوة رائدة باعتباره برنامجاً وطنياً له محور مهم وهدف لأن يكون مركز التميز في شؤون العنف بتقديم برامج الوقاية والمساندة والتوعية والسعي لتفاعل مؤسسات المجتمع لأي مجهود توعوي، وتم إنشاء برنامج الأمان الأسري الوطني بناء على الأمر السامي الكريم كبرنامج وطني يحمي من العنف ويرتبط إدارياً بالشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني، تقول صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني: أخذ برنامج الأمان الأسري الوطني على عاتقه منذ إنشائه حماية الأسرة من تداعيات التغيير السلبية كالعنف وحماية أطفال اليوم وجيل المستقبل من الإيذاء والإهمال بمختلف أشكاله وأنواعه.. وتقول الدكتورة مها المنيف المدير التنفيذي للبرنامج: إن هذا البرنامج يساهم بفعالية مع الجهات القائمة حالياً من القطاعات المختلفة في القضاء على ظاهرة العنف التي انتشرت بشكلٍ لافت في الآونة الأخيرة مما يستوجب معها وقفة جادة ومدروسة ووضع خطط وإستراتيجية بعيدة المدى لاحتواء هذه الظاهرة ووأدها في مهدها.. انتهى.
للبرنامج مجالات منها: تعزيز دور المملكة في الحالات الإنسانية والمساهمة في إعداد الأنظمة والسياسات الوطنية لمكافحة العنف، والمساهمة في إعداد الإستراتيجيات والخطط الوطنية، وتعزيز الشراكة والتضامن مع القطاعات الحكومية والجمعيات الأهلية والخيرية من أجل توحيد الجهود الوطنية والعمل على تجاوز العقبات والازدواجية في الأهداف والأداء، ودعم الخدمات المقدمة لضحايا العنف الأسري والجهات المقدمة للرعاية لهم.
وللبرنامج العديد من البرامج والأقسام منها: الخدمات المجتمعية، والوقاية والتدريب، ومراكز التميز والبحوث العلمية، وخط مساندة الطفل، وهذا محور مهم لدى برنامج الأمان الأسري حيث يعد خط مساندة الطفل أحد المشاريع الوطنية الرامية إلى مساندة ودعم الأطفال دون سن الثامنة عشرة ممن يتعرضون لسوء المعاملة.
مؤخراً نظم هذا البرنامج الوطني بالقطاع الغربي حملة توعوية حملت عنوان: "وقاية الأطفال من الإهمال"، كانت هذه الحملة ضمن الفعاليات للأيام العالمية لوقاية الطفل من الإهمال والعنف والإيذاء، وجاءت الحملة تحت رعاية الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني، وشعار الحملة "نود سلامتك" وركزت الحملة على محاور ثلاثة، المحور الأول: المحافظة على السلامة الصحية والتغذية الصحية والطب الوقائي في متابعة التطعيمات والصحة العامة، والمحور الثاني: تعليم الأهالي اشتراطات وطرق تطبيق السلامة في المنزل، حتى لا يتعرض الأطفال للحوادث مثل التعرض للسقوط والحرائق والاختناق، وجاء المحور الثالث ليركز على نشر التوعية بسلامة الطفل داخل السيارة عن طريق نشر ثقافة استخدام مقاعد السيارة وكيفية اختيار وسيلة الأمان.

لقد نفذت الحملة بمفهوم مختلف للتوعية والتثقيف الدكتورة سارة عابد الرئيس التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني بالقطاع الغربي كانت محور هذه الحملة بأخلاقها وأدبها الذي جعل الجميع يتفاعل معها، وكان أعضاء اللجنة يتفاعلون لإيصال الرسالة للشريحة المستهدفة بطريقة يستحقون بها الإشادة والتقدير.. وجاءت كلمات الدكتورة القديرة سارة عابد كمفهوم مختلف للتوعية بل أعطت للتوعية مفهوما حضاريا، تقول: إن القيم التي تنطلق منها رؤية برنامج الأمان الأسري الوطني هو منظومة متكاملة من التوعية والتعريف وتكامل الجهود لتعزيز أمن وسلامة وثقافة هذا الطفل، والعمل للمستقبل بإصرار لإيصال هذه الرسالة للعالم بأن هذا الوطن لا يدخر جهداً لتحقيق معايير حقوق الطفل والتي هي أساس انعكاس للقيم الإنسانية وتفاعل مؤسسات المجتمع لأي مجهود تثقيفي هو أهم عوامل تحقيق النجاح وإيصال الرسالة للشريحة المستهدفة.
كل التقدير لهذا البرنامج الوطني الذي نفخر به جميعاً.

أنظمة القضاء الجديدة: ترسيخ للعدالة ثانياً

المصدر: جريدة المدينة الاحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

أ.د. سالم بن أحمد سحاب

أنظمة القضاء الجديدة: ترسيخ للعدالة ثانياًاستكمالاً لمقال الأمس عن الأنظمة القضائية الثلاثة (المرافعات الشرعية، والإجراءات الجزائية، والمرافعات أمام ديوان المظالم)، والتي صدرت بها مراسيم ملكية قبل حوالي شهر، وعُدت مما يُحتفى به أتم الاحتفاء لما تمثله من نقلة تطويرية هائلة في ميدان القضاء بصفته ركناً مكيناً من أركان الدولة المدنية قديماً وحديثاً.
لقد أكدّت هذه الأنظمة (حق الدفاع للمتقاضين بوصفه حقاً أصيلاً تجب مراعاته والمحافظة عليه، ولا سيما بالنسبة لنظام الإجراءات الجزائية الذي لم يقتصر على إقرار حق المتهم في الاستعانة بوكيل أو محامٍ للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، بل إنه ارتقى في تطبيق معايير المحاكمة العادلة إلى أن جعل لكل من ليست لديه مقدرة مالية، الحق في أن يطلب من المحكمة انتداب محامٍ للدفاع عنه على نفقة الدولة. وكذلك التأكيد على ضرورة معاملة المتهم بما يحفظ كرامته، وحظر إيذائه أو معاملته معاملة مهينة، مع إيجاب إخباره بأسباب توقيفه وحفظ حقه في الاتصال بمن يرى إبلاغه، كما ألزم نظام الإجراءات الجزائية الجديد كذلك بتعريف المتهم بحقوقه الأساسية، وجعل للموقوف احتياطيًا حق التظلم من أمر توقيفه.)
وأما نظام المرافعات الشرعية، فقد أوجد طريقاً مختصرة للحد من المماطلة في أداء الحقوق وتعويض المتضرر، فأوكل للمحكمة التي أصدرت الحكم نظر دعوى التعويض عن الأضرار الناتجة من المماطلة في أداء الحقوق محل الدعوى.
أداء الحقوق يا سادة هو مناط العدل، والتأكد من استيفاء كل متقاض حقه الأصيل في المدافعة والمرافعة وعرض البينات وردها، وكذلك الاستعانة بأصحاب الخبرة من المحامين المهنيين. وذلكم هو مبدأ تكافؤ الفرص بين الطرفين، وحتى لا يكون مبدأ الاستعانة بمحام حكراً على ذوي الجاه واليسار. كل هذه الأسس لبنات مهمة في الخريطة العدلية المتكاملة.
بقي السؤال الأهم: متى يكتمل عود هذه الأنظمة، ويجري تطبيقها بسلاسة ويسر، دون التعرض لعقبات نقص القضاة مثلاً أو ضعف تدريبهم، أو قلة عدد المحامين المؤهلين الذين ستستعين بهم الدولة لخدمة من لا يملك القدرة المالية على توفير محامٍ يدفع عنه ضعفه أو جهله؟
وبقي الحديث غداً عن تعزيز مكانة المرأة عند التقاضي!

المقال

تعريف البطالة في المملكة "وجهة نظر مجلس الشورى"

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/08/article890673.html

د. أنور أبو العلا

إلى الآن لم تنجح الحلول التي استخدمناها لعلاج البطالة لأن تعريفنا للبطالة خاطئ، وبالتالي جميع الحلول التي اتخذناها مسكّنة تؤدي إلى تفاقم البطالة وليس القضاء عليها، فنحن نستخدم تعريف البطالة التقليدية نقلا عن المنظمات الدولية ومؤسسات الإحصاء في الدول المتقدمة وكتب الاقتصاد الاكاديمية ولكن هذه التعاريف لا تنطبق على البطالة في المملكة.
للتوضيح سنبدأ بمثال يصف حالة البطالة لدينا وحالة البطالة في الدول الأخرى: نفترض ان البطالة غرفة لها بابان أحدهما للدخول والآخر للخروج ويقف على كل باب موظف مصلحة الإحصاءات. عندما يدخل قادم جديد (عاطل) للغرفة يطبع موظف المصلحة على ساعده تاريخ دخوله للغرفة باليوم والشهر والسنة وكذلك عند الخروج يسجل بواب الخروج تاريخ خروجه من الغرفة باليوم والشهر والسنة ثم يسجل المدة التي قضاها العاطل داخل الغرفة.
عندما نراجع سجلات غرفة البطالة في دولة حديثة نجد أن أقدم تاريخ دخول العاطلين الموجودين في الغرفة لا يتجاوز ستة شهور (وهم القلة) بينما معظم التواريخ الأخرى لا تتجاوز الثلاثة شهور وبعضها لا يتجاوز الشهر كأنهم عابري سبيل يقضون فترة استجمام يتقاضون خلالها تعويض بدل البطالة ثم لا يلبثون طويلا حتى يخرجون الى أعمال جديدة – غالبا – أفضل من أعمالهم السابقة فيساهمون في انتاج الناتج القومي لأوطانهم ويحصلون على أجور مجزية يدفعون جزءا منها ضرائب للحكومة (أضعاف ما تقاضوه وقت بطالتهم).
عندما ندخل غرفة البطالة لدينا نجد ان تاريخ دخول معظم الموجودين في الغرفة لهم سنوات طويلة وان معظم الخارجين من الغرفة يخرجون بالقطارة للعمل عند رب عمل لا يرغب في توظيفهم (رغم ان نصف اجورهم يتحملها صندوق موارد الحكومة) وانما فقط يوظفهم ليستفيد من المعونات والعقود السخية والحصول على اضعافهم تأشيرات استقدام عمالة رديئة بأجور السخرة لتدريبهم على رأس العمل لينتجوا انتاجا رديئا معظمه حشفا وسوء كيل تشتريه الحكومة (باسم مشاريع البنية التحتية، وعقود النظافة، وعقود الصيانة.. وهلمّ جرّا) بأغلى الأسعار.
بعض أعضاء مجلس الشورى لهم شطحات من شطحاتهم تعريف البطالة قال بعضهم (على ذمة بعض وسائل الإعلام): لا يوجد لدينا بطالة كما يوجد في الدول الاخرى لأن البطالة لدينا اختيارية وليست إجبارية فالمواطن الذي يرغب في العمل ما عليه الا ان يشمر عن ساعديه ثم ينزل الميدان ليجد عملا كما يجده أكثر من سبعة ملايين عامل أجنبي يعملون في البلد.
هذا التعريف الغريب للبطالة لدينا كأنه يطالب العامل ليس فقط لأن يعمل بالمجان بل أيضا ليدفع من جيبه الخاوي نقودا لرب العمل لأن العمال الأجانب يعملون طوال النهار وأطراف الليل بأجور لا تزيد في المتوسط عن ألف ريال وهي لا تكفي أجور مواصلات للعامل الوطني.
نحن لا نريد ان ننتقد مجلس الشورى ولكن بعض أعضاء المجلس هم الذين يعشقون الانتقاد وكأن لسان حالهم يقول أنا انتقد (بضم الألف وتسكين النون) فأنا إذن مشهور.
البطالة لدينا لا يمكن حلها بالترقيع فسوق العمل لدينا – بل اقتصادنا جميعه – لا يختلف عن كوبري الثمامة معرض (إذا لم نتدارك الامر بالإصلاح) للانهيار المفاجئ عند انجراف قواعده بسبب سوء استغلال التربة (وفقا لتصريحات المتحدث الرسمي لوزارة النقل).
موضوع زاوية الاحد القادم – إن شاء الله – بعنوان: اقتصاديات منفوحة الكبرى (وجهة نظر اقتصادية مختلفة).

ومضة شعاع

حتى لا نصنع الفقر بأيدينا

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 صفر 1434هـ - 8 سبتمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131208/Con20131208660267.htm

إبراهيم إسماعيل كتبي

أوضاع سوق العمل تتحسن مع الإجراءات الحالية نتائجها، وإن كان لها أعراض جانبية مؤقتة لا تحتاج سوى قرارات علاجية، بمعنى أن نقص العمالة الذي ظهر في قطاعات معينة يتطلب إجراءات تنظيمية وأفكارا مشتركة بين وزارة العمل والقطاع الخاص يتم تطبيقها على أرض الواقع ومنها: شركات تأجير العمالة، وهذا يطول فيه الحديث.

أيضا لا تزال بعض الظواهر تطل على هامش المجتمع وسوق العمل، عانينا منها لسنوات طويلة، وتبدو كظاهرة عشوائية في النسيج الاجتماعي، شأنها شأن الأحياء العشوائية في النسيج العمراني، ومن تلك الظواهر غسيل السيارات في الشوارع والمواقف والأسواق، وكذا التسول الذي قد يختفي لفترة ثم يظهر أمام المساجد والأسواق والمستشفيات، ووصل توغلهم من قبل إلى حد طرق الأبواب واستغلال الإشارات في التسول المنظم.

ليت المجتمع والقطاع الخاص يكون على المستوى المطلوب من الوعي والتجاوب مع تصحيح سوق العمل، وتغذيته بالكوادر السعودية من الجنسين وفق الأنظمة لتلقي المصلحة الخاصة مع العامة دون ضرر ولا ضرار، ومن ذلك ضرورة إنجاح خطط تشغيل المرأة في أماكنها المناسبة ووفق الضوابط، مثل تجربة تأنيث الوظائف بمحلات بيع المستلزمات النسائية، والكاشيرات في المراكز الكبرى التي لا تتوقف فيها الحركة كأماكن عامة ولها ضوابطها التلقائية.

الأمر يا سادة لا يتحمل مزايدة. والمهم هو تأمين بيئة العمل الصالحة وتأمين الحقوق وعدم الاستغلال. فمشكلة البطالة للمرأة لا تقتصر على خريجات التعليم العالي وفوق العالي والتخصصات المطلوبة كالطبيبات والممرضات، وإنما لدينا شرائح نالت قسطا من التعليم وتحتاج إلى أن تساعد نفسها وأن يساعدها المجتمع والأنظمة بفرص عمل لتستقر حياتهم.

ما أقسى الحاجة وما أخطر البطالة ومثالبها على المجتمع، ويخطئ من يظن أن منع العمل للمرأة في مجالات جديدة، وعرقلة أية جهود نحوه يغلق باب الشرور والفتن، فهو في الحقيقة يفتح أبوابا خلفية لها. فالعمل لمن لديها قدرة وحاجة له، أفضل وأستر لها ولأسرتها ولسلامة المجتمع، والعمل يقوي الإرادة على الحياة والمسؤولية والخبرة والاستقرار والستر. أما البطالة والفراغ فيقتلان كل ذلك. والفقير القادر على العمل يحتاج بابا للرزق يستره وأسرته من الفاقة والحاجة ولو بالحد الأدنى، لا إلى كلمات تكرس فقره وحقده على مجتمعه، وما الفقر إلا من صناعة تلك المعوقات.

غاز الكيمترل المزعوم.. وأمانة جدة

لا تصدقوا مثل هذه الادعاءات، ويجب أن تقف أمانة جدة بحزم حيال هذه التجنّيات، وتكون ردودها قوية وصارمة..

المصدر: جريدة المدينة الأحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

د. محمود إبراهيم الدوعان

غاز الكيمترل المزعوم.. وأمانة جدةتقدمت منظمتان حقوقيتان وهما: منظمة العفو الدولية، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان بدعوى قضائية ضد أمانة محافظة جدة لاستخدامها حسب ادعائهما غازات سامة لتفريق السحب ولمنع هطول الأمطار على المحافظة، ومع تكرار ما حدث في سنوات مضت من سيول جارفة أضرت بهذه المدينة وسكانها.

وكانت الشكوى المزعومة تتلخص " في اتهام الأمانة باستخدام غاز (الكيمترل) لتشتيت السحب لحجب الأمطار عن المحافظة، وما يخلفه هذا الغاز من كوارث بيئية وصحية على معظم السكان" وقد وصفت المنظمتان بأن هذا الغاز من غازات الدمار الشامل حتى يكبّروا المسألة ويكون لها صدى واسع لدى عامة الناس.

وهذا حق أريد به باطل، فالحفاظ على البيئة وعلى صحة الإنسان وسلامته أمر مطلوب شرعاً وعقلاً وخلقاً ولا يختلف عليه اثنان فالكل يطالب بصحة البيئة والحفاظ عليها وسلامتها من الغازات والملوثات بكل أنواعها، ولكن أن تعمم مثل هذه القضية ويروج لها في المنتديات والمجالس ووسائل التواصل الاجتماعي، والصحف الرسمية، وتظهر بأن هناك قضية ضد الأمانة لاستخدامها غازات سامة ومدمرة للبيئة وصحة الإنسان فهذا يدخل الناس في دوامة الخوف والرعب الذي لا داعي له، وهو أمر مرفوض وغير مقبول حتى لو كان صادراً من منظمات ليس لها سوى ترويج الشائعات وإدخال الناس دوامة الخوف ، علما بأننا لم نسمع لهذه المنظمات صوتاً ينادي بحقوق الإنسان أو الدفاع عنه من قبل فلماذا مع هذا الحدث المشكوك فيه، والذي يحتاج إلى أموال طائلة لتحقيقه (لو وجد)، وحوله جدل كبير لعدم مصداقيته وعلى نطاق واسع، ولم يستخدم في معظم دول العالم التي تعاني من مشاكل الأمطار لعدم فعاليته، ولكن الذي نعتقده أن لهاتين المنظمتين مآرب أخرى تسعيان لتحقيقها من خلال هذا الطرح غير المقبول علمياً.

القارئ العزيز.. لقد مررنا بتجربة فاشلة عندما أوعزوا لنا بتجربة الاستمطار على جنوب غرب المملكة وتحمسنا للفكرة وطبقتها الرئاسة العامة للأرصاد آنذاك وصرف عليها مئات الملايين رغبة في زيادة كميات الأمطار لأننا نعاني من شح المياه في مصادرنا التقليدية، ولكن التجربة لم تحقق النجاح المرجو منها وبذلك صرف النظر عنها، ولم يعلم المنادون لتطبيق تلك التجربة في المملكة أنها طبقت في أمريكا في الثمانينات الميلادية على ولاية كاليفورنيا وفشلت فشلا ذريعاً حيث إن كاليفورنيا التي كانت تعاني من شح في المياه العذبة حيث لا يكفي ما يردها من مياه نهر الكلورادو ونهر السكرمنتو وبذلك اتجهوا للاستمطار ولكنهم وجدوا أن معظم الأمطار تسقط في المحيط الهادي بدلا من قلب الولاية وبذلك توقف الأمريكان عن مثل هذه التجارب لأنها غير مجدية، واستقبلناه نحن لأنه صاحبته وعود وردية وكانت نتائجها مخيبة للآمال.

تفريق السحب أو تشتيتها خاصة سحب المزن المحملة بكميات كبيرة من بخار الماء لا يقدر على تفريقها لا أمانة جدة ولا الرئاسة ولا وغيرهم من البشر لأن السحب تسير بمشيئة الله وتسقط أمطارها أينما أراد الله لقوله تعالى: " فيصيب به من يشاء ويصرفه عن من يشاء" { النور 43}، فلا تصدقوا مثل هذه الإدعاءات، ويجب أن تقف أمانة جدة بحزم حيال هذه التجنّيات، وتكون ردودها قوية وصارمة.

عقود متوازنة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

د. مازن عبد الرزاق بليلة

عقود متوازنةإمساك العصا من النصف أدعى للتوازن والاستقرار والاستمرارية، والدين يعلمنا الوسطية، ونحن أمة وسط، والموازين تقوم على مبدأ الوسطية، لذلك حتى تنجح خطط التوطين، يجب أن تكون قراراتنا وسطية، بين العامل وصاحب العمل، لحفظ حقوق الطرفين.

على هامش اللقاء السنوي للموارد البشرية والذي تنظمه غرفة الشرقية، قال وكيل وزارة العمل إن وزارته تدرس حالياً وضع حد أدنى للأجور وما يترتب عليه ذلك وكيف يستطيع هذا الموضوع الحد من التسرب الوظيفي، وأضاف كثرة مبادرات الوزارة تعني بأن وضع سوق العمل بحاجة الى تطوير، وقال إن حملة الوزارة لتصحيح وضع العمالة الوافدة قد أتى بنتائجه على مسيرة الاقتصاد الوطني من خلال تصحيح المهن الموجودة وضمان نظامية الإقامة وكافة الإجراءات العمالية، ولفت إلى أن هناك توجهاً لحماية صاحب العمل من التسرب الوظيفي يقضي بإلزام الموظف السعودي بفترة عقد العمل الذي يوقعه مع أي شركة وربط ذلك بعدم قدرته على العمل في مكان آخر ما لم يكن هناك حجة أو قضية منظورة بهذا الشأن.

مما سبق يتضح أن الوزارة بدأت تهتم مؤخراً بصاحب العمل، سواء كانت مدارس أهلية، أو شركات للإنتاج أو الخدمة، فهذه استثمارات وطنية ضخمة، وتفتح ملايين الفرص الوظيفية، وتعطي الاقتصاد الاستقرار اللازم، لذلك ينبغي ونحن نصدر تشريعات توطين الوظائف، والضغط عليها لقبول السعوديين والسعوديات، مراعاة ما يمكن أن تسفر عنه من جوانب سلبية تقلل أو تقلص نجاح هذه المنشآت، أو تدفعها لا سمح الله إلى الانكماش، أو الإغلاق والرحيل بغير رجعة.

في السنوات الأخيرة، ظهرت على السطح نزاعات كبيرة بين أصحاب العمل، والموظفين، قد تصل للشكاوي بسبب تدني الأجور، والحد الأدنى للأجور سوف يخدم العامل، ولكن تظل عملية سهولة رحيله، في أية لحظة، بدون مراعاة لفترة الإستثمار والتطوير التي بذلت في بداية التحاقه او التحاقها بالعمل، تضر بصاحب العمل لذلك يجب مراعاة إصدار التشريعات التي تنظمها.

بقية للحوار:

العقود شريعة المتعاقدين، ويجب إعادة صياغة عقود التوظيف لتصبح متوازنة، تخدم الطرفين، وتحافظ على حقوق الطرفين، كما أن هناك حداً أدنى للأجور، هناك حد نظامي لمدة العقد.

أنظمة القضاء الجديدة: العناية بالمرأة ثالثاً

ملح وسكر

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

أ.د. سالم بن أحمد سحاب

أنظمة القضاء الجديدة: العناية بالمرأة ثالثانهاية المطاف وضع المرأة في الأنظمة القضائية الثلاثة (المرافعات الشرعية، والإجراءات الجزائية، والمرافعات أمام ديوان المظالم)، التي صدرت بها مراسيم ملكية قبل حوالي شهر.

في رأيي لا بد للمرأة في بلادي أن تهتف بقوة لكل من ساهم في إخراج هذه الأنظمة إلى حيز الوجود، فلقد طال انتظار المرأة تحديداً لآليات وخطوات فعلية تسهم في الحد من معاناتها في كثير من الجهات الحكومية، ووزارة العدل ليست بدعاً من أخواتها.

إن في ثنايا هذه الأنظمة مراعاة أكبر وعناية أفضل بحقوق المرأة في المحاكمة والترافع، إذ يسرت لها العديد من الإجراءات بما فيها سرعة الفصل في الدعاوى التي ترفعها المرأة في المنازعات الزوجية والحضانة والنفقة والزيارة والعضل، وكذلك منح المحكمة سلطة الأمر بالإحضار الجبري في حال تخلف المدعى عليه في تلك المنازعات. إضافة إلى أن للمرأة الخيار في إقامة دعواها في بلدها أو بلد المدعى عليه، مع مراعاة جانب تيسير الإجراءات الجزائية في حقها إذا كانت متهمة.

لن أسارع إلى التفاؤل، لأني أدرك أن تغيير ثقافة (مراعاة) حال المرأة في بلادنا لا تزال هشة طرية خاصة إذا كان في الطرف الآخر الرجل الذي تشرّب ثقافة النظر للمرأة نظرة (غير)، والذي ربما اعتبرها كائنا لا يحسن رفع الشكوى إلا بوجود ولي محرم، حتى لو كان هذا المحرم الولي هو خصمها الذي عضلها، أو أكل مالها، أو أشبعها ضرباً وعنفاً، أو تعاطى المخدرات في بيتها وهو زوجها، والقائمة تطول.

أملي أن تنتهي اشتراطات ولي الأمر المحرم والمعرفين من أهلها إن كان لديها ما يثبت هويتها، وأن تُعامل المرأة بصفتها كياناً مستقلاً قادراً على التمييز، له كلمته التي يجب أن تُسمع دون اعتراض ولا استهزاء ولا انتقاص. وأملي أن ندرك أن التوجه للقضاء بالنسبة للمرأة هو الكي الذي ليس بعده دواء، فهي غالبا صبورة مصابرة تجالد نفسها رغبة في الحفاظ على بيتها وزوجها وأطفالها إن كانت متزوجة، ولا تريد إغضاب أبيها أو أخيها إن كانت غير ذلك.

لنستوص جميعنا بالنساء خيراً!!

• حقوق الإنسان في يومها العالمي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/10/article891312.html

د.عبدالعزيز بن عثمان الفالح

المتبصرُ في آية الدين:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ) (البقرة آية 281)، يرى أنها سبقت التشريع المدني والاقتصادي والتجاري بما يقارب عشرة قرون، حتى إن الإنسان ليقف في عجب أمام بلاغة هذا التعبير التشريعي وإعجازه، في تجلي الدقة العجيبة في رسم حدود التعامل المالي، وصياغة بنوده القانونية، ثم ربط ذلك التشريع بالوجدان الديني ربطا لطيف المدخل، عميق الإيحاء، قوي التأثير، قريب الإشارة، عظيم الأثر، فهذه الآية الكريمة ذات دلالات في إحقاق الحق وإعطائه لأهله، وذلك من خلال ما أشارت إليه من ضرورة الكتابة عند التداين لكيلا يبغي أحد على أحد، واشترط كون الكاتب عدلا، وعليه أن يكتب كما علمه الله، على أن تلبيه الشهادة فريضة وليست تطوعا، ولا يستثنى في ذلك أن يكون الدين صغيرا أم كبيرا.

ويستنبط الشيخ عبدالرحمن بن سعدي رحمه الله خمسين فائدة لهذه الآية الكريمة، منها: أنه يحرم على من عليه حق من الحقوق أن يبخس وينقص شيئا من مقداره أو طيبه وحسنه أو أجله، ويؤكد على العدالة في الكاتب والشهود، وأن يتحرى المملي الدقة والأمانة في ذلك، وأن يتقي ربه.

فأين قوانين الأرض ومناهجها ودساتيرها من هذه الآية، التي وضعت الحق في نصابه، وأوكلته إلى أهله والقائمين عليه، والأمم المتحدة حينما أقرت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وضعت ديباجة جاء فيها: (ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حمايه حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء إلى التمرد على الاستبداد والظلم وما بين هذا الإعلان وآية الدين قرابة 1370 سنة)، حيث تُمكن الإنسان من حقوقه المادية سواء أكانت عن طريق التجارة أم المداينة أم البيع والشراء أم التعاقد في جوانبه كافة، أو الحقوق المكتسبة عرفا، أو المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق، فحفظ الحقوق من مستلزمات الحقوق نفسها، وعندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الإعلان وأصدرته وطلبت الجمعية العامة من البلدان الأعضاء أن تعمل على نشرة وتوزيعه، وقراءته، وشرحه لاسيما في المدارس والمعاهد التعليمية وذلك من قبيل -نشر الثقافة الحقوقية – نجد أن آية الدين وغيرها من الآيات الكريمات تتلى آناء الليل وأطراف النهار، ومع أن الأمم المتحدة وجمعيتها تنادي بإحقاق الحق وهذا ولا شك عين الفضيلة والمبتغى إلا أن الواقع غير ذلك فما تحقق منذ ذلك الإعلان عام 1948م وحتى يومنا الحاضر لا يكاد يذكر بل إن الكيل بالمكيالين واضح وهذا ما ألجأ المملكة العربية السعودية حينما رشحت للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن أن تتنحى، وتعزف عن ذلك المقعد حيث أصدرت بيانا جاء فيه (يسر المملكة العربية السعودية بداية أن تتقدم بخالص الشكر وبالغ الامتنان لجميع الدول التي منحتها ثقتها بانتخابها عضواً غير دائم في مجلس الأمن للعامين القادمين، وأن المملكة العربية السعودية وهي عضو مؤسس لمنظمة الأمم المتحدة لتفتخر بالتزامها الكامل والدائم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة إيمانا منها بأن التزام جميع الدول الأعضاء التزاما أمينا وصادقا ودقيقا بما تراضت عليه في الميثاق هو الضمان الحقيقي للأمن والسلام في العالم، وإذا كانت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة تعتبر الظفر بعضوية مجلس الأمن المعني حسب ميثاق المنظمة بحفظ الأمن والسلم العالميين شرفا رفيعا ومسؤولية كبيرة لكي تشارك على نحو مباشر وفعال في خدمة القضايا الدولية فإن المملكة العربية السعودية ترى أن أسلوب وآلية العمل وازدواجية المعايير الحالية في مجلس الأمن تحول دون قيام المجلس بأداء واجباته وتحمل مسؤولياته تجاه حفظ الأمن والسلم العالميين على النحو المطلوب الأمر الذي أدى إلى استمرار اضطراب الأمن والسلم، واتساع رقعة مظالم الشعوب واغتصاب الحقوق وانتشار النزاعات والحروب في أنحاء العالم ومن المؤسف في هذا الصدد أن جميع الجهود الدولية التي بذلت في الأعوام الماضية والتي شاركت فيها المملكة بكل فاعليه لم تسفر عن التوصل إلى الإصلاحات المطلوب إجراؤها لكي يستعيد مجلس الأمن دورة المنشود في خدمة قضايا الأمن والسلم في العالم، إن بقاء القضية الفلسطينية دون حل عادل ودائم لخمسة وستين عاما والتي نجم عنها عدة حروب هددت الأمن والسلم العالميين

لدليل ساطع وبرهان دامغ على عجز مجلس الأمن عن أداء واجباته وإن فشل مجلس الأمن في جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل سواء بسبب عدم قدرته على إخضاع البرامج النووية لجميع دول المنطقة دون استثناء للمراقبة والتفتيش... إلى آخره، لا يسعها إلا أن تعلن اعتذارها عن عدم قبول عضوية مجلس الأمن حتى يتم إصلاحه وتمكينه فعليا وعمليا من أداء واجباته وتحمل مسؤولياته في الحفاظ على الأمن والسلم العالميين)، ويعد هذا البيان وثيقة تاريخية يسجلها التاريخ بأحرف من نور لكونه متفرد الموضوع، ونادر الصياغة لم يسبق إليه على تاريخ المنظمة العالمية وما هذا البيان إلا تأكيد على حرص المملكة على الحق الإنساني وفقا للشرائع السماوية والقوانين الدولية، ولذا أكد وزير الخارجية صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل (أن المملكة لن تكون شاهدة زور فلن تقول إلا ما يملي عليها ضميرها ودينها الحنيف) ف: (وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ* الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُواْ عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ* وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ)، وهذا ما أكده الملك عبدالله بن عبدالعزيز قبل عامين من على منبر مجلس الأمن من استمرار موقف المملكة من وجوب تحديث الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها وذلك في الذكرى السادسة والستين لإنشاء الأمم المتحدة، فالمملكة منذ انضمامها إلى تلك المنظمة تنادي بإحقاق الحق وإعطائه إلى أصحابه فالحق لا يتجزأ ولا يقبل أنصاف الحلول فهي ترفض الفصل العنصري وتدعو إلى حوار الأديان والحضارات وتساوي الحقوق بين البشر وحل القضايا العالقة سواء عربية كانت أو دولية استخدمت فيها ازدواجية المعايير بشكل علني فتمييع القضية السورية والفلسطينية وأسلحة الدمار الشامل وغيرها وقضايا مانيمار كلها أسباب لا تقبل التأويل، فالمملكة ملتزمة بالمواثيق الدولية مؤكدة أن حقوق الإنسان كامله مصونة بالإسلام فالمسلمون الأولون حملوا تعاليم الشريعة إلى أمم العالم، فالنظام الإسلامي يقوم على المساواة وحكمه على أساس العدل فالدولة في الإسلام تقوم على الإيمان والعدل والإحسان والحرية والمساواة، ولقد أعلنت المملكة العربية السعودية التزامها الراسخ باحترام حقوق الإنسان وتعزيزها ودعم الآليات الدولية وفي مقدمتها آلية الاستعراض الدوري الشامل، ولقد شدد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان رئيس وفد المملكة المشارك في مناقشة التقرير الثاني للاستعراض الدوري الشامل في البيان الاستهلالي الذي ألقاه أمام مجلس حقوق الإنسان منذ أيام في جنيف على الدور الذي تقوم به المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من خلال عضويتها في مجموعة العشرين الدورية كمدافع عن حقوق الدول النامية وراع لمصالحها أو على مستوى المبادرات التي من شأنها التخفيف من الآثار السلبية للأزمات المالية والاقتصادية العالمية بهدف تحسين برامج التنمية الإنسانية خاصة ما يتعلق بأعباء الديون على الدول النامية إضافة إلى دورها الحيوي في دعم الاقتصاد والازدهار العالمي، وأكد على احترام المملكة على الدوام حماية حقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة، انطلاقا من إيمانها العميق بما تضمنته الشريعة الإسلامية من مبادئ وقيم سامية تحمي هذه الحقوق وتجرم انتهاكها، ومن أجل هذا وغيره تم انتخاب المملكة العربية السعودية للمرة الثالثة لمجلس حقوق الإنسان ومن الفأل الحسن أن يتزامن هذا مع ذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وذلك ما كان هذا ليكون لولا فضل الله ثم ما تحظى به حقوق الإنسان بالمملكة من عناية واهتمام ورعاية من خادم الحرمين الشريفين وولي عهده والنائب الثاني والقائمين على تحقيق الحقوق، وإن حقوق الإنسان في يومها العالمي لتنظر إلى المنظمات الإنسانية ومجالسها وهيئاتها وتشريعاتها بمنظار آية الدين أن يكتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله وليملل الذي عليه الحق وليتقي الله ربه ولا يبخس منه شيئا.

*تأمل:

ليكن حوارنا مناصرة للعدالة في مواجهة الظلم.. والسلام في مواجهة الصراعات والحروب.

خادم الحرمين..

عبدالله بن عبدالعزيز

ولكم الرأي

المواطنون ليسوا موظفي الدولة وحدهم

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131210/Con20131210660842.htm

سعيد السريحي

لا أعتقد أن مجلس الشورى سوف يوافق على مقترح أحد أعضائه والذي رأى فيه أن على الدولة أن تبني مساكن متفاوتة الحجم والتكلفة تقوم ببيعها على موظفيها بالتقسيط، ذلك أن الاعتراض على هذا المقترح قد بدأ من لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة في مجلس الشورى غير أن عدم ملاءمة مثل هذا المقترح لا تتوقف عند الأسباب التقنية التي وقفت وراء اعتبار اللجنة أن مثل هذا المقترح ملائم بل تمتد لتشمل آلية التفكير التي تفرز مثل هذا المقترح.

لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة ركزت على ما بين هذا المقترح ومشروع بناء خمسمائة ألف وحدة سكنية للمواطنين عموما من تعارض، فلا ينبغي أن يكون هناك مشروعان للدولة في نفس المجال خاصة أن مشروع بناء نصف مليون وحدة سكنية مؤسس على الاحتياج للسكن مما يجعله أولى بالرعاية والاهتمام، كما أن اللجنة رأت كذلك أن ثمة تعارضا بين هذا المقترح وقروض صندوق التنمية العقارية وما تساهم به من توفير السيولة النقدية للمواطنين ومساعدتهم على بناء مساكنهم، وأخيرا فإن اللجنة رأت أن إيجاد لجنة لتنفيذ المقترح المقدم من عضو الشورى سوف يخلق ازدواجية في المرجعية المسؤولة عن حل أزمة الإسكان خاصة مع إقرار وتنفيذ نظام الرهن العقاري ومساهمته في حل أزمة الإسكان.

وعلى الرغم من صحة ودقة ما ذهبت إليه اللجنة ووجاهة الأسباب التي جعلتها تعتبر أن المقترح غير ملائم فإن علينا أن نتوقف أمام آلية التفكير التي تقف وراء هذا المقترح والتي ترى أن مسؤولية الدولة تتوقف عند حدود حل أزمة الموظفين المنتمين إلى جهازها وكأن المواطنين هم موظفو الدولة وحدهم وعلى من ليس موظفا في الدولة أن يحل مشاكله بنفسه ويتحمل وحده مسؤولية عدم عمله في الدولة، وهي نفس آلية التفكير التي وقفت خلف حملة الراتب ما يكفي والتي لم يفكر من أطلقوها في الأزمة التي كان موظفو القطاع الخاص سوف يواجهونها لو وافقت الدولة وزادت رواتب موظفيها.

موظفو الدولة ليسوا وحدهم المواطنين، وحين يتعلق الأمر بالقضايا الكبرى، والسكن هو أحد أهم هذه القضايا الكبرى، فإن المواطنين جميعا سواسية أمام الدولة سواء من كان موظفا لديها أو موظفا في القطاع الخاص أو حتى عاطلا يبحث عن وظيفة.

عقوق!

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=19280

صالح الشيحي

هذا أمر لافت.. يتفاعل المجتمع مع جريمة أب يقتل ابنه أو ابنته.. أو أب يعتدي على طفلته، لكنه يصمت صمت القبور عند جريمة قتل ابن لوالده أو لوالدته.. لا شك أن الانتصار للأطفال وقضايا الأطفال أمر مطلوب ومهم.. بل وينبغي أن يكون على رأس اهتماماتنا، وتتضاعف الجهود المبذولة لحماية الأطفال من الإيذاء بأنواعه.. لكن تجاهل قضايا المسنين أمر غاية في السوء!

قبل أشهر، قتل شاب والده بصورة بشعة.. انهال عليه طعنا حتى أرداه قتيلا.. نهاية مأسوية والعياذ بالله.. لم يرف للمجتمع جفن.. مرت الجريمة البشعة بهدوء.. كأننا أمام حادث مروري عابر.. مرت دون تصريح أو مقال أو برنامج أو حتى مداخلة هاتفية، أو "هاشتاق" بأسماء وهمية!

هذه حلقة واحدة من مسلسل القسوة الذي يتعرض له بعض كبار السن في مجتمعنا المحافظ ـ وفي رواية: المتحفظ ـ الحلقة الأسوأ هي حلقة دور العجزة ـ الأربطة ـ وأقسام التنويم في المستشفيات.. التي تتكدس بكبار سن لا أحد يسأل عنهم ـ نعوذ بالله من العقوق ـ أقول دوما إننا أمام قضية لم تنل نصيبها من الاهتمام، أعني القسوة التي يتعرض لها كبار السن!

زيارة واحدة ـ حتى وإن كانت عن طريق الخطأ ـ للمستشفيات تُصدم بكبار سن يحتلون أسرة دون حاجة ماسة لها.. تسأل عن السبب يقال لك: يعانون متاعب الشيخوخة، ولا أحد يسأل عنهم، أو يريدهم!

ليس أسوأ من الذين يقتاتون على راتب بناتهم وزوجاتهم بالقوة الجبرية، سوى هؤلاء الذين يتصدرون المجالس العامة بشواربهم الطويلة، بينما آباؤهم وأمهاتهم يعيشون على هامش الحياة في المستشفيات ومراكز النقاهة ودور العجزة، لا أحد يتفضل عليهم حتى بالاتصال!

يبدو أن علاقة بعض أفراد المجتمع بكبار السن بحاجة لترميم!

الاقتصادية

الرأي

أجهزة الرقابة .. تضارب الأدوار وعلل بيروقراطية

المصدر: جريدة الأقتصادية الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/11/article_806744.html

كلمة الاقتصادية

ما هي الرقابة؟ بشكل عام هي نظام شامل من أجل ضمان وتأكيد أن ما تم التخطيط له سينفذ بطريقة صحيحة، وألا أحد يسيء استخدام الأصول بأنواعها الثابت والمنقول، وأن إعداد التقارير وتوثيق العمليات يتم بطريقة سليمة تضمن

معلومات صحيحة لمتخذي القرار. هذا صحيح على مستوى المال العام وصحيح أيضا على مستوى كل جهة مسؤولة، صحيح بالنسبة للقطاعين العام والخاص على حد سواء. ومن الملاحظ أننا استخدمنا كلمة نظام، في تعريفنا لهذا المفهوم المعقد، وفي هذا إشارة واضحة إلى أنه يشمل عناصر متعددة لكنها متكاملة فيما بينها، فالنظام الرقابي الشامل في القطاع الحكومي يبدأ من تطوير أنظمة للرقابة الداخلية في الجهات الحكومية، بما في ذلك من أدوار متعددة لوحدات متنوعة داخل الجهة الحكومية ومنها الإدارة المالية وإدارة المتابعة، والمراجعة الداخلية، إضافة إلى المراقب المالي، والأدوار الرقابية التي تمارسها الإدارة العليا في كل جهة. وعلى مستوى الدولة ككل يتم العمل الرقابي من خلال عدة جهات منها وزارة المالية، وديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق، وهيئة مكافحة الفساد. وكقاعدة عامة لن ينجح العمل الرقابي ما لم تتكامل هذه الأدوار ويعرف كل جهاز دوره ومسؤولياته، وأن تكون هذه الأدوار مكتوبة بشكل مفهوم ودقيق، وأن يتم تعريف الجهات الخاضعة بها، وهذا باختصار ما يسمى بالحوكمة. فالعلاقات بين جميع الأجهزة الرقابية يجب أن تكون واضحة والحقوق والواجبات وكذلك المسؤوليات، وأن تكون مكتوبة ومتاحة، ويبقى السؤال الكبير الذي نواجهه اليوم ونحن نعبر اليوم العالمي لمكافحة الفساد: هل لدينا مثل هذه العلاقات الدقيقة بين المؤسسات الرقابية، أم هناك تداخل وازدواجية وفوق كل ذلك عمل بيروقراطي معلول؟

قلنا إن الرقابة نظام، ولذلك لا يمكن للرقابة أن تعمل بشكل جيد وتحقق أهدافها في منع الغش واكتشاف الأخطاء إلا من خلال العمل وفقا لآلية النظام، لكن إذا بدأ النظام يكرر نفسه والأدوار تتداخل فإن الفرصة تكون كبيرة لحدوث الأخطاء والغش، وإساءة استخدام الأصول. عندما تقوم هيئة مكافحة الفساد بممارسة الدور نفسه الذي يقوم به ديوان المراقبة وتستخدم الآلية نفسها والتوقيت، فإن أعباء النظام الرقابي الحكومي ستزداد وتزداد تكلفته مع انخفاض إنتاجيته. ورغم أن مسمى هيئة مكافحة الفساد قد ارتبط بالفساد والبحث عنه واكتشافه، لكنها من خلال تصريحات منسوبيها تدخل في أعمال رقابية هي من صميم أعمال ديون المراقبة العامة كتقييم الأداء والرقابة المالية اللاحقة، والرقابة على العقود والمشاريع.

هذه الصورة من التداخل تظهر مرة أخرى في داخل المؤسسات الحكومية التي لديها وحدة للمراجعة الداخلية ومراقب مالي إضافة إلى إدارة للمتابعة، وإدارة للجودة، فأصبح السؤال الأكثر إلحاحا في المؤسسات هو معرفة الفرق بين هذه الوحدات وعلاقتها ببعضها وكيفية التعامل معها وبينها. وتجاوز التداخل حده عندما بدأت وحدات المراجعة الداخلية في عديد من المؤسسات تمارس دور موظفي ديوان المراقبة العامة نفسه الذين لديهم مكاتب في الجهة نفسها، وهو ما جعل الموظفين يشعرون كأنهم في وسط متاهة رقابية تعوق العمل أكثر مما تضيف الثقة إلى ما تم تحقيقه.

من فضول القول أن نقر بأن الأنظمة التي صدرت بإنشاء هذه الجهات والوحدات الإدارية المختلفة واضحة كل الوضوح في الفصل فيما بينها، ولكل جهة مرجعية خاصة بها، ولكن المشكلة بدأت بشكل أساسي في انتقال الكوادر من جهة إلى جهة ومن إدارة إلى إدارة، فمن كان يعمل في ديوان المراقبة العامة أصبح اليوم يعمل في هيئة مكافحة الفساد، ومن عمل في إدارة المتابعة أصبح يعمل في إدارة المراجعة الداخلية، بل إن بعض الجهات تعرض على موظفي ديوان المراقبة العامة الانتقال لديها للعمل في إدارات المراجعة الداخلية، ولا مشاحة في انتقال الموظف، لكن لهذا المذهب تأثيره المهم في قولبة كل الأعمال الرقابة في شكل واحد وصبغها بالطابع نفسه، وهذا ما حوّل العمل الرقابي من عمل إبداعي في حد ذاته إلى عمل روتيني بيروقراطي ممل ومكرر.

من المهم إذا أن يعاد تعريف الرقابة في القطاع العام، وأن تتم صياغة نظام شامل للحوكمة، يوضح بجلاء كل العلاقات الرقابية والمتداخلة وفصل الوظائف عن بعضها بعضا، وأن تقوم كل جهة بما يناط بها من مسؤوليات. لعلنا إذا أكملنا بناء هذه المنظومة نكتشف إلى أي مدى نحن قادرون على دمج بعض المؤسسات في بعضها من أجل رفع كفاءة العمل والتقليل من مدى التعارض في المهام.

الاقتصادية

الرأي

"حافز" بين مفهومي "التوظيف" و"الضمان الاجتماعي"

المصدر: جريدة الأقتصادية الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/11/article_806749.html

د. عبد العزيز الغدير

اطلعت في (#إطلاق ــ حافز 2 ــ أقل ــ من ــ ألفي ــ ريال) على ما يدمي القلب ويضيق به الصدر من شباب سعودي لم يدركوا منطلقات "حافز) الفكرية وغاياته كمشروع تحفيزي تنفذه وزارة العمل وليس وزارة الشؤون الاجتماعية ليتكامل مع مشاريع الصندوق الوطني لتنمية الموارد البشرية "هدف" لتوطين الوظائف والمهن بكل أنواعها لتوظيف الشباب السعودي ليلعبوا دورهم المنتظر تجاه أنفسهم لتطوير ورفع مستوى معيشتهم ونوعيتها وتجاه الوطن في تحقيق الأهداف التنموية.

مما يدمي القلب حقيقة أن الإطار العام لمعظم إن لم يكن لكل التغريدات في هذا الوسم "الهاتشتاق" هو روح طلب المعونة وليس روح طلب العمل متناسين جميعاً أن وزارة العمل ومن خلال برنامج "هدف" وغيره من البرامج كبرنامج "نطاقات" تعمل على توظيف الشباب السعودي وخفض نسب البطالة وأن برنامج "حافز" إنما هو برنامج "مُحفِّز" لطالبي العمل وليس برنامج معونات اجتماعية دائمة لتعزيز الاتكال والكسل، وأن البرنامج مخصص للحالات الطبيعية من الشباب والشابات ليصل بهم لمحطة العمل وليس لطالبي المعونة من الأرامل والمطلقات والأيتام والمعوقين إعاقة شديدة ومن في حكمهم، ومتناسين أيضاً أن البرنامج يشكل قاعدة معلومات متكاملة للعاطلين من جهة الجنس والعمر والتأهيل والمنطقة لتنطلق الوزارة من خلال هذه المعلومات للتواصل المباشر معهم لمعالجة أوضاعهم لتوظيفهم لدى شركات ومؤسسات القطاع الخاص الذي بات هو الآخر نتيجة لبرامج وزارة العمل الأخرى يحرص على توظيف الكفاءات السعودية بدل الوافدة.

البعض من المغردين وللأسف الشديد فوق "شين فهمه وفعله" قوات عينه في اللعن والسباب و"الشرهة" التي تفوق بكثير "شرهته" على نفسه فبدل أن يغتنم الفرص الوظيفية والاستثمارية في مجال الأعمال الصغيرة التي توفرت بشكل هائل وكبير بعد تطبيق برنامج "نطاقات" الذي يدفع القطاع الخاص لتفضيل الكفاءة السعودية وبعد الحملة التصحيحية للعمالة الوافدة التي تفتح له ساحة العمل والاستثمار ما زال ينتظر أن تمطر السماء ذهباً وفضة ولا يريد أن يتحرك للبحث عن الفرص واغتنامها حسب مؤهلاته وما عملت يداه سابقاً من جهود لتأهيل نفسه. أقول بدل من كل ذلك يطلب الإنفاق عليه حتى يتكرم بالقبول بوظيفة تلائم قيمه ومفاهيمه وعليائه بل وحتى كسله في كثير من الأحيان فهو لا يريد أن يعمل في الوظائف المهنية التي تدر ذهباً رغم ضعف مؤهلاته التي ما كانت لتكون بهذا الضعف لولا كسله في اغتنام الفرص التعليمية المتوفرة من الابتدائي حتى العالي بما في ذلك التعليم الفني والتدريب التقني.

أحدهم يقول نحن في بلد غني وآباؤنا ساهموا في توحيد المملكة وعلى الدولة أن تنفق علينا لهذه الأسباب بمبالغ شهرية تفوق الألفي ريال وهو لا يعلم أن الدولة على استعداد للمشاركة في تأهيله من جديد قبل العمل وعلى رأس العمل والمساهمة في دفع جزء كبير من راتبه بما يصل لأربعة آلاف ريال إذا وافق على الجد والاجتهاد والعمل، نعم هو لا يعلم أن الدولة تشجع العمل ولا تشجع الكسل، وأن الدولة تشجع من يريد كرامة العمل ولا تشجع من يريد ذل السؤال والاتكال مهما كانت أسبابه ومبرراته، ولقد قال لي أحد كبار مديري الشركات إن كل الكفاءات السعودية تعمل وأن الكثير منهم لديه أكثر من فرصة عمل وأن من قصر على نفسه باغتنام فرص التعليم والتدريب هو من يعاني، ومثل هذا لا يستحق أن تنفق عليه الدولة فالدولة يجب ألا تمد يدها إلا للشباب الذي يمد يده لها لتساعده على النهوض لا للشباب الذين يريدون النوم والكسل ويريدون من الدولة أن تطعمهم وتكسوهم وهم نيام.

من يتصفح موقع صندوق تنمية الموارد البشرية يجد أكثر من 12 برنامجا لتأهيل ودعم العمالة السعودية وهي: برنامج دعم الموظفين المؤهلين داخل منشآتهم وغير المؤهلين خارج المنشآت، وبرنامج دعم وظائف عقود التشغيل والصيانة، وبرنامج دعم التدريب الخارجي المرتبط بالتوظيف، وبرنامج دعم التدريب في المعاهد غير الربحية المرتبط بالتوظيف، وبرنامج العمل عن بعد خصوصا للنساء، وبرنامج التدريب الصحي المطور التكميلي لدرجة البكالوريوس والمطور لمرحلة البكالوريوس "المستجدين"، وبرنامج "ماهر 12/12" لتأهيل الكوادر المتخصصة، وبرنامج تأهيل ودعم ملاك المنشآت الصغيرة، وبرنامج دعم السجناء، وبرنامج التدريب على رأس العمل، برنامج تطوير مسؤول موارد بشرية الذي يستهدف وضع أمور التوظيف بأيد سعودية، وبرنامج التدريب الصيفي، وبكل تأكيد هذه البرامج حققت وما زالت تحقق نتائج كبيرة في توظيف الشباب السعوديين الواعدين الراغبين في العمل الشريف أياً كان نوعه ومستواه كبداية لهم للانطلاق بعد اكتساب المهارات والخبرة بالترقي في المناصب والرواتب بمرور الزمن، ولكن وللأسف الشديد هناك من لا يرى كل ذلك ويرى كم من المبالغ تصرف للعاطلين عن العمل والتي يظن أنها تصرف لهم لتمكنهم من العيش الكريم دون عمل ولا يعلم أنها ما هي إلا دعم بسيط في برامج توظيف متعددة تعف الشباب عن مذلة المعونات والسؤال.

يقول المدير العام لصندوق الموارد البشرية "هدف" إبراهيم المعيقل في أحد تصريحاته، إن تزايد أعداد العاطلات بين النساء يرجع لكون غالبيتهن يشترطن العمل كمعلمات وذلك بنسبة 76 في المائة، ومن جهتي أقول كل من يرفض العمل لأي سبب لا حق له في مكافأة بطالة لأنه عاطل بإرادته.

ختاماً، قبلة على رأس كل مواطن حر شريف اغتنم الفرص الاستثمارية والتأهيلية والوظيفية التي وفرتها الدولة ودعمته للعمل بها، وقبلة على رأس كل العاملين المخلصين في وزارة العمل لتمكين الشباب السعودي من العمل، وأتمنى على الشباب السعودي الذي ما زال ينتظر المعيشة من "حافز" أن ينتظر الوظيفة منه وأن يستجيب لما يعرض عليه ليعف نفسه ويبني حياته وليكون ساعد بناء لا معول هدم.

رؤية

الطالب والمعلم وتهمة "اليوتيوب"!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/12/article891820.html

خلدون السعيدان

لم يكن يتوقع الأستاذ عبدالله أن يتحول إلى قصة يتناولها الرأي العام لمجرد لقطة نشرت في اليوتيوب. تلك اللقطة التي جعلت منه مجرما في نظر الجميع المجتمع والإعلام وتعددت التهم والاشاعات التي صورته على انه مدرس لا يحمل في قلبه الرحمة ولا يعرف كيف يتعامل مع طفل يتيم، بسبب لقطة تحول المجتمع بأكمله الى مجتمع مثالي واخاذ مجتمع يبحث عن الاصلاح بعيد عن الإثارة. حين تتحول لقطات بثت من خلال اليوتيوب الى دليل لإدانة أصحابها بدون دفاع عن أنفسهم فهنا المصيبة فاللقطة مهما كان بها احتمالات تهويل ومبالغة إلا أنها كافية لتأكيد ما أحيك معها من إشاعات. الاستاذ عبدالله وهو يستخدم وسائل التقنية الاستخدام الأمثل لايصال فكرته العلمية لم يكن يتوقع ان يتحول اجتهاده الى تهمة يجب ان يعاقب عليها، وان ما فعله مخالف لكل النظريات الحديثة في التربية والى شخص مطارد من المنضمات الحقوقية في جميع دول العالم. نستمع عبر جميع القنوات الرسمية ومنابر المساجد عن أهمية الحذر من مواقع الاتصال الاجتماعي وما تخلفه من أضرار بالمجتمع ورغم ذلك وما ان ينشر مجموعة من رفقاء احدى الاستراحات لقطة يراد بها شرا لصاحبها الا وانتفض الجميع معترضين على ما شاهدوه متناسين او متجاهلين بأنه ربما يكون مكيدة او إساءة معتمدة ويزداد الأمر سوءاً عندما تبدأ الجهات الرسمية بالتفاعل مع ما تم تداوله وكأنها تؤيد ما شاهدوه باللقطة.

إن تفاعل الجهات الرسمية مع ما ينشر باليوتيوب ومتابعته والتعقيب عليه بل واتخاذ العقوبات على ما فيه ما هو الا تناقض واضح وصريح للتحذيرات من خطورة تلك المواقع بل وتاكيد على شرعية ما يبث عبر اليوتيوب وغيره من مواقع الاتصال الاجتماعي والتي اصبحت وسيلة صريحة للاساءة للغير. ما حدث لمعلم صبيا من عقوبات تعتبر في حقيقة الامر مجحفة قانونيا وان العقوبة لا بد ان ينالها من نشر وساهم في انتشار هذه اللقطة وغيرها من اللقطات التي تحمل اساءات الآخرين. إن غياب الرادع على بعض ما ينشر في مواقع التواصل الاجتماعي يؤدي الى مزيد من الفوضى والتغاضي عما يقوم به البعض من نشر إساءات ملفقة يدعو الى استمرار التمادي بذلك. إن القوانين التي أقرها مجلس الوزراء الاثنين الماضي بتنظيم المحتوى الاخلاقي بجميع وسائطه التقليدية والمعلوماتية لا بد ان يتبعها خطوات من الجهات الرسمية بتجاهل ما يعرض على على تلك الوسائط ما لم يتعارض مع الامن الوطني ولا بد أن يكون هناك عقوبات واضحة لناشري بعض اللقطات التي تحمل بداخلها إساءة للمجتمع أو أفراده.

الجهات الخمس

• حافز" القافز!

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
www.okaz.com.sa/new/Issues/20131212/Con20131212661371.htm&safe=on/

خالد السليمان

مجرد السعي لإيجاد آلية لاستمرار صرف حافز يستحق الشكر لوزير ووزارة العمل، لكن إشكاليتي مع «حافز الجديد» هي نفسها مع «حافز القديم»، أنه ما زال يقفز متخطيا الفئة العمرية الأكثر حاجة للبرنامج، وهم العاطلون الذكور الذين تجاوزا سن الـ٣٥ عاما!

سبق أن كتبت أن الحاجة للعمل وطلب الرزق لا يرتبطان بمرحلة عمرية محددة، بل هما في مراحل عمر ما بعد الـ ٣٥ عاما أكثر وطأة وأكثر إلحاحا؛ لأنهما في الغالب يرتبطان بقوت أسرة كاملة لا فرد واحد!

الملاحظة الأخرى حول البرنامج الممدد أن قيمة المعونة ـ كما نشر في بعض الصحف ـ في تناقص يصل في النهاية إلى نصف قيمة إعانة حافز الأساسي، وهو تخفيض لا مبرر له، خصوصا أن المعيارية ليست المدة، وإنما توفر فرص العمل وسد قيمة المعونة للحاجات المعيشية الأساسية، وألف ريال في الشهر ـ بكل تأكيد ـ لا يحقق ذلك!

***

في البيوت السعودية سيدات يقمن بأعظم وظيفة على وجه الأرض، وهي الأمومة ورعاية المنزل، وهناك دول قدرت هذا الدور وقررت مكافأته؛ لذا أتمنى أن تخصص لهن الدولة برنامجا خاصا لصرف إعانة مالية تسد حاجتهن وتغنيهن عن التخلي عن هذه الوظيفة الأسرية الهامة، أو الحاجة للآخرين!.

الاقتصادية

خلال مؤتمر دولي في جامعة نايف حول حقوق الطفل العربي
تجريم الاتجار بالأطفال على طاولة النقاش في الرياض
يناقش المؤتمر تجريم التشغيل القسري للأطفال وتوريطهم في النزاعات المسلحة.

المصدر: جريدة الاقتصادية 4 الأحد صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/08/article_805896.html

"الاقتصادية" من الرياض

يسلط مؤتمر دولي يقام في السعودية الضوء على حقوق الطفل العربي وأمنه وسلامته؛ سعياً لنشر ثقافة حقوق الطفل وتأكيداً لسلامة وأمن الأطفال في المجتمعات العربية.

ويهدف المؤتمر، الذي تنظمه جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في إطار برنامجها العلمي للعام 2013م الذي يبدأ غداً ويستمر أربعة أيام، إلى تحديد مفهوم حقوق الطفل في الوطن العربي وتحديد أنماط الحقوق المشروعة للطفل وتعزيز سلامة الطفل العربي، والتعرف على التجارب العربية والعالمية في مجال حقوق الطفل، وبلورة رؤية عربية شاملة لحقوق الطفل.

ويتضمن عديدا من الأبحاث العلمية والمداخلات التي سيقدمها المشاركون في تلك التظاهرة، وهم خبراء أكاديميون وأمنيون من مختلف دول العالم، إضافة إلى المهتمين بقضايا الطفولة في الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني، وهيئات حقوق الإنسان والعاملين في المجالات العدلية والوقائية.

وتتناول محاور المؤتمر المدخل الإسلامي والوضعي لحقوق الطفل، والقوانين الغربية ونماذج من القوانين الوضعية العربية، والأساليب العربية في مجال حقوق الطفل، وتجارب المؤسسات العربية في هذا المجال، والأساليب الوقائية لحماية الطفل، والحقوق الشرعية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما سيناقش أنماط إيذاء الأطفال وتجريم تهريبهم والاتجار بهم، وتجريم التشغيل القسري وتوريطهم في النزاعات المسلحة.

وحول هذا المؤتمر، قال الدكتور جمعان بن رقوش رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية إن موضوع المؤتمر الذي يحمل عنوان "حقوق الطفل العربي" أولته الجامعة جل اهتمامها وعنايتها، حيث نفذت عديدا من المناشط العلمية في هذا المجال استصحاباً لما تعانيه أعداد كبيرة من الأطفال في هذا العصر من الإهمال أو الإيذاء البدني والنفسي الأمر الذي يستدعي تضافر الجهود المجتمعية للنجاح في إنجاز الأهداف المتوخاة للتصدي لقضية حقوق الطفل والعنف الأسري التي غدت ظاهرة عالمية تعاني منها مختلف المجتمعات مما يحتم ضرورة طرحها ودراستها ومعالجتها بالطرق العلمية السليمة والأساليب الصحيحة.

وأوضح أن الجامعة قامت بتنفيذ حلقات علمية عن (مكافحة الاتجار بالأطفال) بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، وكذلك برامج علمية عن (قضايا الأحداث والعنف الأسري) بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني بالسعودية، ونظمت في ذات الإطار برنامجاً تدريباً مع هيئة التحقيق والادعاء العام بالسعودية، إضافة إلى عدد من البرامج المتخصصة مع مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة في فيينا وجامعة جون هوبكنز الأمريكية، مشيراً إلى أن مركز الدراسات والبحوث في الجامعة أصدر (24) دراسة وإصداراً علمياً في مجال أمن وحقوق الطفل أثرت المكتبة العربية المتخصصة، إضافة إلى مناقشة أكثر من (19) رسالة ماجستير ودكتوراة في مجال الأمان الأسري ومكافحة إيذاء الأطفال.

الاقتصادية

بعضهم يموت في جحور الجرذان
استغلال القُصّر .. 215 مليون طفل عامل

المصدر: جريدة الاقتصادية 4 الأحد صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م
http://www.aleqt.com/2013/12/08/article_805935.html

«الاقتصادية» من الرياض
تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن عدد الأطفال العاملين يناهز 215 مليونا في أنحاء العالم. وتأتي منطقة إفريقيا، جنوب الصحراء، في المقدمة، حيث يعمل واحد من كل أربعة أطفال، مقارنة بواحد من كل ثمانية أطفال في آسيا والمحيط الهادئ، وواحد من كل عشرة في أمريكا اللاتينية.
وبينما يعمل بعض الأطفال بطرق لا استغلال فيها ويساعدون ذويهم، يقع أطفال آخرون ضحية للاستغلال.
وتقول حسينة خربهيه، وهي مسؤولة منظمة هندية غير حكومية، إن "الأطفال يموتون في جحور الجرذان تلك، ومن المستحيل إخراج جثثهم من تحت الأنقاض، ولا يبلَّغ عن وفاتهم أصلا، لأن وضعيتهم في ولايتنا تتعلق بالهجرة غير الشرعية".

الحياة AL HAYAT

الرئيس الألماني يقاطع "سوتشي 2014".. بسبب "انتهاكات حقوق الإنسان" في روسيا

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/579991

برلين - إفي
قرر الرئيس الألماني يواكيم غاوك عدم السفر لحضور دورة الألعاب الأوليمبية الشتوية «سوتشي 2014» للتعبير عن رفضه لانتهاكات حقوق الإنسان وقمع المعارضة في روسيا.
وذكرت مجلة «دير شبيغل» اليوم (الأحد) أن الرئاسة الألمانية أبلغت الحكومة الروسية بعدم حضور جاوك للدورة.
وأوضحت المجلة أن الرئيس الألماني سينضم بذلك إلى رياضيين وعدة جمعيات معارضة للقانون الذي أصدره مجلس الدوما (النواب) الروسي في حزيران (يونيو) الماضي والذي يجرم ما يعتبره بـ«الدعاية» للمثلية الجنسية.
كما يرغب جاوك في الوقت نفسه في إظهار مساندته للرياضيين، فقرر إقامة حفل استقبال لدى عودتهم من سوتشي في 24 شباط (فبراير) المقبل.
وأشارت «دير شبيغل» إلى أن جاوك الذي يتولى الرئاسة منذ آذار (مارس) 2012، لم يقم بأي زيارة رسمية إلى روسيا،

الأمم المتحدة تدعو جوبا لـ"ترقية" أوضاع حقوق الإنسان

واشنطن تطالب جنوب السودان بحرية الصحافة

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م
http://aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12797&article=753504&feature=#.UqgPqtJdX3V

لندن: مصطفى سري

طالبت الأمم المتحدة حكومة جنوب السودان بترقية أوضاع حقوق الإنسان في الدولة حديثة الاستقلال، مؤكدة أن جوبا قامت بمحاسبة المتورطين في أحداث القتل والاغتصاب في ولاية جونقلي شرقي البلاد وتقديمهم إلى المحاكمة، في وقت شددت فيه الولايات المتحدة على مطالبتها بحرية الصحافة لكشف الفساد.

وقالت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في جنوب السودان، هيلدا جونسون، في الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان أمس، إن على جوبا العمل على ترقية أوضاع حقوق الإنسان والتأكيد على حرية التعبير وكافة الحقوق.

وذكرت أن رئيس جنوب السودان سلفا كير ميارديت ظل يدعو في عدة مناسبات إلى محاسبة كل من يثبت تورطه في انتهاكات لحقوق الإنسانية من العناصر الأمنية، واعتبرت أن محاسبة جوبا للمتورطين في أحداث القتل والاغتصاب في ولاية جونقلي المضطربة تستحق الثناء.

لكن جونسون عادت وقالت إن «هناك استخداما مفرطا للقوة في هذه البلاد، وتوجد تداخلات من جهات رسمية في الحكومة لمنع حق التعبير؛ خاصة في الصحافة، وهذا له أثر سالب في ممارسة الحريات وصيانة حقوق الإنسان»، داعية إلى إجازة القوانين والتشريعات التي من شأنها تطوير وترقية أوضاع حقوق الإنسان. وأضافت أن الدولة أنجزت الكثير في إجازة قوانين وتشريعات، مثل حقوق الطفل ومناهضة التعذيب وكل ما يتوافق مع القوانين الدولية.

من جهتها، دعت سفيرة الولايات المتحدة لدى جنوب السودان، سوزان بيج، حكومة سلفا كير إلى إعطاء وسائل الإعلام الحرية الكاملة، والسماح لها بالتحدث دون خوف حول قضايا الفساد والكشف عن المفسدين ومتابعة الشكاوى التي تقدم إليها. وقالت إن الجميع لديه دور يلعبه في الكشف عن الفساد ومحاربته بقوة، وأضافت أن واشنطن تضع محاربة الفساد ضمن أولوياتها.

إلى ذلك، قال نائب رئيس جنوب السودان جيمس واني إيقا، في الاحتفال، إن حكومته ملتزمة بحماية وترقية أوضاع حقوق الإنسان من خلال توفير المساعدة المالية للمفوضية. وأضاف أن بلاده تمتلك إرادة سياسية في إرساء قيم الشفافية والمحاسبة واحترام سلطة القانون، مؤكدا أن الحكومة ستعمل على فض النزاعات ودعم عمليتي السلام والمصالحة في البلاد.

ودعا إيقا الأطراف السياسية إلى «تجاوز المرارات.. والجلوس للحوار»، منوها إلى أن جوبا فتحت صفحة جديدة عنوانها التعاون مع جميع دول الجوار؛ بما فيها السودان، الذي قال إنه نفذ اتفاقية السلام والاستفتاء.

من جانبه، قال دينق ثيك، نائب مفوضية حقوق الإنسان التابعة للحكومة، إن مفوضيته قامت بإدخال حقوق الإنسان كمادة في المنهج الدراسي القومي، مشيرا إلى أنه من بين دواعي الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في بلاده، مشكلات الفقر والتهميش، إلى جانب الأوضاع السيئة التي يعيشها العائدون من دولة السودان، والصراعات القبلية التي تقود إلى كثير من الانتهاكات، وغياب الوعي وسط المواطنين بثقافة حقوق الإنسان.

العربي: حان الوقت لحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة

المصدر: جريدة اليوم الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/108686.html

العزب الطيب الطاهر-القاهرة

أكد الدكتور نبيل العربي الأمين العام للجامعة العربية استمرار دعم الجامعة للقضية الفلسطينية حتى يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة التي تكفلها المواثيق الدولية، ولفت فى تصريح له على هامش الاحتفال الذي أقامته سفارة فلسطين بالقاهرة بمناسبة الذكرى 25 لاستقلال دولة فلسطين إلى أنه «حان الوقت لأن ينال الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله كي يعيش كبقية شعوب الأرض حرا فوق أرض ووطن مستقل».

ودعا العربي المجتمع الدولي للعمل على تحقيق هذا الهدف المشروع، ليعلو صوت الحق والعدل والقيم، منوها الى الحراك السياسي والدبلوماسي الذي يقوم به الرئيس الفلسطيني محمود عباس ليحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه كاملة.

ومن جانبه شدد السفير احمد بن حلي نائب الأمين العام للجامعة العربية فى تصريح مماثل له، على أن القضية الفلسطينية هي من أولويات العمل بالجامعة العربية، وهي دائما القضية الأولى ومفتاح السلم والأمن في المنطقة.

وقال: إذا لم يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه الكاملة، ستبقى المنطقة مضطربة، وستبقى الازمات مستمرة، وستفرز الكثير من التداعيات، معتبرا ان حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه كاملة يشكل مصلحة للكل.

وأكد ابن حلي أن الجامعة العربية ستواصل جهودها لنصرة الشعب الفلسطيني حتى يحصل على حقوقه الكاملة، كما ستتواصل الجهود الدبلوماسية العربية لخدمة القضية الفلسطينية باعتبارها قضية مقدسة، مشيرا الى ان القضية الفلسطينية تمر بصعوبات فى الوقت الراهن، لكنها تحقق مكاسب على المستوى الدبلوماسي، وآخرها كان الانتصار الذي تم في الأمم المتحدة العام الماضي، بالاعتراف بها كدولة بصفة «مراقب» والذي سيبقى خطوة على طريق الحصول العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وحصولها على بقية المنظمات المنبثقة عن الامم المتحدة.

وعبر عن أمله بأن تكون الفترة المقبلة افضل على مسار المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية، التي لا تزال متعثرة بسبب الحكومة الاسرائيلية المتعنتة والمتطرفة، والتي لا تزال تضع العوائق والعراقيل، مشددا على أن الاستيطان هو العثرة الكبرى في مسار هذه المفاوضات.

واعرب ابن حلي عن امله بأن توفي الولايات المتحدة بتعهداتها والتزاماتها، وتدفع هذه المفاوضات الى الحل الذي ينتظره الكل، مؤكدا ان المبادرة العربية كطرح تاريخي واستراتيجي ما زالت قائمة ونأمل ان يكون هناك تجاوب دولي معها.

كاريكاتير

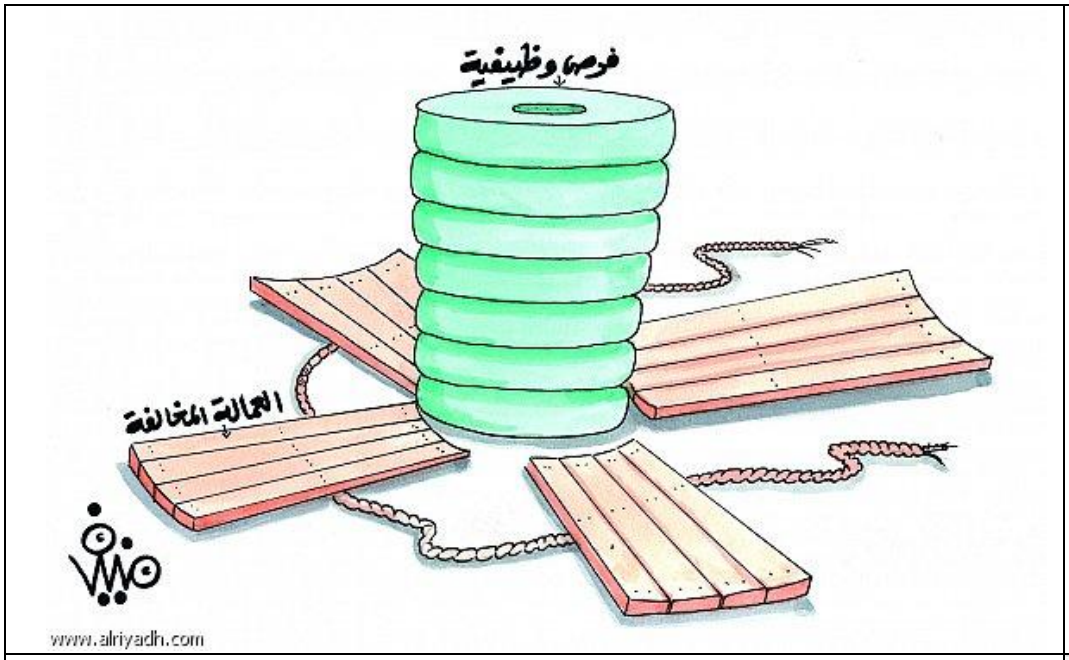

المصدر: جريدة الرياض
الأحد 4 صفر 1435 هـ - 8 ديسمبر 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/12/08/article890731.html

المصدر: جريدة الحياة
السبت 3 صفر 1435 هـ - 7 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Content/ResizedImages/538/10000/inside/131207123253072.jpg

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/12/09/section.comic.html

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 5 صفر 1435هـ - 9 ديسمبر 2013م

http://www.aleqt.com/2013/12/09/article_806147.html

	الرياض www.Alriyadh.com **المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م** http://www.alriyadh.com/2013/12/10/article891288.html
	الحياة AL HAYAT **المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 7 صفر 1435هـ - 10 ديسمبر 2013م** http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/580592

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/580885

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 7 صفر 1435هـ - 11 ديسمبر 2013م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5034

المصدر: جريدة الرياض الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/12/12/article891758.html

المصدر: جريدة الحياة الخميس 9 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/581169